

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

التفكير النحوي عند ابن كمال باشا
في كتابه أسرار النحو

إعداد الطالب

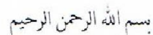
عبدالله محمد الشمراني

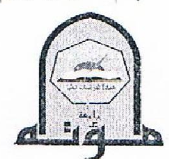
إشراف

الأستاذ الدكتور عبدالقادر مرعي

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــــــــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في اللغـــة العربيـــة قســـم اللغة العربية وآدابها

جامعة مؤتة، 2011





MUTAH UNIVERSITY

Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

قرار إجازة رسالة جامعية

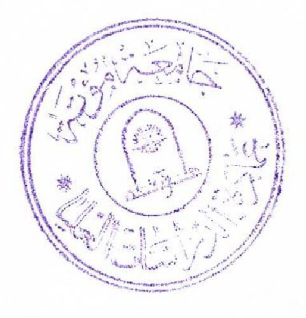
تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالب عبدالله محمد الشمراني الموسومة بـــ:

التفكير النحوي عند ابن كمال باشا في كتابه " أسرار النحو "

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **اللغة العربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
أ.د. عبدالقادر مرعي الخليل		2012/01/08	مشرفاً ورئيسا
د. سيف الدين طه الفقراء		2012/01/08	عضواً
د. عادل سلمان البقاعين		2012/01/08	عضواً
د. منصور الكفاوين		2012/01/08	عضواً



عميد الدراسات العليا

أ.د. عبدالفتاح خليفات

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :99-03/2372380
فرعي 5330-5328
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى الوالد العزيز و الوالدة العزيزة... حفظهما الله

إلى زوجتي الغالية أم أبنائي حفظهم الله

وإلى الأهل وكل من ساعدني.. وأعانني على إكمال هذه الدراسة

أهديه هذا العمل المتواضع

عبدالله محمد الشمراني

الشكر والتقدير

من لا يشكر الناس لا يشكر الله!... ولا يُنسبُ الفضلُ إلا لأهلِه!

لا يسعني بعد أن وفقني الله، ومنحني القوة والعزيمة، ويسّر لي إتمام هذه الدراسة الأكاديمية المتواضعة، إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذة الكرام، أعضاء قسم اللغة العربية في جامعة مؤتة، والسادة أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بمناقشة هذه الرسالة، وإثرائها بملاحظاتهم وإرشاداتهم وتوجيهاتهم.

كما أشكر كل الذين ساهموا في إخراج هذا العمل إلى حيز الوجود .

عبدالله محمد الشمراني

الفهرس المحتويات

.

الملخص

التفكير النحوي عند ابن كمال باشا

عبدالله محمد الشمراني
جامعة مؤتة: 2011م

تناولت في هذه الدراسة أصول التفكير النحوي عند ابن كمال باشا في كتابة أسرار النحو وقد قسمت دراستي إلى أربعة فصول.

الفصل الأول فصل السماع قسمت هذا الفصل إلى مسموع من القران الكريم ومسموع من الحديث الشريف ومسموع من القراءات القرآنية ومسموع في الشعر.

والفصل الثاني فصل القياس وقد تناولت فيه المسائل التي قاسها ابن كمال باشا في كتابة السابق.

والفصل الثالث فصل الحال و التأويل وبينت المسائل فيها.

الفصل الرابع فقد تناولت فيه المسائل التي احتوت على أساس التعليل في الفكر النحوي مبيناً العلل الأولى والثواني و الثوالث.

Abstract

Grammatical Thinking for Bin Kamal Pasha

Abdullah M. Alshamrani

Mutah University 2011

This study addressed the origins of grammatical thinking for Bin Kamal Pasha in his book"The Secrets of Grammar"" and this study is divided into four chapters.

The first chapter is"Hearing Chapter", and divided into: heard from the holy Quran, heard from Al-Hadith Ashsharif, heard from the readings of Quran, and heard from poetry .

The second chapter is"Assessment Chapter""in which issues that Bin Kamal have assessed in his book were addressed.

The third chapter addressed manner and exegesis and explained the controversy regarding them.

Finally, the fourth chapter addressed the issues that contained the basis of explanation in grammatical thinking with explaining the first, seconds, and thirds defects .

المقدمة:

الحمد لله الذي علم بالقلم، علم الإنسان ما لم يعلم، والصلاة والسلام على سيد الناس أجمعين، وقائد الغر المحجلين، وصاحب الذكرى العطرة، محمد بن عبد الله ــ عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم ــ.

أما بعد:

فهذه هي دراسة التفكير النحوي عند كمال باشا في كتابه "أسرار النحو"، ترى النور، ونسأل الله تعالى أن يكتب فيها النفع والفائدة.

ولقد هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن ملامح الفكر النحوي لدى ابن كمال باشا في كتابه المذكور، وبيان أهم تلك الملامح، وتلمس النقاط التي ارتكز عليها في وضع كتابه، تلك النواحي التي تمكننا من أن نأخذ صورة عامة عن طبيعة نحونا العربي المتطور عبر العصور، وترسم لنا الصورة واضحة عن نواحي التقعيد والوصف عند علماء العربية ونحاتها.

ومن هنا فإن هذه الدراسة تهدف إلى إبراز تلك النواحي التفكيرية عند ابن كمال باشا، ووضع أهم السمات العامة لتلك النواحي التفكيرية.

ولقد قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى تمهيد وأربعة فصول وخاتمة:

أما التمهيد فتناولتُ فيه حياة ابن كمال باشا، من حيث: ولادته، ونشأته، وتعليمه، وأهم شيوخه، وأعماله ووظائفه التي شغلها، ومن ثم الحديث عن وفاته رحمه الله تعالى.

أما الفصل الأول من هذه الدراسة فتناولتُ فيه الحديث عن أهم أصل من أصول التفكير النحوي عند العرب، وهو السماع، حيث تحدثنا بداية بمقدمة عن السماع بشكل عام، ومن ثم فصّلنا الحديث عن كل نواحي السماع والنصوص التي سُمعت ويحتج بها عند ابن كمال، فتحدثنا عن استشهاده بالقرآن الكريم، والقراءات القرآنية، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب النثري، وكلام العرب الشعري.

أما الفصل الثاني فلقد كان الحديث فيه عن القياس عند ابن كمال، ولقد رأينا أن ابن كمال قد استعمل نوعي القياس كليهما، وهما القياس المنطقي بأركانه الأربعة، وقياس ما لم يُسمع من كلام العرب على ما قد سُمِع.

أما الفصل الثالث ف كان الحديث فيه عن كل من استصحاب الحال، والإجماع، والتأويل، وهي أصول ثلاثة ارتأينا أن نجمعها في فصل واحد لقلة الأمثلة عليها.

أما الفصل الرابع والأخير فكان الحديث فيه عن التعليل عند ابن كمال، ولقد رأينا أن ابن كمال قد اهتم كثيراً بالتعليل، وجعل من العلل الأولى أساساً مهماً من أسس التقعيد النحوي عنده، ومن هنا فإننا نرى أن عنوان الكتاب ذو ارتباط وثيق باهتمام ابن كمال بالتعليل بشكل عام.

ثم أتبعنا ذلك كله بخاتمة تضمنت عدداً لا بأس به من النتائج التي توصلنا إليها من خلال دراستنا هذه.

وتعتمد هذه الدراسة المنهج الوصفي في البحث اللغوي، فهي تبدأ بالاستقراء وجمع المعلومات، وتحليلها واستخلاص النتائج منها.

التمهيد

تناولت في هذا التمهيد الحديث عن ابن كمال باشا من حيث حياتـه وشخـصيته وآثاره العلمية، وأبرز ما يتميز به من أخلاق.

اسمه ونشأته:

هو شمس الدين أحمد بن سليمان بن كمال باشا زاده [1]، ولقد اشتهر بلقب ابن كمال باشا[2].

وهو أحد الموالي من الروم، وُلد في طوقات من نواحي سيواس بتركيا، ونشأ في بيت عز ودلال، إذ كان جده أحد أمراء الدولة العثمانية، وأبوه من السادة المشهورين في الإسلام[3].

ورغم ما امتازت به حياة ابن كمال من الترف والنعيم فقد كان من الممكـن أن يميل إلى دعة العيش، وملذات الحياة، غير أنه فضّل أن يشق طريقه عبر صـعاب الحياة، ليصل إلى ما وصل إليه من شهرة علمية وقدرة أدبية فائقة[4].

ولقد حفظ القرآن الكريم، وتلقى العلوم الشرعية، ثم انتقل للالتحـاق بالمؤسـسة العسكرية زمن بايزيد خان، ولم تمنعه حياته العسكرية من التحصيل والبحث عـن

---

[1]. انظر: زيدان، جرجي (د.ت). تاريخ آداب اللغة العربية، دار الهلال، القاهرة ــ مصر ج:3، ص: 352، وقد ذكر خطأً أن اسمه محمد.

[2]. انظر: طاش كبرى زاده، أحمد بن مصطفى (د.ت). الشقائق النعمانية بذيل وفيات الأعيان لابن خلكان، دار الكتاب العربي، بيـروت ــ لبنـان ج: 2، ص: 591، و اللكنـوي، أبـو الحسنات محمد بن عبد الحي (1324هـ). الفوائد البهية في تراجم الحنفية، مطبعة السعادة، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولـى ص: 21، و حـاجي خليفـة، مـصطفى بـن عبـد الله (1360هـ). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنـى، بغـداد ــ العـراق. ج: 1، ص: 283.

[3]. انظر: طاش كبرى زاده. الشقائق النعمانية، ج: 2، ص: 591.

[4]. ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان (د.ت). أسرار النحو، تحقيق: أحمد حسن حامد، جامعة النجاح الوطنية، نابلس ــ فلسطين، منشورات دار الفكر، عمان ــ الأردن ص: 6، مقدمة المحقق.

العلم والمعرفة[1].

أما الحياة الوظيفية التي عاشها ابن كمال باشا فقد كانت بين التدريس في المدارس المختلفة والقضاء، فلقد تولى التدريس في عدد كبير من المدارس في أدرنة، وغيرها من المناطق، وتولى أيضاً مناصب القضاء في أماكن مختلفة في ذلك الوقت[2].

أخلاقه:

لم يكن ابن كمال باشا متصفاً بالعلم والمعرفة فحسب، بل كان كذلك يتصف بأخلاقه النبيلة، وأدبه الرفيع، ومحاسنه الجمة، يقول صاحب الشقائق النعمانية :"كان ــ أي ابن كمال ــ صاحب أخلاق حميدة، حسنة وأدب تام، وعقل وافر"[3].

وقال التميمي:"لم تر العيون من جمع كماله وفضله "[4]، ومن خلال هذا الكلام يتضح لنا المكانة الخلقية التي اتصف بها ابن كمال باشا، والشرف الرفيع الذي اتسم به هذا العالم.

شيوخه:

لقد تتلمذ ابن كمال باشا على أيدي علماء أجلاء، وفقهاء أفذاذ، نهل من علمهم الغزير، وتلقى على أيديهم أصناف المعارف المختلفة، منهم المولى لطفي، والمولى مصلح الدين القسطلاني، والمولى خطيب زاده، والمولى معروف زاده [5]، فهؤلاء العلماء كانوا أعلام زمانهم في العلم والمعرفة، وتلقى عنهم ابن كمال علومه التي برع بها وتميز.

أهم آثاره النحوية واللغوية:

لقد ترك ابن كمال باشا عدداً من المؤلفات في اللغة والنحو، نذكر منها ما يلي:

---

[1]. طاش كبرى زاده. الشقائق النعمانية، ج: 2، ص: 591.

[2]. المرجع نفسه، ص: 594؟

[3]. طاش كبرى زاده. الشقائق النعمانية، ج: 2، ص: 597.

[4]. التميمي، تقي الدين بن عبد القادر (1970م). الطبقات السنية في تراجم الحنفية، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، القاهرة ــ مصر ج: 1، ص: 409.

[5]. طاش كبرى زاده. الشقائق النعمانية، ج: 2، ص: 593.

1. رسالة في الكلمات المُعرّبة، ولقد نُشرت في مجلة المقتبس، وهي أشبه بمعجم صغير الحجم لبعض الكلمات التي عربتها العرب، ولا تتعدى بضع صفحات.
2. رسالة في أن صاحب علم المعاني يشارك اللغوي في البحث عن مفردات الألفاظ، وهي رسالة صغيرة، تحدث فيها ابن كمال عن جوانب البحث المشتركة بين صاحب علم المعاني والباحث اللغوي من جهة النظر إلى المفردات اللغوية في السياقات المختلفة، ويوجد منها نسخة بدار الكتب المصرية[1].
3. رسالة في تحقيق تعريب الكلمة الأعجمية.
4. التنبيه على غلط الجاهل والنبيه، وهو كتاب مطبوع مرتين، الأولى بعناية لاند بريج، عام 1303هـ، والثانية في دمشق، عام 1344هـ.
5. كتابه أسرار النحو، وهو الكتاب الذي نحن بصدد الحديث عنه في هذه الدراسة.
6. كتاب الفلاح في شرح المراح وهو كتاب يشرح فيه كتاب : مراح الأرواح في علم الصرف لأحمد بن علي بن مسعود، وقد طبع ثلاث مرات : الأولى في الأستانة، عام 1282هـ، والثانية في الأستانة كذلك عام 1306هـ والثالثة في القاهرة عام 1356هـ.
7. رسالة في "قد"، منها نسخة ضمن مجموعة في المكتبة الأزهرية في مصر[2].
8. ولقد ذكر محقق كتاب :"أسرار النحو" "عدداً لا بأس به من الرسائل العلمية لابن كمال باشا، غير أنه علّق على أكثرها بأنه لم يجدها، ولم يقرأ عنها في الكتب التي ترجمت لابن كمال باشا.

وفاته:

تذكر المصادر التي ترجمت لابن كمال باشا أن وفاته كانت عام 940هـ في القسطنطينية[3].

---

[1]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 14، تقدمة المحقق.

[2]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 20.

[3]. انظر: طاش كبرى زاده. الشقائق النعمانية، ج: 2، ص: 595.

الفصل الأول
السماع

نشرع فيما يلي بالحديث عن أصول التفكير النحوي عند ابن كمال باشا التي اعتمدها ابن كمال باشا في كتابه :"أسرار النحو"، والتي أبرزت لنا الشخصية العلمية الفذة لهذا العالم الجليل، وهي أصول قد عرفها النحاة، ومارسها اللغويون عبر أ زمنة اللغة المختلفة، وجاء ابن كمال باشا متمماً لما قد بدأه من قبله من العلماء والباحثين، وسنوضح في هذا الفصل أول أصل من أصول التفكير النحوي عند ابن كمال باشا في كتابه:"أسرار النحو"، وهو السماع.

والسماع كما نعلم يمثل المداد الكلامي للغة، الذي يمكننا من خلاله التوصل إلى القاعدة اللغوية، وفيما يلي بيان لهذا الأصل عند ابن كمال باشا.

1.1 السماع:

هذا هو الأصل الأول من أصول النحو للاستدلال في اللغة العربية، والسماع هو ما نُقِل عن العرب من أقوال، وبناء على ما سُمِع من كلام العرب يتم تقعيد القواعد، ووضع الأسس اللغوية.

يقول السيوطي في الاقتراح عن السماع:""وأعني به ــ أي السماع ــ ما ثبت في كلام مَن يُوثق بفصاحته، فشمل كلام الله تعالى، وهو القرآن، وكلام نبيه ــ صلى الله عليه وسلم ــ وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر"[1].

هذه المصادر الثلاثة كما نرى تتمثل بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، وكلام العرب نثراً كان أم نظماً، كل هذه الأمور مأخوذة من المسلم والكافر، وهذا يختص

---

[1]. السيوطي، جلال الدين (1999م). الاقتراح في علم أصول النحو وجدله، تحقيق: طه عبد الرءوف سعد، مكتبة الصفا، القاهرة ــ مصر ص: 74.

بكلام العرب، أما القرآن فمصدره من الله تعالى، والحديث مصدره من الرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ أما كلام العرب فمأخوذ عنهم نظماً ونثراً.

"أما القرآن الكريم فكل ما ورد أنه قُرِئ به جاز الاحتجاج به، سواء أكان متواتراً، أم آحاداً، أم شاذاً"[1].

وثمة بعض الأمور التي تتصل بعلوم القرآن الكريم مما دخل في إطار الاحتجاج اللغوي عند العرب ، وتعد القراءات القرآنية مصدراً مهماً، فعلم القراءات من العلوم المتصلة بالقرآن الكريم، ولقد احتج العلماء واللغويون بالقراءات القرآنية صحيحها ومتواترها وشاذها، بيد أن السيوطي يذكر أن الخلاف عند النحاة على الاحتجاج بالشاذ لا يعلم له وجوداً، إلا أن علماء الفقه الإسلامي قد اختلفوا في الاحتجاج بالقراءات الشاذة [2].

أما فيما يتعلق بالحديث الشريف فقد اختلف النحاة في الاستشهاد به، التي تكون نسبة التصرف بألفاظها أقل من الأحاديث الطويلة، فيكون اللفظ أقرب ما يكون إلى كلام النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ[3].

وإذا كان الـ علماء واللغويون قد ابتعدوا عن الاستشهاد بالحديث الشريف في القرون الأولى من التقعيد اللغوي، فإننا نرى أنه ليس ثمة سبب مقنع وراء عدم الاستشهاد بالحديث الشريف، ذلك أن اللغويين العرب يتناقضون مع أنفسهم في عملية التقعيد هذه، فهم يضعون زماناً محدداً لقبول الشاهد اللغوي، ثم يُخرجون بعض كلام العرب من حسبانهم في الاحتجاج، كذلك إخراجهم كلام النبي بحجة أن الرواة قد نقلوه بالمعنى.

أما الاستشهاد بكلام العرب وهو الذي ينقسم إلى شعر ونثر، فقد استشهد اللغويون بالشعر دون حصر أو قيد، بل استشهدوا بشعر لا يُعرف قائله، ثم إن كلمة شاهد قد

---

[1]. انظر: السيوطي. الاقتراح، ص: 75، وانظر: عمر، أحمد مختار (1988 م). البحث اللغوي عند العرب، دار عالم الكتب، الطبعة السادسة، القاهرة ــ مصر ص: 17.

[2]. انظر: السيوطي. الاقتراح، ص: 76-78.

[3]. انظر: السيوطي. الاقتراح، ص: 89-92، وعمر، أحمد مختار. البحث اللغوي عند العرب، ص: 34.

انحصرت فيما بعد بالشاهد الشعري، ولقد أكثر اللغويون والعلماء من الاستشهاد الشعري.

وينقسم الشعراء كما يرى علماء اللغة إلى أربع طبقات هي: طبقة الجاهليين، وطبقة المخضرمين، وطبقة الإسلاميين، وطبقة المولدين، أما الطبقتان الأوليان فيُحتَجّ بكلامها وشعرها، والطبقة الثالثة فالأصح أن يحتج بشعرها، بينما أجمع العلماء على عدم حجية الطبقة الرابعة، رغم أن بعض العلماء قد استشهد ببعض شعرهم، كالزمخشري الذي احتج بشعر أبي تمام[1].

وينقسم السماع إلى قسمين، مطرد وشاذ، فما كان مستمراً من كلام العرب كالإعراب وغيرها من الظواهر المستمرة في كلام العرب أطلقوا عليه المطرد، وما كان على غير جهة الكلام بشكل أو بآخر ، وكان منقطعاً، فقد أطلقوا عليه الشاذ[2]، أما الاطراد فهو على أربعة أضرب هي:

النوع الأول: وهو المطرد في القياس والاستعمال معاً، وهو الغاية المطلوبة، نحو: قامَ زيدٌ، وضربْتُ عمراً، ومررتُ بسعيد.

النوع الثاني: وهو المطرد في القياس الشاذ في الاستعمال، وذلك نحو قولهم: يذر ويدع، وقولهم: مكان مُبقِل، والسماع فيه باقِل، كذلك الأول مسموع، ومن ذلك أن يأتي خبر عسى اسماً ظاهراً، كقولك: عسى زيدٌ قائماً، فهو شاذ في السماع، إلا أن القياس فيه على هذا الوجه.

النوع الثالث: وهو المطرد في الاستعمال وشاذ في القياس، نحو قولهم: استحوذ، واستنوق، واستصوبتُ الأمر، وأبى يأبى، والقياس فيها الإعلال وكسر عين الأخير.

النوع الرابع: وهو الشاذ في القياس والاستعمال معاً، نحو قولهم: ثوبٌ مصوون، وفرسٌ مقوود، ورجول معوود من مرضه[3].

---

[1]. انظر: عمر، أحمد مختار. البحث اللغوي عند العرب، 42-49.

[2]. انظر: السيوطي. الاقتراح، ص: 109.

[3]. انظر: ابن جني. الخصاص، ج: 2، ص: 12-21، والسيوطي. الاقتراح، ص: 109-113.

2.1 القرآن الكريم:

لا يختلف العلماء والنحويون في حجية النص القرآني، فهو نص موثوق به، وهو أفصح النصوص اللغوية التي وصلتنا، فالقرآن الكريم أفصح من شعر العرب، ومن كلامهم أيضاً، وبالتالي فالاحتجاج بالقرآن ا لكريم مجمع عليه بين العلماء كافـــة دون خلاف[1].

ويمثل القرآن الكريم عمود الأدلة، فهو فوقها جميعاً[2]، ومـــن هنـــا فـــإن النحـــاة واللغويين كانوا يعتمدون اعتماداً كبيراً على الاستدلال بـــالقرآن الكـــريم وقراءاتـــه المختلفة على قواعدهم المتعددة، فنصٌّ عليه هذا الإجماع من قبل العلماء يستحق بأن يمتاز بكل الاهتمام ليكون حجة قطعية للمحتج على قاعدة ما، حيث يقول الـــسيوطي مؤكداً لنا أن القرآن حجة لا شك فيها :""فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج بـــه في العربية، سواء أكان متواتراً أم آحاداً، أم شاذاً"[3].

والسيوطي في نصه السابق يبين لنا أن النص القرآني يحتج به في كافة مستوياته المتواترة والشاذة، فهو يشير بالتواتر إلى القرآن ذاته، وإلى القراءات الـــسبع التـــي امتازت بالتواتر، ويشير بالآحاد إلى القراءات غير السبعية التي نقلت عبر آحاد في طبقات السند المختلفة، أما الشاذ فيشير به إلى بعض القراءات الشاذة التـــي فاقـــت القراءات العشر، فهذا هو معنى كلام السيوطي.

لقد عني العلماء والباحثون بالقرآن الكريم أيما عناية، ولقد حظي كتاب الله تعالى باهتمام العلماء في شتى العصور الإسلامية، هذا الاهتمام لـــم يحـــظَ بـــه أي مـــن النصوص اللغوية المختلفة، ولم تهتم أمة من ا لأمم بكتاب لها كاهتمـــام المـــسلمين بالقرآن الكريم[4]، ومعروف لنا أن هذا الاهتمام بالقرآن الكريم لم يأتِ مـــن فـــراغ،

---

[1]. انظر: نحلة، محمود (1987م). أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى ص: 33.

[2]. انظر: حسانين، عفاف (1996م). في أدلة النحو، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ــ مصر ص: 30.

[3]. انظر: السيوطي. الاقتراح في علم أصول النحو، ص: 51.

[4]. انظر: الأفغاني، سعيد (د.ت). في أصول النحو ص: 28.

فالقرآن الكريم نزل على أمة العرب، ويمثل دستورهم الديني، وكذلك فهـو محـور العبادة في الإسلام، ومن هنا كان الاهتمام بالقرآن الكريم وعلومه المختلفة، خدمـة من المسلمين لدينهم الحنيف، وكتابهم السماوي الذي تكفل الله سبحانه وتعالى بحفظه وصونه عن الزلل والتحريف.

ولو نظرنا إلى حجية كتاب الله تعالى عند أهم مدرستين في علـم النحـو ـ البصرة والكوفة ـ فإن المدرستين كلتيهما تجعلان من القرآن الكريم حجة قطعيـة، غير أن مدرسة البصرة تجعل من النص القرآني أمراً قابلاً للتأويل النحوي، في حين أن مدرسة الكوفة ترى في النص القرآني أساساً متيناً لإقامة القاعدة النحوية عليـه، فهم يبنون القواعد بناء على النص القرآني، في حين أن البصريين يجعلون الـنص القرآني قابلاً للتأويل حسب القاعدة، وخلا صة الأمر فإن البصريين يؤوّلون الـنص القرآني، والكوفيين يعوّلون على النص القرآني في إنشاء القواعد[1].

فالقرآن الكريم يمثل قمة الاحتجاج السماعي، وهو في أول الأدلة النقلية، ولا يشك أحد في حجية النص القرآني، يقول البغدادي في ذلك :"فكلامه عزّ اسمه افصح الكلام، وأبلغه، يجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذّه"[2].

ولقد كان نصيبالاستشهاد بالقرآن الكريم كبيراً في كتاب "أسرار النحـو" لابـن كمال باشا، شأنه في ذلك شأن النحويين واللغويين كافة الذين اتخذوا من كتـاب الله تعالى مادة خصبة للاستشهاد على قضاياهم النحوية، وقواعدهم المتعدد ة، وفيما يلـي سنعرض للحديث عن استشهاد ابن كمال باشا بالقرآن الكريم.

يأتي الاستشهاد بالقرآن الكريم في أولويات الاستشهاد بالمسموع عنـد ابـن كمال باشا، إذ يستشهد ابن كمال باشا بالنص القرآني في بعض الأحيـان فقـط دون رفده بشاهد آخر قرآنياً كان أم نثرياً أم شعرياً، ومن الأمثلة على الاستشهاد بالقرآن وحده ما جاء في أسرار النحو من حديث ابن كمال باشا عن تعدد الأخبار ، حيـث

---

[1]. حسانين. في أدلة النحو، ص: 30.

[2]. البغدادي، عبد القادر بن عمر (1979م)خزانة الأدب ولب لباب لـسان العـرب، تحقيـق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ـ مصر، الطبعة الثانية ج: 1، ص: 9.

يذكر ابن كمال أن الخبر قد يتعدد بالعطف وبغير العطف، ومن هنا فإنه يقول :""وقد يتعدد الخبر بحرف العطف، نحو زيد عاقل وعـالم، و دون العطف نحـو قولـه تعالى:"وهو الغفورُ الودودُ، ذو العرشِ المجيد، فعّال لما يريد "[1]؛ سواء كانت الأخبار غير متضادة كهذه الأخبار، أم متضادة، وسواء كان المبتدأ في المتـضادة يتـصف جزء منه ببعض تلك الأخبار، وجزء آخر ببعض أخر، كقولك للأبلق : هـذا أبيضُ أسودُ"[2].

فالاستشهاد هاهنا قد أتى على حالة من حالات مجيء الخبر، وهي أن يكـون الخبر متعدداً، واستشهد ابن كمال على هذه الحالة، يقول الزمخشري في ذلك :""وقـد يجيء للمبتدأ خبران فصاعداً منه قولك هذا حلو حامض. وقوله تعالى:""وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعّال لما يريد"[3].

وفي موضع آخر يتحديث لنا ابن كمال باشا عن أولوية أن يـأتي الـضمير متصلاً؛ لأنه لا يأتي الضمير منفـصلاً إلا فـي حالـة تعـذّر المتـصل، حيـث يقول:""الغرض من وضع الضمائر الاختصار، والمتصل أخصر من المنفصل، فلذلك لا يجوز المنفصل إلا لتعذر المتصل، ولا يتعذر المتصل إلا بتقديم الـضمير علـى عامله، نحو:"إيَّاكَ نعبُدُ"[4]؛ لأن الضمير لا يتصل بمقدمه"[5].

ففي النص السابق استشهد ابن كمال باشا بالآية القرآنية الكريمة علـى تقـديم الضمير على عامله، وعلل لنا سبب عدم مجيء الضمير متصلاً بأنه قد تقـدم علـى

---

[1]. سورة البروج، آية: 14 ـــ 16.

[2]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 107 ـــ 108.

[3]. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1993م). المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، دار الهلال، بيروت ـــ لبنان، الطبعة الأولى ص: 64، والاستراباذي. شرح الكافية الشافية، ج: 1، ص: 372، و المرادي، أبو محمد حسن بن قاسم (2008م). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة ـــ مصر، الطبعة الأولى ج: 1، ص: 491.

[4]. سورة الفاتحة، آية: 4.

[5]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 173.

العامل، ومن هنا فإن اتصال الضمير صار متعذراً، في ظـــل أن الأولويـــة لاتـــصال الضمير وليس لانفصاله، فجاء بالآية الكريمة، حيث إن""إياك""ضمير منفصل للمفـــرد المخاطب المذكر، وهو في الآية الكريمة في موضع نصب مفعول بـــه مقـــدم، إذ إن الأصل في تركيب الجملة: نعبدُك، غير أن إفادة الحصر والقصر لا تتحـــصل بهـــذا التركيب، أما في حالة التقديم فإن الفائدة تتم، ومن هنا فقد جاء الضمير منفصلاً.

وفي مواضع أخرى يأتي الاستشهاد بالقرآن الكريم عند ابن كمال باشا معضوداً بآية أخرى من كتاب الله تعالى، فلا يكتفي ابن كمال باشا بإيراد آية واحدة، بل يتعـــدى ذلك للحديث عن آيتين من كتاب الله تعالى، ومن الأمثلة على ذلك حديثه عـــن معـــاني الاستفهام، حيث يأتي الاستفهام للإنكار والتوبيخ، إذ يقـــول ابـــن كمـــال باشـــا فـــي ذلك:"الاستفهام الإنكاري: إن كان ما بعد الهمزة غير واقع، وأن مدعيه كاذب، كقولـــه تعالى:""أيحبُّ أحدُكم أن يأكلَ لحمَ أخيهِ"[1]، وتوبيخي إن كان ما بعدها واقعـــاً وفاعلـــه معلوم، كقوله تعالى:""أغيرَ اللهِ تدعونَ"[2]"[3].

لقد جاء ابن كمال باشا بهاتين الآيتين مستشهداً بهما على مجيء الاستفهام الإنكاري أو التوبيخي، حيث إن الإنكار يتحصل بعدم وقوع المستفهم عنه، يقول عباس حـــسن عن الاستفهام الإنكاري:""الاستفهام الإنكاري:"ويسمى أيضًا: الإبطالي""ويعرفونه بأنه الذي يسأل به عن شيء غير واقع، ولا يمكن أن يحصل، فمدعيه كاذب، وهذا النوع يتضمن معنى النفي؛ لأن أداة الاستفهام فيه بمنزلة أداة النفي في أن الكـــلام الـــذي تدخل عليه منفي المعنى"[4].

وكما نرى فإن ابن كمال باشا قد استشهد على الموضع الذي أتى بـــه للا ســـتفهام بآيتين كريمتين، وأدخل الاستفهام التوبيخي في الاستفهام الإنكاري، ومن هنا جـــاء بالآيتين في موضع واحد كما نرى.

---

[1]. سورة الحجرات، آية: 12.

[2]. سورة الأنعام، آية: 40.

[3]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 301.

[4]. حسن، عباس (د.ت). النحو الوافي، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشرة ج: 2، ص: 316.

وفي نواحٍ أخرى يأتي لنا ابن كمال باشا باستشهاد بالقرآن الكريم بآيتين، ويُضمّن كذلك مع هاتين الآيتين حديثاً نبوياً شريفاً، وهذا ما نجده في كلام ابن كمال باشا عن معاني "في" الجارة، حيث يقول: "وتجيء للمصاحبة، نحو: "فخرج على قومِه في زينتِه"[1]، أي بمصاحبة زينته، وتجيء للتعليل، كما في الحديث: "إن امرأة دخلت النار في هرة حبستها"[2]، وتجيء للاستعلاء نحو: "لأُصَلِّبنَّكم في جذوع النخل"[3]، أي على جذوع النخل"[4].

لقد استشهد المؤلف في النص السابق بآيتين كريمتين، ومع الآيتين الكريمتين استشهد بحديث نبوي شريف، فلقد عضد استشهاده بالآيات الكريمة بالحديث الشريف، وإن كان كل منها قد جاء لمعنى، فالآية الأولى جاءت لبيان أن "في" تأتي للمصاحبة، وأما التي في الحديث الشريف فتأتي للتعليل، وأما التي في الآية الثانية فتأتي للاستعلاء، غير أنها جميعاً تأتي للحديث عن معاني "في".

وتأتي "في" لمعانٍ كثيرة، من بينها ما ذكره ابن كمال في النص السابق، وهناك معانٍ أخرى ذكرتها كتب اللغة والنحو ومعاني الحروف[5].

---

[1]. سورة القصص، آية: 79.

[2]. انظر: الإمام أحمد بن حنبل. مسند أحمد، ج: 16، ص: 344، و ابن الأعرابي، أبو سعيد أحمد بن محمد (1997م) معجم ابن الأعرابي، تحقيق: عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى ج: 1، ص: 260، وج: 3، ص: 273.

[3]. سورة طه، آية: 71.

[4]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 275.

[5]. انظر: ابن مالك، محمد بن عبد الله (د.ت). شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المجيد أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة، مكة المكرمة ــ السعودية، الطبعة الأولى ج: 2، ص: 672، و ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين (1985م) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق ــ سوريا، الطبعة السادسة ص: 224، و السيوطي، جلال الدين (د.ت) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة ــ مصر ج: 2، ص: 446.

ويجيء الاستشهاد بالقرآن الكريم أيضاً عند ابن كمال باشا معضوداً بقول من أقوال العرب، وهذا ما نجده في أثناء حديثه عن المبتدأ، حيث يأتي المبتدأ اسماً حقيقة أو تقديراً، فيقول في ذلك:""وإنما قلنا أو تقديراً ليدخل فيه نحو:
""وأن تصوموا خيرٌ لكم"[1]، وأن تصوموا مبتدأ لأنه في تقدير الاسم بأن المصدرية، وكذا تسمع في"تسمعُ بالمُعيدي خيرٌ من أن تراه"[2]، وتسمع مبتدأ بتقدير""أن"؛ لأن تقديره""وأن تسمع""و""خير""خبره"[3].

ففي الموضع السابق استشهد ابن كمال بآية قرآنية كريمة، ثم دعم هذا الشاهد بقول من أقوال العرب، وهو مثل كما رأينا، ويُضرب هذا المثل في الشيء الذي يصل إليك صيته، ولكنك حينما تراه تجده على غير ما ظننتَ، ومن هنا يُضرَب المثل.

وفي بعض الأحيان يأتي لنا ابن كمال باشا بالآية الكريمة مستشهداً بها، ثم يعضد هذه الآية الكريمة ببيت من الشعر، ومن ذلك حديثه عن معاني""على"، حيث قسمها إلى نوعين: أحدهما: ما كان حرفاً، وثانيهما: ما كان اسماً، ويستشهد على الحرف بآية كريمة، وعلى الاسم ببيت من الشعر، يقول:""و(على) وهي تستعمل حرفاً واسماً، وإذا كان حرفاً فمعناه الاستعلاء، والاستعلاء إما على المجرور نحو:""وعليها وعلى الفُلك تُحمَلون"[4]، أو على ما يقرب من المجرور، نحو:""أو أجدُ على النارِ هُدىً"[5]... وتكون اسماً بمعنى الفوق إذا دخلت عليها حرف الجر، كقول الشاعر[6]:

---

[1]. سورة البقرة، آية: 184.

[2]. الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد (1959م).مجمع الأمثال، تحقيق :محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة ــ مصر ج: 1، ص: 129، وانظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان (د. ت). الخصائص، تحقيق:محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت ــ لبنان ج: 2، ص: 372 و الضبي،ال مفضل بن محمد بن يعلى (1983م). أمثال العرب، تحقيق: إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثانية ص: 55.

[3]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 104.

[4]. سورة المؤمنون، آية: 22.

[5]. سورة طه، آية: 10.

[6]. هذا صدر بيت عجزه: " تصل وعن قيض بزيزاء مجهلِ "، انظر: سيبويه، أبا بشر عمرو بن

غَدَتْ مِنْ عليهِ بَعْدَما تَمَّ ظِمْؤُها   تَصِلُّ وَعَنْ قَيْضٍ بِزَيْزاءَ مَجْهَلِ [1]

والشاهد في هذا البيت هو قوله:""من عليه"، حيث دخل حرف الجر""من""على حرف الجر""على"، فصارت""على""اسماً بمعنى فوق، وهذا هو الشاهد الذي تصاحب مع الآية القرآنية الكريمة، والتي جاء بها ابن كمال باشا من أجل الحديث عن معاني""على".

ولقد رأينا في الموضع السابق أن ابن كمال باشا قد قدم الآية الكريمة علـــى بيـــت الشعر، وثمة مواضع في كتابه قدم فيها البيت الشعري على الآية القرآنيـــة الكريمـــة، غير أن هذه المواضع قليلة جداً، والشائع كما رأينا أنه يأتي بالآية الكريمة ثم يعضدها بغيرها من الشواهد، أما المثال على مجيء بيت الشعر قبل الآية الكريمة فيتمثل فـــي حديث ابن كمال عن ضمير الشأن وعن حذف هذا الضمير، حيث يقول:""ويجوز حذف ضمير الشأن حال كونه منصوباً، إن كان منوياً، كما في قول الشاعر:

إنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكنيسةَ يوماً   .... [2]

عثمان (1988م). الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبـــة الخـــانجي، القـــاهرة ــ مصر، الطبعة الثالثة ج : 4، ص: 231K، وقد رواه " تم خمسها "و المبرد، أبـــو العبـــاس محمد بن يزيد (د.ت). المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت ــ لبنـــان ج: 2، ص: 320، و الفارســـي، أبـو علي الحســـن بـــن أحمد (1969م). الإيضاح العضدي، تحقيق: شيخ حسن راشد الشاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، القـــاهرة ــ مـــصر، الطبعة الأولى ج : 1، ص: 259، وابن هشام. مغني اللبيب، ج : 1، ص: 128،و الـــصبان، أبو العرفان محمد بن علي (د.ت) . حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ــ مصر ج: 2، ص: 226.

[1]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 276 ــ 277.

[2] هذا صدر البيت وعجزه : " يلقَ فيها جآذراً وظباءا "، ينظر البيت في الأخطـــل، غيـــاث بـــن غوث (1890م) شعر الأخطل، عني بنشره الأب أنطون صـــالحاني اليـــسوعي، المطبعـــة الكاثوليكية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثانية، ص: 376، وابن هشام. مغنـــي اللبيـــب، ج : 2، ص: 149، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 1، ص: 219، وج: 2، ص: 463، و الخـــضري، محمد (د.ت) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مطبعة دار إحيـــاء الكتب العربية، لصاحبها عيسى البابي الحلبي، القاهرة ــ مصر ج: 1، ص: 129.

أي""إنه"، وإنما قُدر ضمير الشأن لأن""إنّ""لا تدخل على من الشرطية، ويجب حذفه منصوباً بـــ""أن""المخففة من الثقيلة سواء كانت""أن""داخلة على الجملـــة الاســـمية أو الفعلية، كقوله تعالى:""وأن ليس للإنسان إلا ما سعى"[1]؛ لأنه لو لم يقدر ضمير الـــشأن لزم مزية أن المكسورة على المفتوحة، مع كون المفتوحة أشبه الفعل بفتح أولها كما في الماضي"[2].

وهكذا فإن ابن كمال باشا كان كثير الاستشهاد بالقرآن الكريم، حيث إننا وجدنا أنه قد استشهد بالقرآن الكريم أكثر من مائة مرة في كتابه""أسرار النحو"، وهذا الـــرقم يعـــد كبيراً جداً إذا ما قورن بعدد المرات التي استشهد فيها بالحديث أو بكلام العرب أو حتى بالشعر على ما سنرى في الصفحات القادمة.

لقد كان استشهاد ابن كمال بالقرآن الكريم في أغلب الأحيان يتمثل بذكر آية واحـــدة دون ذكر لما يعضدها من النصوص المسموعة الأخرى من كلام العرب، إلا أن ذلـــك لا يعني أنه لم يستشهد بنصوص غير القرآن، بل كان مستشهداً بنصوص من الحـــديث الشريف، وكلام العرب، والشعر، ولكن كان ذلك على وجه قليل جداً.

لقد رأينا أن ابن كمال يأتي دائماً بالشاهد القرآني في بداية سرده للشواهد، ويـــؤخر ما سواه من الشواهد، وهي حالة معقولة فالقرآن الكريم كتاب الله تعالى ومـــن حقـــه التقديم، إلا أنه ثمة شواهد قليلة تقدم فيها الشعر على القرآن الكريم، وهي شواهد قليلة جداً، ربما دفع ابن كمال باشا لهذا الترتيب أن الشاهد الشعري يكون أكثر خدمة للمسألة التي تُناقَش من ذكر الآية الكريمة.

3.1 القراءات القرآنية:

وهذا هو المصدر الثاني من المصادر السماعية التي تؤخذ منهـــا اللغـــة، وهـــذا المصدر لا ينفك عن المصدر السابق ــ القرآن الكريم ــ فهو على صلة مباشرة به، فالقراءة القرآنية تعني : اختلاف ألفاظ الوحي، وهذا يعني أن القراءة تختلـــف عـــن

---

[1]. سورة النجم، آية: 39.

[2]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 178 ــ 179.

القرآن، حيث يقول الزركشي مبيناً ذلك :"فَالْقُرْآنُ هُوَ الْوَحْيُ الْمُنَزَّلُ عَلَـى مُحَمَّـدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لِلْبَيَانِ وَالْإِعْجَازِ وَالْقِرَاءَاتُ هِيَ اخْتِلَافُ أَلْفَاظِ الْوَحْيِ الْمَـذْكُورِ فِي كَتَبَةِ الْحُرُوفِ أَوْ كَيْفِيَّتِهَا مِنْ تَخْفِيفٍ وَتَثْقِيلٍ وَغَيْرِهِمَا"[1].

وهناك تقسيمات مختلفة للقراءات حسب صحتها وشذوذها، فمنها ما هو صحيح بالتواتر، ومنها ما هو أخبار الآحاد، ومنها ما هو شاذ لا يتعبد به ولا يصلى به، وتعد أنماطاً لغوية يمكن أن يحتج بها , هذه التقسيمات المتعددة للقراءات القرآنية لم تكن إلا تحديداً لها من أجل تسهيل فهمها ونقلها[2].

وعلم القراءات من العلوم المتصلة بالقرآن الكريم، ولقد احتج العلماء واللغويون بالقراءات القرآنية صحيحِها ومتواترِها وشاذِّها، بيد أن السيوطي يذكر أن الخلاف عند النحاة على الاحتجاج بالشاذ لا يعلم له وجوداً، إلا أن علماء الفقه الإسلامي قد اختلفوا في الاحتجاج بالقراءات الشاذة [3].

واتخاذ القراءات حجة في الاستشهاد النحوي أمر قليل عند ابن كمال باشا، شأنه في ذلك شأن كثير من النحاة والعلماء واللغويين الذين كتبوا في النحو، فنجده مثلاً يورد دليلاً على حجة الكوفيين بجواز العطف على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض بقراءة حمزة الزيات، حيث قرأ قوله تعالى :"الذي تساءلون به والأرحامَ "[4]، بالجر، أي:"والأرحامِ"[5] حيث يقول ابن كمال باشا :"اعلم أن الكوفيين جوزوا

---

[1]. الزركشي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر (1957م).البرهان في علوم القرآن، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى ج: 1، ص: 318، وانظر: الصالح، صبحي (2000م). مباحث في علوم القرآن، دار العلم للملايين، بيروت ــ لبنان، الطبعة الرابعة والعشرون ص: 108.

[2]. انظر: الزركشي. البرهان في علوم القرآن، ج: 1، ص: 318 ــ 320.

[3]. انظر: السيوطي. الاقتراح، ص: 76-78.

[4]. سورة النساء، آية: 1.

[5]. انظر:ابن خالويه، أبا عبد الله الحسين بن أحمد (د.ت).مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، تقديم: آرثر جفري، مكتبة المتنبي، القاهرة ــ مصر ص: 32، و أبا حيان، محمد بن يوسف (د.ت). تفسير البحر المحيط، مكتبة مطابع النصر الحديثة، الرياض ــ السعودية ج:

العطف على المضمر المرفوع المتصل من غير تأكيد، وعلى المضمر المجرور من غير إعادة الجار، متمسكين في هذا بقراءة حمزة :""والأرحامِ""بالجر، وهذا ضعيف؛ لأن قراءة حمزة تحتمل انجراره بتقدير الباء، أي: وبالأرحامِ"[1].

ولم يكتفِ ابن كمال كما نرى بأن أورد القراءة على الوجه المستشهد به، وإنما جاء بمن احتجوا بها، وهم الكوفيون، ثم إنه قد بيّن الوجه النحوي الذي جاءت عليه القراءة.

وبعد أن بيّن ذلك انتقل ابن كمال لبيان رأيه في ا لاحتجاج بهذه القراءة، حيث إنه رفض الاحتجاج بها، وعلل لذلك بأن القراءة تحتمل إعادة حرف الجر، ومن هنا فالقراءة لا حجة فيها من ناحية النحو.

ومن ناحية أخرى فإنه يتبين لنا من خلال موقف ابن كمال باشا من هذه القراءة أنه يميل لموافقة البصريين أكثر من موافقة الـ كوفيين، ذلك أنه رفض قراءة حمزة التي احتج بها الكوفيون، ويعني ذلك أنه يوافق مذهب البصريين، وهذا ما نراه من خلال كلامه السابق.

ونجد ابن كمال في الموضع السابق لم يعضد القراءة بأي شاهد آخر سواء من القرآن الكريم أو من الحديث النبوي الشريف، أو من كلام العرب، أو حتى بقراءة أخرى، مع أن أبا حيان الذي أورد هذه القراءة ذكر لها نظائر من الشعر العربي، وربما كان السبب من وراء أن ابن كمال باشا لم يورد نظيراً لها أنه جاء بها على سبيل ذكر حجة الكوفيين، وليس على سبيل الحديث عن القراءة نفسها.

وهناك موضع آخر ذكر فيه ابـ ن كمال باشا قراءة قرآنية، من ذلك حديثه عن إضافة المثنى إلى المثنى، وما يجوز فيه أن يكون في حال الجمع، يقول :""وإذا أضيف مثنى إلى مثنى جاز أن يُجعل المثنى المضاف جمعاً في اللفظ، بشرط أن يكون المضاف متصلاً بالمضاف إليه، كالرأس واليد والرجل متصل بالشخص،

3، ص: 157.

[1]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 161.

وإنما جُعِل الأول جمعاً كي لا يجتمع المثنيان، كما في قوله تعالى في قـــراءة عبـــد الله:"فاقطعوا أيمانهما"[1]، فالأيمان جمع في اللفظ، ومثنى في المعنى.

وقد يثنى الجمع على تأويل الجماعتين والفريقين كما في الحديث :"مثـــل المنـــافق كالشاة العائرة بين الغنمين"[2]، بين القطيعين من الغنم"[3].

فكما نرى فإنّ ابن كمال قد أورد قراءة استدل بها على الحالة التي يـــأتي عليهـــا المثنى، ولقد رفد هذه القراءة بحديث نبوي شريف كما نرى، وهذا ما يسمى الشاهد، فلكي أن تؤخذ القراءة في باب الاستشهاد اللغوي يجب أن تعضد بنظير من القـــرآن أو الشعر أو كلام العرب أو قراءة أخرى، وهذا الأمر إنما نشأ نتيجة شرط أن توافق القراءة اللغة العربية ولو بوجه.

---

[1].سورة المائدة، آية : 38، وانظر القراءة في : الفراء، أبو زكريـــا يحيـــى بـــن زيـــاد (د.ت). معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، وآخرين وزميله محمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة ــ مصر، الطبعـــة الأولـــى ج : 1، ص: 258، و النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (1409هــ).معاني القرآن، تحقيق : محمـــد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ــ الـــسعودية، الطبعـــة الأولـــى ج : 2، ص: 305، و السيوطي، جلال الدين (1974م)الإتقان في علوم القرآن، تحقيق :محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ــ مـــصر ج : 1، ص: 279، و الـــسيوطي، جلال الدين (1988م). معترك الأقران في إعجاز القرآن، دار الكتـــب العلميـــة، بيـــروت ــ لبنان، الطبعة الأولى ج: 1، ص: 128.

[2]. مسلم، أبو الحسن بن الحجاج (د.ت)المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلـــى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التـــراث العربـــي، بيروت ــ لبنان ج: 4، ص: 2146، و النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شـــعيب (1986م) المجتبى من السنن أو السنن الصغرى للنسائي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، الناشـــر مكتـــب المطبوعات الإسلامية، حلب ــ سوريا، الطبعة الأولى ج: 8، ص: 124، و ابن حنبل، أحمد بن محمد (2001م)مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشـــد، وآخرين، إشراف عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرســـالة، بيـــروت ــ لبنـــان، الطبعة الأولى ج: 9، ص: 99.

[3]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 213 ــ 214.

ونرى من خلال اطلاعنا على كتاب ""أسرار النحو""أن ابن كمال باشا لم يعتدّ كثيراً بالقراءات القرآنية في إيراد الشواهد، فلقد كان تركيزه بالدرجة الأولى على الاستشهاد بكتاب الله تعالى، أما القراءة فكانت قليلة جداً، حيث إننا لم نعثر إلا على هذين الموضعين من القراءات.

4.1 الحديث النبوي الشريف:

وهذا هو المصدر الثالث الذي تؤخذ منه النصوص التي يُحتج بها في قضايا لغوية، وكان من المفترض أن يكون نص الحديث الشريف يأتي في المرتبة الثانية في الاستشهاد اللغوي[1]، فالنصوص التي وردت عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ حظيت بكثير من العناية والتوثيق، ما يضعها في المرتبة الثانية من النصوص التي حظيت بالعناية والنقل السليم بعد القرآن الكريم[2].

فلم تعهد العربية كلاماً أكثر فصاحة من القرآن الكريم، وأبين قولاً، وأكثر بلاغة، فالكلام النبوي حظي بكل هذه السمات التي تجعل منه كلاماً يدفع العرب للاهتمام به، إضافة إلى أنه كلام نبيهم العظيم[3].

غير أنه رغم ما اتصف به الكلام النبوي من هذه الصفات والسمات فإن كثيراً من العلماء والمؤلفين في علم النحو وا للغة وخصوصاً المتقدمين منهم لم يجوِّزوا بالاستشهاد بالحديث النبوي، وكان وجود بعض الأحاديث في كتبهم على سبيل التقوية لبعض الشواهد الأخرى لا على سبيل التأصيل للقاعدة [4]، ولقد كان المقعدون لكلام العرب لا يستشهدون بكلام النبي الكريم لسببين، هما:

أ. أن رواة الحديث الشريف قد أجازوا رواية الحديث بالمعنى لا بلفظه، وقد روى كثيراً من الأحاديث أعاجم، لا يعرفون العربية كما يعرفها العرب الأقحاح.

---

[1]. نحلة. أصول النحو، ص: 61.

[2]. انظر: حسانين. في أدلة النحو، ص: 72.

[3]. انظر: الأفغاني. في أصول النحو، ص: 46.

[4]. انظر: نحلة. أصول النحو العربي، ص: 51.

ب. أما السبب الثاني فقد تمثل بشيوع اللحن على ألسنة الناس جميعاً، ولقد كان الرواة يأخذون الأحاديث النبوية بناءً على المعنى، ويُقيمون الحديث بألفاظهم الخاصة.

فلما كان الأمر على ذلك لم يُجِز العلماء واللغويون الاحتجاج بالحديث الشريف، وبقي الأمر على ذلك حتى جاء ابن مالك، وهو الذي يعد أول من احتج بالحديث الشريف، إلا أن الاحتجاج بالحديث الشريف قد أخذ به العلماء في الأحاديث القصيرة، التي تكون نسبة التصرف بألفاظها أقل من الأحاديث الطويلة، فيكون اللفظ أقرب ما يكون إلى كلام النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ[1].

وانقسم النحاة والعلماء في الاستشهاد بكلام النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ إلى ثلاثة أقسام هي:

أولاً:مذهب المانعين مطلقاً : ويمثل القائلين به: ابن الضائع، وتلميذه أبو حيان الأندلسي، والسيوطي، وهم في ذلك متأثرون بالنحاة الأوائل كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، والخليل بن أحمد، وسيبويه، والكسائي والمبرد، والفراء والمازني وعلي بن مبارك وهشام بن معاوية الضرير[2].

ثانياً:مذهب المجوزين مطلقاً ، وعلى رأسهم ابن مالك، ورضي الدين الاسترابادي شارح الكافية والشافية لابن الحاجب، وتابعهما على ذلك ابن هشام، تلميذ أبي حيان[3].

---

[1]. انظر: السيوطي. الاقتراح، ص: 89-92، وعمر، أحمد مختار. البحث اللغوي عند العرب، ص: 34.

[2]. انظر: البغدادي. خزانة الأدب، ج: 1، ص: 10، رواشدة. الفكر اللغوي عند ابن مالك في كتابه " شواهد التوضيح والتصحيح من مشكلات الجامع الصحيح "، ص: 42.

[3]. حديثي، خديجة (د.ت). موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ص: 22، و الرواشدة، أحمد عبد السلام (2007م): الفكر اللغوي عند ابن مالك في كتابه " شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح "، رسالة جامعية، جامعة مؤتة، إشراف محمد أمين الروابدة، الكرك ــ الأردن ص: 45.

وتبعهم ابن سعيد التونسي [1]، والبدر الدماميني، وعدّ من أصحاب هذا المـــنهج الجوهري، وابن سيدة، وابن فارس، وابن خـــروف، وابـــن جنـــي، وابـــن بـــري، والسهيلي[2]، والعكبري.

ثالثاً: مذهب المتوسطين، وقد وقف هؤلاء موقفاً وسطاً بـــين المـــانعين مطلقـــاً والمجوزين مطلقاً، وكان المتحدث بلسانهم والمدافع عن رأيهم الشاطبي، الذي أجاز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتُني بنقل ألفاظها، ومع ذلك نجده ينفـــي أول الاحتجـــاج النحاة المتقدمين على ابن مالك بالحديث، وأنه لم يجد من احتج به قبله ســـوى ابـــن خروف[3].

وبعد هذا التقديم الذي أوردناه عن الاستشهاد بالحديث الشريف ننتقل للكلام عـــن الأحاديث التي وردت في استشهادات ابن كمال باشا في كتابه "أسرار النحو"، ولـــم يرد عند ابن كمال باشا سوى ثلاثة أحاديث، ننقلها على النحو الآتي:

استشهد ابن مالك بالحديث وحده في مسألة "أل"التعريف، حيث ذكر أن مـــذهب سيبويه أن حرف التعريف هو اللام فقط، وذكر أن الخليل يرى أن مجموع الحرفين ـــ الهمزة واللام ـــ معاً يكونان حرف التعريف، يقول ابن كمال:"وحرف التعريف عند سيبويه هو اللام وحدها، وكانت ساكنة فأدخلت الهمزة ليمكن الابتداء بها، وعند الخليل مجموع الهمزة واللام، والطائيوّن يضعون مقام اللام الميم، نحو [4]:"ليس مـــن

---

[1]. الخضر، حسين محمد (1960م). دراسات في العربية وتاريخها، مكتبة دار الفلاح، دمشق ـــ سوريا، الطبعة الثانية ص: 168.

[2]. الشاعر، حسن موسى (1980م). النحاة والحديث النبوي، الطبعة الأولى ص: 45.

[3]. انظر: الحديثي. موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، ص: 25، والرواشدة. الفكر اللغوي عند ابن مالك، ص: 47.

[4]. الشافعي، أبو عبد الله محمد بن أدريس (1400هـــ)المسند، دار الكتب العلميـــة، بيـــروت ـــ لبنان ج: 1، ص: 157، و الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير (1996م). مسند الحميدي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار السقا، دمشق ـــ سوريا، الطبعـــة الأولـــى ج : 2، ص: 113، و الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد (1994م)شرح معاني الآثار، تحقيق : محمد

أمبر أمصيام في أمسفر"[1].

يتحدث ابن كمال باشا في هذا النص عن لهجة من لهجات العرب، وهي أن بني طيء يقلبون"أل""التعريف"أم""التعريف، وجاء بالحديث الشريف شاهداً على ذلكٍ، وتسمى هذه اللهجة بالطمطمانية، وهي لهجة عربية، حيث"ينسب هذا اللقب إلى طيء والأزد، وإلى قبائل حمير في جنوب الجزيرة العربية، وهو عبارة عن إبدال لام التعريف ميماً، فيقال مثلاً :طاب امهواء، وصفا امه جو، أي: طاب الهواء وصفا الجو"[2].

فنرى أن ابن كمال قد جاء بهذا الحديث النبوي الشريف ليستشهد به على ظاهرة لهجية كانت معروفة في طيء وبعض حمير، ولم يأتِ بشاهد آخر، بل اكتفى بهذا الشاهد، وهو من الشواهد النبوية التي كان العلماء قد أشاروا إلى حجية مثل هذه الأقوال النبوية، التي تبرز فيها الظواهر الصوتية واللهجية التي كان النبي يأتي بها في أثناء حديثه مع القبائل والوفود التي تقدم عليه، فهي جزء من بيان فصاحته ـ صلى الله عليه وسلم.

أما الشاهد الثاني من شواهد الحديث الشريف عند ابن كمال باشا فيتمثل في حديث ابن كما ل عن مجيء المثنى بمعنى الجماعتين، ولقد جاء هذا الشاهد داعماً لقراءة قرآنية كريمة، حيث يقول :""وإذا أضيف مثنى إلى مثنى جاز أن يُجعل المثنى المضاف جمعاً في اللفظ، بشرط أن يكون المضاف متصلاً بالمضاف إليه، كالرأس

زاهي النجار، ومحمد سيد جاد الحق، راجعه يوسف عبد الرحمن، عالم الكتب، الطبعة الأولى ج: 2، ص: 63.

[1]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 313.

[2]. انظر: الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد (2002م)فقه اللغة وسر العربية، تحقيق : عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى ص: 91، و السيوطي، جلال الدين (1998م)المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق :فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى ج : 1، ص: 177، وعبد التواب، رمضان (1999م)فصول في فقه العربية، مكتبة الخانجي، القاهرة ــ مصر، الطبعة السادسة ص: 128.

واليد والرجل متصل بالشخص، وإنما جُعِل الأول جمعاً كي لا يجتمع المثنيان، كما في قوله تعالى في قراءة عبد الله:"فاقطعوا أيمانهما"[1]، فالأيمان جمع في اللفظ، ومثنى في المعنى.

وقد يثنى الجمع على تأويل الجماعتين والفريقين كما في الحديث :"مثل المنافق كالشاة العائرة بين الغنمين"[2]، بين القطيعين من الغنم"[3].

فنرى أن ابن كمال باشا قد أتى بالحديث الشريف ثانياً بعد القراءة القرآنية، وإنما جاء بالحديث ليعضد القراءة، ولتكون القراءة لها نظير في العربية، وإن كان الحديث قد جاء بمعنى لم تحتمله القراءة، غير أن الوجه الأعم في مجيء هذا الحديث يتمثل في جعله شاهداً للقراءة القرآنية.

أما الموضع الثالث والأخير من المواضع التي جاء بها ابن كمال مستشهداً بالحديث الشريف، فيتمثل بمجيئه بحديث يتضمن "في" بمعنى السببية، وهذا الحديث في هذا المعنى كان هو الشاهد الوحيد، أما في جملة معاني "في" فلقد جاء هذا الشاهد من الحديث النبوي بين شاهدين قرآنيين، حيث يقول ابن كمال في ذلك :"وتجيء للمصاحبة، نحو:"فخرج على قومِه في زينتِه"[4]، أي بمصاحبة زينته، وتجيء للتعليل، كما في الحديث:"إن امرأة دخلت النار في هرة حبستها"[5]، وتجيء للاستعلاء نحو:"لأُصَلِّبنَّكم في جذوع النخل"[6]، أي على جذوع النخل"[7].

---

[1]. سورة المائدة، آية : 38وانظر القراءة في : الفراء.معاني القرآن، ج : 1، ص: 258، والنحاس.معاني القرآن، ج : 2، ص: 305، والسيوطي.الإتقان في علوم القرآن، ج : 1، ص: 279، والسيوطي. معترك الأقران في إعجاز القرآن، ج: 1، ص: 128.

[2]. مسلم.صحيح مسلم، ج : 4، ص: 2146، والنسائي.سنن النسائي، ج : 8، ص: 124، وابن حنبل. مسند الإمام أحمد، ج: 9، ص: 99.

[3]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 213 ــ 214.

[4]. سورة القصص، آية: 79.

[5]. انظر: الإمام أحمد بن حنبل . مسند أحمد، ج: 16، ص: 344، ومعجم ابن الأعرابي، ج: 1، ص: 260، وج: 3، ص: 273.

[6]. سورة طه، آية: 71.

[7]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 275.

فكما نرى فإن الشاهد من الحديث النبوي الشريف جاء بين شاهدين قرآنيين، وهو يمثل شاهداً منفصلاً إذا ما عددناه يتحدث عن معنى السببية في حرف الجر"في".

ويمكننا القول إن ابن كمال باشا لم يعتد كثيــراً بالاستــشهاد بالحــديث النبــوي الشريف في كتابه "أسرار النحو" ودليلنا عل ى ذلك أنه لم يذكر سوى ثلاثة أحاديــث نبوية، وهذا عدد قليل جداً إذا ما قيست بالشواهد القرآنية مثلاً أو الشعرية.

لقد كان مجيء هذه الأحاديث في كتاب "أسرار النحو"، بناء على طبيعــة الأمــر المستشهد له، فلما كان الحديث عن ظاهرة لهجية أو صوتية كــان تقــديم الحــديث الشريف دون غيره من الشواهد، هذا يعني أن ابن كمال اعتمد في تقديم هذا الحديث على أساس أنه يحتوي تلك الظاهرة.

أما من الناحية الدلالية، فقد جاء ابن كمال بالحديث الذي يحتــوي علــى معنــى الجماعتين في المثنى بعد أن ذكر القراءة القرآنية التي تحتوي مثل هذا المعنى، فكان الحديث على ارتباط بمعنى الشاهد لا بلغته.

أما الشاهد الثالث فقد جاء بطريقة سلسة، مما يعني أن ابن كمال قصد أن يأتي بهذا الشاهد رغم اتساع المساحة الاستشهادية التي يمكن أن يأتي بأي شاهد غيــر هــذا الشاهد من الحديث النبوي، ولكن عندما جاء بهذا الحديث دلنــا علــى أنــه يعتــدّ بالاستشهاد بالحديث النبوي.

وفي نهاية هذا الجزء من الدراسة يتبين لنا أن ابن كمال باشا رغم أنه لــم يأتِنــا بشواهد كثيرة من الحديث الشريف إلا أن هذه الشواهد القليلة دلتنا على أنــه يعتــدّ بالحديث الشريف شاهداً لغوياً معتمداً.

5.1 كلام العرب المنثور:

وهذا هو المصدر التالي من المصادر السماعية للاستشهاد عند ابن كمال باشــا، وهو يختص بكلام العرب النثري، وسنورد حديثاً مفصلاً عن كلام العرب الــشعري المنظوم في الصفحات القادمة من الدراسة إن شاء الله تعالى، ويشتمل كلام العــرب النثري على أمور تتعلق بعضها بالأمثال السائرة على ألسنة العرب، وبعضها الآخر يتعلق باللغات أو اللهجات التي تميزت بها بعض القبائل عن بعض.

6.1 المثل لغة:

والمثل لغة "الشّيء الذي يُضرب لشيء مثلاً، فيُجعل مثله "[1]، وهو أيضاً ما

يضرب به من الأمثال، ومَثَل الشيء أيضاً بفتحتين صفته[2].

7.1 المثل اصطلاحاً:

عبارة موجزة، بليغة , شائعة الاستعمال، يتوارثها الخلف عن السلف، وتمتاز عادة بالإيجاز، وصحة المعنى، وسهولة اللغة، وجمال جرسها[3].

وفيما يلي سنعرض للمواضع التي أوردها ابن كمال باشا في كتابه من استشهاد بأقوال العرب.

ونبدأ بالحديث عن الصورة العا مة لهذه الأمثال والأقوال العربية، حيث وردت في صورتها العامة دون أن تُعضد بشواهد أخرى، سواء من القرآن الكريم، أو من الحديث النبوي الشريف، أو من الشعر العربي، ولم يأتِ من هذه الشواهد معضوداً بشاهد آخر سوى موضع واحد، وهو الموضع الأول الذي سنتكلم عنه، حيث أورد ابن كمال مثلاً من أمثال العرب المشهورة على حالة أن يكون المبتدأ اسماً حقيقة , أو تقديراً، فجاء أولاً بآية قرآنية، ثم جاء ثانياً بالمثل العربي، حيث يقول :""وإنما قلنا أو تقديراً ليدخل فيه نحو:""وأن تصوموا خيرٌ لكم"[4]، وأن تصوموا مبتدأ لأنه في تقدير

---

[1]ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري (د . ت). لسان العرب، دار صادر، بيروت ــ لبنان " مثل "، ج: 13، ص: 22.

[2]. الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (1967م)مختار الصحاح، دار الكتاب العربي، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى "مثل"، ص: 614.

[3]. يعقوب، إميل بديع (د.ت). الأمثال الشعبية اللبنانية دراسة وتصنيف، منشورات جروس، بيروت ــ لبنان ص: 16.

[4]. سورة البقرة، آية: 184.

الاسم بأن المصدرية، وكذا تسمع في"تسمعُ بالمُعيدي خيرٌ من أن تراه"[1]، وتسمع مبتدأ بتقدير"أن"؛ لأن تقديره" "وأن تسمع" "و" "خير" "خبره"[2].

فابن كمال باشا لا يقدم المثل أو قول العرب على القرآن مثلاً، بل هو يجعل من كتاب الله أولوية في حديثه عن المثل المقصود، ثم يأتي بالمثل، ولم يرد غير هذا الشاهد على هذه الحالة.

وأكثر الحالات التي ذكر فيها ابن كمال باشا شواهد نثرية من كلام العرب كانت على شاكلة واحدة، تتمثل هذه الشاكلة بأن يكون المثل هو الشاهد الوحيد على الحالة النحوية، أو أن يُسبق المثل بمثال يصنعه ابن كمال باشا بنفسه، وليس شاهداً منقولاً من خلال السماع.

ومن هذه المواضع ذكره لمثل من أمثال العرب في أثناء حديثه عن جواز الابتداء بالنكرة إذا كان هناك مسوغ، حيث يقول :""ويجوز تنكير المبتدأ إذا تخصص بالمخصصات الستة، منها الوصف لفظاً نحو : رجلٌ عالمٌ في الدار، أو تقديراً نحو: شخبٌ في الإناء، وشخبٌ في الأرضِ[3]"[4].

فكما نرى فإن ابن كمال لم يعضد هذا الشاهد بأي شاهد آخر من قرآن , أو شعر أو قراءة, أو حديث، أو حتى من مثل آخر، بل اكتفى بأن أتى بمثال من صنعه هو، ومن ثم جاء بهذا المثل، وهو مثل شائع في كتب النحو واللغة بشكل عام، كما أن المثل السابق:"تسمع بالمعيد خير من أن تراه "، أيضاً مثل سائر بين الناس عموماً،

---

[1]. الميداني.مجمع الأمثال، ج : 1، ص: 129، وانظر:ابن جني .الخصائص، ج : 2، ص: 372، والضبي. أمثال العرب، ص: 55.

[2]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 104.

[3]. ابن سلام، أبو عبيد القاسم (1980م). الأمثال، تحقيق:عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ص : 52، و ابن عبد ربه، أبو عمر أحمد بن محمد (1404هـ). العقد الفريد، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى ج : 3، ص: 18، و الهاشمي، أبو الخير زيد بن عبد الله (1423هـ). الأمثال، دار سعد الدين، دمشق – سوريا ص: 152، 332، والميداني. مجمع الأمثال، ج: 1، ص: 360.

[4]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 106.

وفي الأوساط النحوية واللغوية بشكل خاص، إذ نجد هذا المثل كثير الاستعمال في كتب اللغة والنحو.

ومن المواضع أيضاً ما يدخل في الباب السابق، أي في باب تنكير المبتدأ حيث يقول: "وتخصيصه بكونه فاعلاً في المعنى أو موصوفاً في المعنى، نحو : شرٌّ أهرّ ذا نابٍ"[1][2].

فكما نرى فإنه لا يتغير الحال بين هذا الموضع الذي استشهد به ابن كمال باشا بكلام بعض العرب ومثل من أمثالهم، وبين الموضع السابق، فهو يأتي بالمثل دون أن يعضده بشاهد آخر من الشواهد السماعية الأخرى، وهذا يعني أنه يريد أن يَقْصُر الكلام على الشاهد النثري المتمثل بالمثل المذكور.

ومن بين هذه المواضع أيضاً ما جاء في حديث ابن كمال عن حذف المبتدأ حيث يقول: "منها الاختفاء عن الحاضرين، ومنها اتباع الاستعمال على تركه، نحو : رمية من غير رامٍ[3]، أي هذه رمية من غير رامٍ"[4].

ولقد أشرت في الهامش إلى أنني لم أعثر على هذا المثل بهذه الصيغة، وإنما عثرت عليه بصيغة أخرى نألفها جميعاً، وهي: "ربّ رمية من غير رام "، وبناء على هذه الصيغة التي وجدت عليها هذا المثل فإنه لا حجة فيه على الموضع الذي يتحدث عنه ابن كمال، فهو يتحدث عن حذف المبتدأ، وهذا المثل بهذه الصيغة ليس فيه حذف للمبتدأ.

---

[1]. الميداني. مجمع الأمثال، ج : 1، ص: 307، و الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1987م) المستقصى في أمثال العرب، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية ج: 2، ص: 130، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 4، ص: 469.

[2]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 107.

[3]. لم أجد هذا المثل بهذا اللفظ الذي ذكره ابن كمال في كتب الأمثال والتراث، بل وجدته على النحو الآتي: " رب رمية من غير رام "، انظر: ابن سلام. الأمثال، ص: 51، وابن عبد ربه . العقد الفريد، ج : 2، ص: 173، والميداني. مجمع الأمثال، ج : 1، ص: 299، وج: 2، ص: 280.

[4]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 113 ـ 114.

وعلى كل حال فلو افترضنا أن المثل موجود حقاً بهذه الصيغة، فإن الاستشهاد به جاء على الحالة نفسها التي أتى عليها في الأمثال السابقة في المواضع المتقدمة، أي أن ابن كمال يكتفي بإيراد المثل دون أن يعضده بشاهد آخر من القرآن أو من الحديث، أو من القراءات القرآنية، أو من الشعر.

ثم يأتينا حديث ابن كمال باشا بالشاهد التالي من الشواهد التي أوردها من كلام العرب النثري عن حذف حرف النداء، حيث يقول: "وأما اسم الإشارة فكاسم الجنس في الإبهام، وأما المستغاث والمندوب فالمطلوب فيها مد الصوت والحذف ينافيه، وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في مثل: أَصبِحْ ليلُ[1]، أي صر صبحاً يا ليل"[2].

والأمر كما نرى لم يتغير عما كان في الأمثلة السابقة، فابن كمال يأتينا بالمثل دون أن يذكر له شاهداً آخر يعضده من قرآن أو شعر أو نثر.

وأما الموضع التالي فقد أورد ابن كمال شاهداً نثرياً من كلام العرب على مسألة عطف الحروف، حيث يقول: "يجوز أن تقدم المجرور أو المنصوب على المرفوع، نحو: في الدار زيدٌ والحجرةِ عمروٌ، ونحو: ما كل بيضاءَ شحمةٌ ولا سوداءَ تمرةٌ[3]"[4].

ولقد ورد هذا المثل في كتب الأمثال بصورة مغايرة لما ذكره ابن كمال باشا في أسراره، فالزمخشري أورد المثل على مثلين: أي جعل من الجزء الأول مثلاً، وهو: "ما كل بيضاء شحمة"، وجعل من الجزء الثاني مثلاً آخر أيضاً، وهو: "ما كل سوداء تمرة"[5]. أما الهاشمي فقد ذكر المثل بتكرار "كل" في عجز المثل، حيث

---

[1]. الضبي.أمثال العرب، ص: 123، و العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله (د.ت). جمهرة الأمثال، دار الفكر، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى ج: 1، ص: 11، 192، والهاشمي. الأمثال، ص: 34.

[2]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 128.

[3]. الزمخشري. جمهرة الأمثال، ج: 2، ص: 226.

[4]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 162.

[5]. المرجع نفسه.

يقول:""ما كلّ بيضاء شحمة ولا كلّ سوداء تمرة. أي النّاس مختلفون في طباعهم وأخلاقهم، فليس كلّ من يظنّ ظنّاً وإن كان جسيما ذا منظر، فتأنّ في طلب حاجتك ولا تعجل"[1].

وظاهر لنا أيضاً أن ابن كمال باشا جاء بهذا المثل أيضاً بالطريقة نفسها التي أتى بالأمثال السابقة له في أثناء استشهاده من كلام العرب النثري، فهو يذكر المثل دون أن يعضده بنظير آخر من كتاب الله تعالى، أو من القراءات القرآنية أو من الحديث النبوي الشريف، أو من كلام العرب نثراً أم شعراً.

أما الموضع الأخير من هذه المواضع التي استشهد فيها ابن كمال بقول أو مثل من أمثال العرب فهو يدخل في باب الاسم الموصول، حيث يقول :""وقد تُحذف الصلة بالكلية مع اللتيا معطوف عليها التي، إذا قُصد بهما الدواهي، اللتيا تصغير التي، فمن ذلك قولهم: بعد اللتيا والتي[2]، أي بعد الداهية الصغيرة، وبعد الداهية الكبيرة، والمراد باللتيا والتي الخطة العظيمة"[3].

والأمر كما نرى على شاكلته في المواضع السابقة، فإن ابن كمال لا يأتي بعد الشاهد النثري بأي شاهد آخر من كلام العرب أو من النصوص التي يُستشهد بها في التقعيد اللغوي.

إن ابن كمال في كتابه ""أسرار النحو"، كان يختصر كثيراً من القواعد، ولا يفصّل القول فيها، من ناحية أنه يريد أن يُبرز أسرار النحو فحسب دون أن يذكر القواعد كما ذكرها الأولون، ومن هنا فإنه لم يكن يأتي بالعدد الكبير من الشواهد على القاعدة الواحدة، بل في أكثر الأحيان كان يختصر الأمر على شاهد واحد فحسب، سواء أكان هذا الشاهد من النثر، أم من القرآن الكريم، أم من القراءات القرآنية، أم

---

[1]. الهاشمي. الأمثال، ص: 228، وانظر: الميداني. مجمع الأمثال، ج: 2، ص: 281.

[2]. ابن سلام. الأمثال، ص: 256، وابن عبد ربه. العقد الفريد، ج: 3، ص: 68، والزمخشري. جمهرة الأمثال، ج : 1، ص: 203 والهاشمي .الأمثال، ص : 111 والميداني . مجمع الأمثال، ج: 1، ص: 164.

[3]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 185.

من الحديث الشريف، أم من الشعر، لذا فإننا نجده لا يعـضد الـشاهد بغيـره مـن الشواهد الأخرى.

ولقد رأينا فيما سبق أن الشاهد النثري عند ابن كمال باشا قد تعدى عدد الـشواهد من القراءات القرآنية، حيث كان عددها قليلاً، وتعدى كذلك عدد الأحاديث النبويـة، حيث كان عددها ثلاثة أحاديث، أما الشواهد النثرية التي نراها هنا فهي حوالي ستة شواهد، هذا يعني أن ابن كمال باشا يميل إلى الاستشهاد بكلام العرب أكثر من ميله إلى الاستشهاد بالقراءات القرآنية أو بكلام النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ مع عدم رفضه للاستشهاد بهذه الأخيرة.

8.1 الشاهد الشعري:

وفيما يلي سنعرض للحديث عن الشاهد الشعري عند ابن كمال باشا فـي كتابـه أسرار النحو، وهذا النوع من الشواهد أكثر المصادر السماعية التي استشهد بها ابن كمال باشا.

اهتم العرب منذ البدايات الأولى للتقعيد اللغوي بالشعر مصدراً من أهم مصادر التقعيد اللغوي، وهو علاوة على ذلك حُفظت به أيام العرب، وأنسابهم، وكثير مـن مآثرهم، لذا سُمي ديوان العرب، يقول ابن فارس في الصاحبي في فقه اللغـة عـن الشعر:"والشِّعر ديوانُ العرب، وبه حُفِظت الأنساب، وعُرِفت المآثر، ومنه تُعُلِّمـت اللغة. وهو حُجَّةٌ فيما أَشْكَلَ من غريب كتاب الله جلّ ثناؤه وغريب حديث رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وحديث صحابته والتابعين"[1].

ولقد ذكر السيوطي قولاً لابن عباس ـ رضي الله عنه ـ يقول فيه :"إذا سألتم عن شيء من غريب القرآن فالتمسوه في الشعر، فإن الشعر ديوان العرب"[2].

وحين ننظر إلى مثل هذه الأقوال التي وردتنا من العلماء القدماء، تبـين مكانـة الشعر، وكبير قدره عند العرب، وأهميته في التقعيد اللغوي، والوصول إلى الأمور

---

[1]. ابن فارس، أبو زكريا أحمد (1997م)الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، منشورات محمد علي بيضون، الطبعة الأولى ص: 212.

[2]. السيوطي. المزهر، ج: 2، ص: 193.

التي يتعذر الوصول إليها من خلال باقي الفنون اللغوية الأخرى، فإنه يمكن لنا أن نصل إلى نتيجة معروفة [بأن الشعر يأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم في الاستشهاد، وذلك أن هذا الفن ورد فيه كثير من الأمور التي تخص العربية، وفي ذلك يقول ابن رشيق القيرواني :"الشعر أكبر علوم العرب، وأوفر حظوظ الأدب، وأحرى أن تقبل شهادته، وتمتثل إرادته، في قول رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ إن من الشعر لحكمة، ولقول عمر بن الخطاب ــ رضي الله عنه ــ : نعم ما تعلمته العرب الأبيات من الشعر يقدمها الرجل أمام حاجته، فيستنزل بها الكريم، ويستعطف بها اللئيم مع ما للشعر من عظيم المزية، وشرف الأبية وعز الأنفة، وسلطان القدرة"[1].

ولقد جعل العلماء للشعر فضلاً على غيره من الشواهد اللغوية الأخرى في شتى نواحي علوم اللغة، فهو من الشواهد التي لا ترد من كلام العرب، يقول فيه ابن نباتة: "من فضل النظم أن الشواهد لا توجد إلا فيه، والحجج لا تؤخذ إلا منه، أعني أن العلماء والحكماء والفقهاء والنحويين واللغويين يقولون :"قال الشاعر"، وهذا كثير في الشعر، والشعر قد أتى به، فعلى هذا الشاعر هو صاحب الحجة، والشعر هو الحجة"[2].

فاعتماد النحاة على الشعر أكثر من اعتمادهم على النثر في التقعيد النحوي، وذلك لأسباب هي: أن رواية الشعر تكون في الغالب الأعم أدق من رواية النثر، وأن إمكانية تذكر الإنسان للمنظوم أيسر وأسهل من تذكر المنثور، وأن احتمال التغيير والتبديل في الشعر أقل من احتماله في المنثور[3].

وبعد أن ذكرنا هذه المقدمة عن الاستشهاد بالشعر ومكانته بين النصوص اللغوية المستشهد بها لا بد لنا من أن نعرض للاستشهادات التي أوردها ابن كمال باشا في

---

[1]. ابن رشيق، أبو علي الحسن القيرواني (1988م) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، تحقيق: محمد قرقزان، دار المعرفة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى ج: 1، ص: 16.

[2]. التوحيدي، أبو حيان علي بن محمد (1424هــ) الإمتاع والمؤانسة، المكتبة العصرية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى ص: 252، نقلاً عن كلام لابن نباتة.

[3]. حسانين. في أدلة النحو، ص: 86.

كتابه أسرار النحو، حيث أورد ابن كمال باشا عدداً لا بأس به من الأبيات الشعرية التي استشهد بها على القضايا النحوية [المختلفة، فلقد بلغ عدد هذه الشواهد ما يقارب خمسة وعشرين شاهداً شعرياً، وفيما يلي سنعرضها مرتبة حسب موضوعات النحو المختلفة.

1. حذف الفاعل:

أول ما استشهد به ابن كمال باشا من الأشعار بشطر من بيت لرؤبة بن العجاج في الفوائد التي يبنى من أجلها الفعل للمجهول، فمنها العلم بالفاعل، وتحقير الفاعل، وغير ذلك، ولقد أورد على فائدة الإشاعة البيت الشعري الآتي:

لَيْتُ وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئاً لَيْتُ　　　لَيْتَ شَبَاباً بُوْعَ فاشْتَرَيْتُ [1]

ولقد ورد هذا البيت مشطوراً في الكتاب، حيث إن ابن كمال باشا لم يأتِ بهذا البيت كاملاً في كتابه، وإنما أورد عجز هذا البيت، وهو "ليت شباباً بوع فاشتريت"، وموضع الشاهد يتمثل في"بوع" الذي أتى بعده نائب فاعل، ولقد استفدنا من حذف الفاعل الإشاعة.

ولم يورد المؤلف شاهداً آخر أو مثالاً على معنى الإشاعة في حذف الفاعل، بل اكتفى بهذا الشاهد الشعري فحسب، ولقد ذكر بعضاً من المعاني التي يُحذف من أجلها الفاعل، ومثل عليها بأمثلة من عنده، أو استشهد لبعضها بآيات قرآنية من مثل: فائدة علم المخاطب بالفاعل، حيث استشهد عليها بقوله تعالى "بُعْثِرَ ما في القبورِ "[2]، وفائدته رعاية السجع و الفاصلة، فاستشهد بقوله تعالى :"وما لأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ

---

[1] البيت لرؤبة بن العجاج في ديوانه اعتنى به وصححه ورتبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للطباعة والنشر، الكويت، ص: 35، القالي، أبا علي إسماعيل بن القاسم (1926م). الأمالي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة – مصر ج: 1، ص: 20، و ابن يعيش، يعيش بن علي (د.ت)شرح المفصل، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة – مصر ج : 7، ص: 70، وابن هشام. مغني اللبيب، ص : 393، الأزهري، خالد بن عبد الله (د.ت).شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، لصاحبها عيسى البابي الحلبي، القاهرة – مصر ج: 1، ص: 194.

[2]. سورة العاديات، آية: 9.

تُجزى، إلا ابْتِغاءَ وجهِ ربِّهِ الأعلى "[1]، ومنها كذلك بيان شهرة اختــصاص الفعــل، واستشهد لها بقوله تعالى:"خُلِقَ الإِنْسانُ"[2].

هذه الآيات والأمثلة التي تلتها في بيان فوائد حذف الفاعل إنما جاء بها المؤلــف مثالاً على كل فائدة، ولم يأتِ بشاهدين أو أكثر لفائدة واحدة من هذه الفوائد، إذن فإن هذه الشواهد القرآنية جاءت مدغمة لا مجاورة فحسب للشاهد الشعري الذي أتى بــه المؤلف في بداية حديثه عن حذف الفاعل وفوائد هذا الحذف.

2. الحال السادة مسد الخبر:

أما الشاهد الشعري التالي عند ابن كمال باشا في كتابه فيتمثل بما استــشهد بــه المؤلف للخبر، حيث إن المبتدأ يُتبع بحال لا يصح كونها خبراً، مثل : أكلــي السويق ملتوتاً[3]، ففي هذه الحالة لا يجوز أن يعد "ملتوتاً" خبراً للمبتدأ، وحــين أورد ابن كمال باشا هذه القضية استشهد لها بقول الشاعر:

الحَرْبُ أَوَّلُ ما تَكُونُ فَتيَّةً تَسْعى بِزِيْنَتِها لِكُلِّ جَهُوْلِ [4]

والشاهد في هذا البيت يتمثل في مجيء "فتيةً" منصوبة بعد المرفــوع "الحــرب"، وهي في هذه الحالة تكون حالاً لا تصلح أن تكون خبراً، بناء على ما رأينا من كلام المؤلف، والمؤلف حين ذكر هذا الشاهد لم يذكر معه أي شاهد آخر يعضد بــه مــا ذهب إليه، وإنما ذكر بعض الأمثلة التي ليست من الشواهد الشعرية أو حتى النثرية، بل هي أمثلة مصنوعة منه هو.

3. تكرار المنادى:

أما الشاهد التالي فيتمثل في تكرار المنادى، فإذا تكرر المنادى وكان الثاني مضافاً جاز في الأول النصب والبناء على ما يرفع به، أما الثــاني فــلا يجــوز فيــه إلا

---

[1]. سورة الليل، آية: 19.

[2]. سورة الأنبياء، آية: 37.

[3]. انظر: المرادي. توضيح المقاصد والمسالك، ج: 1، ص: 488.

[4]. انظر البيت في : عمرو بن معد يكرب الزبيدي (1970م). ديــوان عمــرو، تحقيــق : هاشــم الطعان، مطبعة الجمهورية، بغداد ــ العــراق ص : 156، وســيبويه. الكتــاب، ج: 1، ص: 200، والمرزوقي، شرح ديوان الحماسة، ج: 1، ص: 252.

النصب[1]، فجاء المؤلف على هذه الحالة التي يأتي عليها المنادى ببيت من الشعر، وهو:

يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبا لَكُمُ   لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سَوْءَةٍ عُمَرُ [2]

والشاهد في هذا البيت يتمثل في تكرار المنادى عند الشاعر، وكما ذكر ابن كمال باشا فإن للمتكلم في المنادى الأول وجهين: الأول الرفع، والثاني النصب، أما المنادى الثاني وهو المكرر، فلا يصح للمتكلم فيه إلا النصب، كونه مضافاً، والمنادى في حال أن يكون مضافاً حقه النصب فحسب.

4. حذف عامل النصب في المفعول به في التحذير:

أما الموضع التالي من مواضع الاستشهاد بالشعر عند ابن كمال باشا فيتمثل بالشاهد الذي أتى به على حذف عامل النصب في المفعول به في التحذير[3]، والشاهد الذي جاء به المؤلف هو قول الشاعر:

إيَّاكَ إيَّاكَ المِراءَ فَإِنَّهُ   إلى الشرِّ دَعَّاءٌ وللشرِّ جَالِبُ [4]

والشاهد في هذا البيت يتمثل في قول الشاعر: "إياك إياك"، ولقد أتى المؤلف بهذا الشاهد دون أن يعضده بأي شاهد آخر، وإنما حشد حوله بعض الأمثلة التي صنعها هو نفسه، ولم يذكر شواهد أخرى من باب التحذير.

---

[1]. انظر: ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 125.

[2]. الشاهد لجرير بن عطية (1934م)شرح ديوان جرير، شرحه :الصاوي، مطبعة الصاوي، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى ص: 283، وسيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 315، و المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (1936م)الكامل في اللغة والأدب، تحقيق:زكي مبارك وأحمد شاكر، القاهرة ــ مصر ج: 3، ص: 952، وابن يعيش. شرح المفصل، ج: 2، ص: 10، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 2، ص: 298.

[3]. انظر: ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 132.

[4]. الشاهد للفضل بن عبد الرحمن القرشي، انظر البيت في: سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 141، و الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (1954م)طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ــ مصر ص: 50، وابن جني. الخصائص، ج: 3، ص: 102، وابن يعيش. شرح المفصل، ج: 2، ص: 25، وابن هشام. مغني اللبيب، ج: 2، ص: 190.

5. أسلب الإغراء:

أما الشاهد الآتي فلقد جاء به ابن كمال باشا على الإغراء، وهو أسلوب لغوي كما نعلم يُحذف فيه عامل النصب للمفعول به[1]، حيث يقول الشاعر:

أخاكَ أخاكَ إنَّ مَنْ لا أَخاً لَهُ   كَساعٍ إلى الهَيْجا بِغَيْرِ سِلاحِ [2]

6. المفعول معه:

أما الشاهد الآتي فيتمثل في حديث ابن كمال باشا عن المفعول معه، وهو المنصوب بعد واو المعية، و جاء بالشاهد في أثناء حديثه عن جواز مجيء المفعول معه ضميراً منفصلاً [3]، فأتى ابن كمال باشا بالشاهد الشعري الآتي ممثلاً به على هذه الحالة من المفعول معه:

وكانَ وإيَّاها كَحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ   عَنِ الماءِ إذْ لاقاهُ حتى تَقَدَّدا [4]

ولقد علق ابن كمال باشا على هذا البيت بأن قال :"وإياها في حيز النصب على أنه مفعول معه"[5] وموضع الشاهد في هذا البيت هو "إياها" فهذا ضمير نصب منفصل للمفردة الغائبة، وقع مسبوقاً بواو المعية، فلذلك كان موضعه موضع نصب.

---

[1]. انظر: ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 133.

[2] البيت لمسكين الدارمي أو لإبراهيم بن هرمة، انظر البيت في : الميداني. مجمع الأمثال، ج : 1، ص: 23، و الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين (1960م). الأغاني، تحقيق : عبد الستار فراج، دار الثقافة، بيروت ــ لبنان ج: 20، ص: 171، و ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين (1949م). أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ــ مصر ج: 4، ص: 79، و ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين (1957م). قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، وعبد السلام محمد هارون، مطبعة السعادة، القاهرة ــ مصر، الطبعة التاسعة ص : 289، والصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: 3، ص: 192.

[3]. انظر: ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 136.

[4]. انظر البيت في: سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 150، والزجاجي. الجمل، ص: 307.

[5]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 136.

ولم يذكر ابن كمال باشا شاهداً آخر يدعم به هذا الشاهد، حتى لم يـ ذكر مثالاً يبين به هذا الشاهد، وإنما اكتفى بذكر الشاهد الشعري على المسألة التي يتحدث عنها في باب المفعول معه.

7. الحال:

أما الشاهد الآتي فيتمثل عند ابن كمال باشا حين جاء به شاهداً على مجيء الحال واقعة موقع النفي [1]، وهذا الشاهد دليل على مجيء الحال مسبوقة بالنفي، يقول الشاعر:

لا يَرْكُنَنْ أَحَدٌ إلى الإِحْجامِ يَوْمَ الوغى مُتَخَوِّفاً لِحِمامِ [2]

فالشاهد في هذا البيت يتمثل في "مُتخوفاً" حيث وقعت حالاً من صاحبها "أحد"، ومناط الشاهد فيها أنها جاءت حالاً وقد سُبقت بنفي، كما قدم لها ابن كمال باشا قبل أن يسوق الشاهد.

وكالعادة فإن ابن كمال باشا لم يعضد هذا الشاهد ببيت شعري آخر، أو حتى بشاهد غير هذا الشاهد، بل لم يأتِ بمثال آخر على هذه الجزئية، وإنما كانت أمثلته الأخرى المجاورة لهذا المثال تتعلق بالأحوال الأخرى التي تأتي عليها الحال.

8. اسم إن:

والشاهد الآتي يتمثل في مجيء اسم "إن" أو إحدى أخواتها محذوفاً، فلا يجوز أن يأتي اسمها محذوفاً إلا إذا كان ضمير شأن، غير أن بعض العلماء أجاز أن يُحذف اسم "إن" أو إحدى أخواتها مطلقاً [3]، وعلى هذا أتى ابن كمال باشا بالشاهد الشعري الآتي:

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قَرابَتي وَلَكنَّ زِنْجِيٌّ عَظِيْمُ المَشافِرِ [4]

---

[1]. انظر: ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 137.

[2]. انظر: القالي. الأمالي، ج: 2، ص: 190، وابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 639، والصبان. حاشية الصبان، ج: 2، ص: 175.

[3]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 149.

[4]. البيت للفرزدق، همام بن غالب (1936م). ديوان الفرزدق، تحقيق: عبد الله الصاوي، القاهرة

فابن كمال باشا لم يأتِ كالعادة بأي شاهد آخر يعضد به هذا الشاهد، وإنما اكتفى به فقط على التمثيل والتدليل على المسألة المتعلقة بحذف اسم "لكنّ" وبيّن أن تقدير اسم "لكن" هو "لكنك"[1].

والشاهد في هذا البيت يتمثل في قوله: "ولكنّ زنجيٌّ"، فلقد جاءت كلمة "زنجي" خبراً لـ "لكن" حُذف اسمها، والتقدير فيه أن يكون اسم "لكن" متمثلاً بضمير النصب المتصل كما قدره ابن كمال باشا حين قال في تقديره: ولكنك.

9. لا النافية للجنس:

أما الشاهد الآتي فيتمثل في حديث ابن كمال باشا عن "لا" التي لنفي الجنس، فإذا كُرر اسم "لا" التي لنفي الجنس، جاز في الثاني البناء والإعراب، مثل قولنا: لا ماءَ ماءً في البيت، فإذا سُبقت "لا" التي لنفي الجنس بهمزة الاستفهام فإن هذه الهمزة لا تغير المعنى[2]، وعلى هذه القضية أتى ابن كمال باشا بالشاهد الشعري، حيث تقول الشاعرة:

أَلا سَبِيْلَ إلى خَمْرٍ فَأَشْرَبَها أَمْ لا سَبِيْلَ إلى نَصْرِ بْنِ حَجَّاجِ[3]

والشاهد في هذا البيت دخول همزة الاستفهام على "لا" التي لنفي الجنس، ورغم دخول هذا الاستفهام إلا أن هذه الهمزة لم تؤثر في عمل "لا" التي لنفي الجنس، حيث

ـــ مصر ص: 481، و ابن جني، أبو الفتح عثمان (1954م). المنصف، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ـــ مصر، الطبعة الأولى ج: 3، ص: 129، والأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (1955م). الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار السعادة، القاهرة ـــ مصر، الطبعة الثالثة ج: 1، ص: 182، وابن يعيش. شرح المفصل، ج: 8، ص: 81، والأصفهاني. الأغاني، ج: 19، ص: 24، وثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (1948م). مجالس ثعلب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة ـــ مصر ج: 1، ص: 105.

[1]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 149.

[2]. انظر: ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 150.

[3]. انظر: ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 7، ص: 27، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 4، ص: 80.

دخل الهمزة على قوله لا سبيل إلى خمر، فبقيت "سبيل" "مبنية على الفتح الناشئ من عمل"لا" "التي لنفي الجنس، ولم تعلق همزة الاستفهام عملها.

10. البدل:

أما الشاهد الآتي فيتمثل في حديث ابن كمال باشا عن البدل بين الأفعال، حيث يقول: إن البدل بين فعلين لا يكون إلا بنوع واحد من أنواع البدل، وهذا النوع يتمثل ببدل كل من كل [1]، ثم جاء ابن كمال ببيت من الشعر مستشهداً به على هذه الحالة الإعرابية، حيث يقول الشاعر:

مَتَى تَأْتِنَا تُلْمِمْ بِنا في دِيَارِنَا   تَجِدْ حَطَباً جَزْلاً وَناراً تَأَجَّجا [2]

إذ يقول ابن كمال باشا معلقاً على هذا البيت :"فإن تُلمم من الإلمام، وهو النزول، بدل من"تأتنا"[3]، وهو بهذه العبارة أبان عن موضع الشاهد في البيت، فإن موضعه متمثل بـ"تلمم" إن هذا الفعل جاء بدلاً من الفعل الذي سبقه وهو "تأتنا"، فالفعلان يدلان على معنى متقارب، ومن هنا جُعِل الفعل الثاني بدلاً من الفعل الأول.

وابن كمال باشا حين أتى بهذا الشاهد لم يعضده بأي شاهد آخر سواء من القرآن الكريم أم من القراءات القرآنية، أم من الحديث الشريف، أم من كلام العرب نثراً أو شعراً، بل أتى بهذا الشاهد منفرداً وحيداً على المسألة.

11. حذف ضمير الشأن:

أما الشاهد الآتي فهو شاهد على حالة حذف ضمير الشأن في حال أن يكون ضمير الشأن في موضع نصب[4]، يقول الشاعر:

---

[1]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 158.

[2]. انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 446 وابن الأنباري .الإنصاف، ج : 1، ص: 583، وابن يعيش.شرح المفصل، ج : 7، ص: 53، والبغدادي.خزانة الأدب، ج : 3، ص: 660، والسيوطي. همع الهوامع، ج: 2، ص: 128.

[3]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 158.

[4]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 178 ـ 179.

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الكَنيْسَةَ يَوْماً   يَلْقَ فيها جَآذِراً وَظِباءا [1]

والشاهد في هذا البيت يتمثل في "إنّ""حيث إنه لا يجوز دخول"إن""على"مَن""الشرطية، ومن هنا عددنا ضمير الشأن محذوفاً كي نتمكن من تفسير دخول"إن""التوكيدية على"من""الشرطية[2]، وكعادة ابن كمال فإنه أتى بهذا الشاهد وحده، ولم يأتِ معه بأي شاهد آخر.

أما في مجال حديثه عن عمومية القاعدة فلقد جاور هذا الشاهد شاهد آخر من القرآن الكريم يتحدث فيه ابن كمال باشا عن حذف ضمير الشأن أيضاً، وهو شاهد من القرآن الكريم[3]، وهو قوله سبحانه وتعالى:"وأنْ لَيْسَ للإِنْسانِ إلا ما سَعى"[4].

وهذا الشاهد كما نرى يتحدث فيه ابن كمال باشا عن حذف ضمير الشأن، غير أن الشاهد لم يأتِ على المسألة نفسها بالضبط ، وإنما جاء على مسألة جزئية متمثلة بمجيء هذا الضمير محذوفاً بعد "أنْ" المخففة، والذي جعلنا نقدر الضمير في هذه الآية أنه لو لم يُقدر فإن "أن"يجب أن تكون مكسورة الهمزة، أي أنها "إنّ" الثقيلة، ولما لم تكن مكسورة الهمزة دلنا ذلك على حذف ضمير الشأن[5].

12. ما الاسمية:

أما الشاهد الآتي فيتمثل في حديث ابن كمال باشا عن أنواع "ما""الاسمية، حيث ذكر أنها ستة أنواع، ومن بين أنواعها أن تأتي موصوفة بمعنى "شيء"[6]، وعلى هذا النوع أتى بشاهد شعري، وهو قول الشاعر:

---

[1] البيت للأخطل في ديوانه، ص : 376، وانظر: ابن هشام.مغني اللبيب، ج : 2، ص: 149، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 1، ص: 219، وج: 2، ص: 463.

[2]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 179.

[3]. المرجع نفسه.

[4]. سورة النجم، آية: 39.

[5]. انظر: ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 179.

[6]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 186.

رُبَّ ما تَكْرَهُ النُّفوسُ مِنْ الأمر لهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقالِ [1]

وهذا البيت كما ذكرنا جاء به ابن كمال باشا في حديثه عن أنواع "ما""الاسمية، ولقد جاء ببيت شعري آخر في حديثه عن أنواع "ما""الاسمية أيضاً، غير أن الشاهد في البيت الشعري لم يكن على "ما"وإنما كان على "من"التي تأتي بمعنى الصفة [2]، يقول الشاعر:

فَكَفى بِنا فَضْلاً على مَنْ غَيْرُنا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إيّانا [3]

فهذا البيت جاء به ابن كمال باشا شاهداً على النوع السادس من أنواع"ما""الاسمية، وهو كما نرى لم يأتِ على"ما""وإنما جاء على"من".

13. المصدر المعرف ب"ال":

أما الشاهد الآتي فيتمثل في مجيء المصدر عاملاً إذا عُرّف بـ "أل"[4]، وذلك نحو قول الشاعر:

---

[1]. البيت ل لأمية بن أبي الصلت (1352هـ)ديوانه، جمعه ووقف على طبعه :بشير يموت، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى ص: 50، وانظر: سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 269، و الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (د.ت). الحيوان، تحقيق:عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ــ مصر ج: 3، ص: 49، والجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (1968م)البيان والتبيين، دار الفكر، بيروت ــ لبنان ج: 3، ص: 211، وابن يعيش. شرح المفصل، ج: 4، ص: 2.

[2]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 187.

[3]. انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 269، وابن جني، أبو الفتح عثمان (1954م). سر صناعة الإعراب، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ــ مصر ج: 1، ص: 152، وابن يعيش. شرح المفصل، ج : 4، ص: 12، و الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (1964م)إعراب القرآن المنسوب للزجاج، تحقيق : إبراهيم الإبياري، المطابع الأميرية، القاهرة ــ مصر ج: 2، ص: 259، وابن هشام. مغني اللبيب، ج: 2، ص: 19.

[4]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 219.

لَقَدْ عَلِمَتْ أولي المُغِيْرَةِ أَنَّني   كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مُسْمِعا [1]

والشاهد في هذا البيت يتمثل في عمل "الضرب" في "مسمعاً" حيث عملت فيها النصب، ولقد عمل المصدر الصريح في هذا الشاهد لأنه جاء محلًّى بـ "أل" التعريف، ولذلك عمل فيما بعده، ولقد جاء ابن كمال باشا بهذا الشاهد كعادته دون أن يعضده بأي شاهد آخر من الشعر أو من النثر أو من القرآن، بل اقتصر في هذه المسألة على هذا الشاهد فحسب.

14. أفعال المدح والذم:

أما الشاهد الآتي فيختص بأفعال المدح والذم، فلقد اختلف البصريون والكوفيون على هل هي أسماء أم أفعال، فكان دليل البصريين على فعليتها أنها مبنية على الفتح وتلحقها الضمائر، أما الكوفيون فلقد قالوا: إن الدليل على أنها أسماء دخول حرف الجر عليها[2] ولقد استدل الكوفيون على مذهبهم ببيت الشعر الآتي، وهو الشاهد الذي أورده ابن كمال، يقول الشاعر:

أَلَسْتَ بِنِعْمَ الجارِ يُؤلَفُ بَيْتُهُ   أخا قِلَّةٍ أو مُعْدَمَ المَالِ مُصْرِما [3]

والشاهد في هذا البيت كما نرى يتمثل في دخول حرف الجر "الباء" على فعل المدح "نعم" وهذا البيت مثلما ذكرنا من قبل كان دليل الكوفيين على اسمية "نعم"؛ لأن حروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء.

15. إضمار كان:

أما الشاهد الآتي فهو يتعلق بإضمار "كان" مع "ليت" التي للتمني في حال أن يأتي بعدها اسمان منصوبان، ولقد جعلها الفراء بمعنى "أتمنى"، وبالتالي فإن الاسمين

---

[1]. البيت لمرارة الأسدي. انظر البيت في: سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 99. والزمخشري. المفصل، ص: 224، والصبان. حاشية الصبان، ج: 2، ص: 100، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 3، ص: 439.

[2]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 257 ـ 258.

[3]. البيت لحسان بن ثابت (1961م). ديوانه، دار صادر، بيروت ـ لبنان ص: 219، وانظر: ابن الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، مسألة رقم: 14.

المنصوبين اللذين بعدها يكونان مفعولين به، أما الكسائي فتمسك بأن جعلها على إضمار"كان"[1]، والشاهد قول الشاعر:

يا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبا رَواجِعاً [2]

والشاهد في هذا الجزء من البيت يتمثل في "رواجعاً""حيث إن الكسائي يرى أن الأصل فيها إضمار "كان""فتكون بهذا المعنى: كانت رواجعاً، ولقد ذكر ابن كمال باشا هذا الشاهد دون أن يعضده بأي شاهد آخر من القرآن أو الشعر أو النثر، بل اكتفى كعادته بذكر الشاهد وحده.

16. حتى:

أما الشاهد الآتي فهو يختص بـ "حتى"، فلقد رأى العلماء أنها لا تدخل إلا على الظاهر دون المضمر، فلا نقول : حتاه، وحتاك، غير أن الكوفيين رأوا أنها تدخل على المضمر كما تدخل على المظهر[3]، وتمسكوا بقول الشاعر:

وَأَكْفيهِ ما يَخْشى وَأُعْطِيْهِ سُؤْلَهُ   وَأُلْحِقْهُ بِالقَوْمِ حَتّاهُ لاحِقُ [4]

والشاهد في قوله "حتاه"، والمعنى: حتى هو، ولقد أتى ابن كمال باشا بموضع الشاهد فقط في المتن، ولم يذكر أي شاهد آخر يعضد به هذا الشاهد، غير أنه علق عليه بقوله:"فلا يُعتد به أم لندورته"[5].

---

[1]. انظر: ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 266 ـ 267.

[2].انظر البيت في : سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 284، الجمحي، ابن سلام (د.ت). طبقات فحول الشعراء، تحقيق وشرح:محمود محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة ـ مصر ص: 65، والزمخشري. المفصل، ص: 28، وابن الأنباري. لمع الأدلة، ص: 82.

[3]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 274.

[4]. ولقد استشهد ابن كمال باشا بموضع الشاهد فقط، ولم يذكر البيت كاملاً في متن الكتاب، بل ذكره المحقق في حاشية التحقيق، انظر : الألوسي، شهاب الدين محمود (د.ت). الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، مكتبة دار البيان، بغداد ـ العراق ص: 198.

[5]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 274.

17. معاني حروف الجر:

أما الشاهد الآتي فلقد أورده ابن كمال باشا في حديثه عن معاني حروف الجـر، وبالذات معنى "على" حيث ذكر أن "على" تجيء اسماً بمعنى فوق، وذلك في حال أن تُسبق بحرف جر[1]، ثم جاء بالشاهد الشعري، وهو قول الشاعر:

غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَما تَمَّ ظِمْؤُها تَصِلُّ وَعَنْ قَيْظٍ بِزَيْزاءَ مَجْهَلِ [2]

والشاهد في هذا البيت قوله: "من عليه" فلقد دخل حرف الجر "من" "على"، وفي هذه الحالة فإنه لا يمكن دخول الحرف على الحرف، وبالتالي فإن النحاة تأولوا الحرف بمعنى الاسم، فقالوا: إنه بمعنى الفوق، وهو ما أشار إليه ابن كمال باشا، ولم يورد ابن كمال شاهداً آخر على هذه الحالة، بل اكتفى بهذا الشاهد فحسب، وهذا ما نلحظه في شواهده الشعرية كافة.

18. إضمار رب:

أما الشاهد الآتي فهو يتعلق بإضمار "رب" بعد الفاء، حيث أتى ابن كمال بشاهد شعري يبين فيه أن "رب" قد تُضمر بعد الفاء، فيكون الاسم المجرور بعد الفاء مجروراً بإضمار "رب"[3]، والشاهد هو قول الشاعر:

فَمِثْلِكِ حُبْلى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُها عَنْ ذِيْ تَمائِمَ مُحْوِلِ [4]

فالشاهد في هذا البيت يتمثل بقول الشاعر: "فمثلِكِ" حيث جر "مثل" برب المضمرة بعد الفاء، ولقد أتى ابن كمال باشا بهذا الشاهد على إضمار "رب" بعد الفاء، وذكر أن المعنى هو: فرب مثلك[5].

---

[1]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 277.

[2]. البيت لمزاحم بن الحارث العقيلي، انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 2، ص: 310، والفارسي. الإيضاح العضدي، ج: 1، ص: 259، وابن هشام مغني اللبيب، ج: 1، ص: 122، والصبان. حاشية الصبان، ج: 2، ص: 226.

[3]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 279.

[4]. البيت لامريء القيس ابن حجر الكندي (د.ت). ديوانه، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة – مصر، ص: 12.

[5]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 280.

ولقد عضد ابن كمال باشا هذا الشاهد بشاهد شعري آخر على إضمار"رب"، ولكن هذه المرة بعد الواو[1]، وهو قول الشاعر:

وَبَلْدَةٍ لَيْسَ بِها أَنِيْسُ   إلا اليَعافِيْرُ وَ إلا العِيْسُ [2]

والشاهد في هذا البيت قول الشاعر :"وبلدةٍ" "حيث جر" بلدة "بـــ" رب"المضمرة بعد الواو، وهو الشاهد الثاني كما رأينا الذي أورده ابن كمال على إضمار"رب".

19. "ها" التنبيه:

أما الشاهد الآتي فيتمثل في حديث ابن كمال عن "ها""التنبيه، وذكر أنها تدخل على أسماء الإشارة والضمائر، غير أنها تدخل شذوذاً على حروف العطف [3]، واستشهد لذلك بقول الشاعر:

وَنَحْنُ اقْتَسَمْنا المالَ نِصْفَيْنِ بَيْنَنا   فَقُلْتُ لَهُمْ هذا لَها هاوذا لِيا [4]

ولقد أورد ابن كمال الشطر الثاني ــ تزيد ــ في متن كتابه، أما الشطر الأول ــ طائل ــ فقد أورده المحقق في هامش الصفحة، وهذا الشاهد كما ذكرنا على دخول"ها"التنبيه على حروف العطف، والشاهد في البيت قوله :"هاوذا"، حيث دخلت"ها" التنبيه على واو العطف.

ولقد عضد الشاعر هذا الشاهد بشاهد آخر على حروف التنبيه ذاتها، حيث أورد شاهداً على دخول"أمَا" التي للتنبيه على حروف القسم[5]، وهو قول الشاعر:

---

[1]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 280.

[2] البيت لعامر بن الحارث، المعروف بـ جران العود، عامر بن الحارث (1350هـ). ديوانه، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ــ مصر ص: 52، وانظر: سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 365، وابن الأنباري . الإنصاف، ج: 1، ص: 271، وابن يعيش. شرح المفصل، ج : 2، ص: 80، والأزهري. شرح التصريح، ج: 1، ص: 353.

[3]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 293.

[4] البيت للبيد بن أبي ربيعة، ديوانه انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 379، وابن يعيش . شرح المفصل، ج: 8، ص: 114.

[5]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 294.

أَمَا وَالذي أَبْكى وَأَضْحَكَ وَالذي   أَمَاتَ وَأَحْيا وَالذي أَمْرُهُ الأَمْرُ [1]

والشاهد في هذا البيت يتمثل في قوله : "أما والذي" حيث دخلت "أما" التنبيهية على واو القسم التي سبقت "الذي"، وهو شاهد رديف للشاهد السابق، ولقد جاءا في الموضوع ذاته وهو دخول حروف التنبيه على الحروف الأخرى كحروف العطف أو القسم.

20. زيادة"أن":

ما الشاهد الآتي فيختص بزيادة "أن"، حيث ذكر ابن كمال باشا أنها تُزاد بعد كاف التشبيه، فتقول مثلا: كَأَنْ[2]، ثم استشهد بجزء من بيت هو:"كَأَنْ ظَبْيَةٌ"، وتمامه:

وَيَوْماً تَوافَيْنا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ   كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمِ [3]

فالشاهد في قوله :"كأنْ ظبيةٌ" فلقد زيدت "أن""بعد الكاف، ولقد أتى ابن كمال بشاهد آخر على الحروف التي تزاد في الكلام، فبعد أن ذكر زيادة "أن"أتى بزيادة "لا"، وجاء بشاهد على شذوذ زيادة "لا" بين المضاف والمضاف إليه[4]، وذلك قول الشاعر:

---

[1]. الشاهد لأبي صخر بن سلمة الهذلي، انظر ديوان الهذليين : القالي.الأمالي، ج : 1، ص: 148، و المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد (1952م)شرح ديوان الحماسة، نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى ج: 3، ص: 1231، وابن منظور.لسان العرب، ج : 2، ص: 461 وابن هشام . مغني اللبيب، ج : 1، ص: 52، و السيوطي، جلال الدين (1966م).شرح شواهد المغني، لجنة التراث العربي، القاهرة ــ مصر ج: 1، ص: 169.

[2]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 296.

[3]البيت لزيد بن أرقم، انظر : سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 281، والمبرد.الكامل في اللغة والأدب، ج: 1، ص: 82، والزجاج.إعراب القرآن، ج : 1، ص: 318، و النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (1974م)كتاب شرح أبيات سيبويه، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة الغرى الحديثة، النجف ــ العراق، الطبعة الأولى ص: 69، والبغدادي. خزانة الأدب، ج: 4، ص: 364.

[4]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 97.

في بِئرِ لا حُوْرٍ سَرَى وَمَا شَعَرْ [1]

والشاهد في هذا البيت يتمثل في قوله بئر لا حور "، إذ إن الأصل أن يأتي على:"بئر حور"، ولكن أتت"لا""زائدة بين المضاف والمضاف إليه شذوذاً كما ذكرنا من قبل.

وبعد أن انتهينا من عرض الشواهد الشعرية جميعها التي أوردها ابن كمال باشا في كتابه"أسرار النحو"، فلا بد لنا من أن نسجل بعضاً من الملحوظات الهامة على هذا الجانب السماعي من الاستشهاد:

أولاً: لقد كان استشهاد ابن كمال بالشعر أكثر من استشهاده بالحديث النبوي أو النثر من كلام العرب، وهو أمر طبيعي جداً، إذ إن الاهتمام بالشعر كان يفوق الاهتمام بغيره من مصادر السماع في النحو.

ثانياً: كان استشهاد ابن كمال بالشعر منفرداً في أغلب الأحيان، ولم يعضد الاستشهاد الشعري بشواهد أخرى من القرآن أو الحديث أو كلام العرب النثري إلا في قليل من المواضع، والسبب في ذلك أن ابن كمال كان يرى في الشاهد الشعري دليلاً كافياً على المسألة الشعرية.

ثالثاً: من خلال نظرتنا إلى اهتمام ابن كمال باشا بالسماع فإننا نرى أنه لم يعتدَّ كثيراً بالسماع، والدليل على ذلك قلة الشواهد الشعرية أو النثرية، فلقد استشهد بأربعة وعشرين بيتاً من الشعر، في حين لم تبلغ شواهده النثرية عشرة شواهد، مما يدل على ضعف استشهاده بالشواهد عموماً.

رابعاً: هناك عدد ليس يسيراً من الشواهد الشعرية التي أوردها ابن كمال في كتابه مأخوذة من كتاب سيبويه، وبالتالي فإن ذلك يدلنا على تأثر ابن كمال بسيبويه في نواحي الاستشهاد.

وبعد أن أتممنا الحديث عن كلام العرب الشعري، ننتهي بذلك من حديثنا عن السماع كأصل من أصول النحو والتفكير النحوي عند ابن كمال باشا في كتابه "أسرار

---

[1]. هذا الرجز للعجاج، ديوانه, انظر: الميداني.مجمع الأمثال، ج : 1، ص: 195، وابن فارس . الصاحبي في فقه اللغة، ص : 167، والثعالبي.فقه اللغة وسر العربية، ص : 512، وابن منظور. لسان العرب، "حور"، والزمخشري. المفصل، ص: 313.

النحو"، وننتقل فيما يلي إلى فصل جديد، نتناول فيه أصلاً من أصول التفكير النحوي عند ابن كمال في كتابه.

الفصل الثاني

القياس

أمّا هذا الفصل فإننا سنتحدث فيه عن الأصل الثاني من أصول التفكير النحوي عند ابن كمال باشا في كتابه : "أسرار النحو"، وهذا الأصل من الأصول التي تحدث عنها العلماء كثيراً، وهو أصل له قيمته الفكرية عند علماء النحو بشكل خاص، وعلماء اللغة بشكل عام، ولكن قبل أن نبدأ الحديث المفصل عن هذا الأصل النحوي عند ابن كمال سنقدم بين يدي الدراسة تبييناً لهذا الأصل، وتوضيحاً لأركانه التي يستند إليها النحاة في وضع قواعدهم، واستنباط أحكامهم.

1.2 معنى القياس:

1.1.2 القياس لغة: هو تقدير الشيء بالشيء [1]، وقاس الشيء يقيسه قيساً وقياساً واقتاسه وقيَّسه إذا قدّره على مثاله [2]، وقاس الشيء يقيسه قياساً، أي قدّره، والمقياس المقدار [3].

2.1.2 القياس اصطلاحاً: هو الجمع بين أول وثانٍ يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول [4].

---

[1]. ابن فارس، أبو زكريا أحمد (1991م) معجم مقاييس اللغة، تحقيق :عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى "قوس"، ج: 5، ص: 40.

[2]. ابن منظور. لسان العرب، "قَيَسَ"، ج: 11، ص: 370.

[3]. الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى (1983م) تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق:عبد الكريم العزباوي، راجعه:عبد العليم الطحاوي، وعبد الستار فراج، دار الجيل، بيروت ــ لبنان مادة: "قيس"، ج: 16، ص: 416 ــ 417.

[4]. الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (1984م) رسالتان في اللغة، تحقيق : إبراهيم السامرائي، عمان ــ الأردن ص: 66.

ويقول فيه ابن الأنباري : "هو أيضاً في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل"[1].

وقيل: "هو حمل فرع على أصل بلغة، وإجراء حكم الأصل على الفرع"[2].

فكما نرى فهناك ارتباط وثيق بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للقيـــاس، ولقد رأينا أن هذا المعنى يرتبط بأصله اللغوي بسبب التقارب في المـــادة اللغويـــة، ومن الطبيعي جداً أن تكون المعاني اللغوية متشابهة مع المعاني الاصطلاحية.

ولقد كان القياس من أهم الأمور التي نشأت بواسطتها قواعد اللغة، إذ إن علمـــاء العربية كانوا يقيسون كثيراً من الظواهر اللغوية والنحوية على غيرها من الظواهر التي يعرفونها، وذلك من خلال الحجة الجامعة بين الظاهرتين، و بالتالي نشأت قواعد اللغة على هذا الحال، ومن هنا قيل :إنّما النحو قياس يُتبَع . ولهذا قيل في حده: إنـــه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب"[3].

ولقد فصّل الجرجاني في بيان معنى القياس في اللغة وغيرها من العلـــوم التـــي تعتمد القياس، حيث يقول : " القياس: في اللغة عبارة عن التقدير، يقال: قست النعـــل بالنعل، إذا قدرته وسويته، وهو عبارة عن رد الشيء إلى نظيره. وفـــي الـــشريعة عبارة عن المعنى المستنبط من النص؛ لتعديه الحكم من المنصوص عليه إلى غيره، وهو الجمع بين الأصل والفرع في الحكم.

أما الكفوي في كلياته فلم يتعدَّ كثيراً ما ذكره الجرجاني من تعريف للقياس، وإنما كان حديثه عنه أكثر وضوحاً مما هو عند الجرجاني[4].

---

[1]. ابن الأنباري. لمع الأدلة، ص: 93.

[2]. ابن الأنباري. لمع الأدلة، ص: 93.

[3]. السيوطي. الاقتراح، ص: 89.

[4]. انظر: الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (د.ت).الكليات معجم فـــي المـــصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان ص: 713.

2.2 نشأة القياس وتطوره:

لقد نشأ القياس لحاجة ملحة من أجل الوصول إلى قاعدة لغوية شــاملة، تنطــوي تحتها أغلب الحالات التي تنطبق عليها الصفة نفسها، هذه الحاجة الملحة إنما كانــت من أجل الوصول إلى حالة من التقعيد المتقدمة، وبالتالي رد بعض القواعــد علــى بعض، والاستفادة من التشابه بين الحالات اللغوية المختلفة، يقول ابن جني : "لكــن القوم بحكمتهم وزنوا كلام العرب، فوجدوه على ضربين : أحدهما: ما لا بد من تقبله كهيئته، لا بوصيفهيه، ولا تنبيه عليه، نحو : حجر، ودار... ومنه ما وجدوه يُتدارك بالقياس، وتخف الكلفة في علمه على الناس، فقنوه وفصلوه، إذ قدروا على تداركــه من هذا الوجه القريب المغني عن المذهب الحزن البعيد"[1].

ويشير ابن جني في نصه السابق إلى بعض الفوائد التي نتحــصل عليهــا مــن القياس، وأهم تلك الفوائد ما يتمثل في القياس رفع الكلفة والصعوبة من دراسة بعض ظواهر اللغة، فما يمكن أن يطرد على باب واحد يسهل على الناس فهمه، ويمكــن للباحثين دراسته، فهذه أهم فائدة يمكننا أن نأخذها من القياس.

ومن فوائد القياس أنه يغني المتكلم عن سماع كل مـا تكلمت به العرب، وبالتــالي فإنه يمكنه أن يقوم بإنشاء جمل جديدة، وتراكيب جديدة لم تنطق بها العرب، كل هذا يكون من خلال القياس الذي يستعمله في الكلام، إذ إنه لا يمكن لإنــسان أن يحــيط بكل ما قالت العرب، وبالتالي فإنه ليس من المعقول أن يكون العلماء قد سمعوا كل ماقالت العرب، إنما سمعوا بعضه وقاسوا عليه [2]، وفي ذلك يقول ابن جني : "ومعاذ الله أن ندعي أن جميع اللغة تُستدرَك بالأدلة قياساً"[3].

ولكن القياس لا يكون بذاته دون أن يعتمد على شيء قبله، وإنما يعتمــد القيــاس على السماع، فهو الأصل الذي يستفيد منه العالم كي يستطيع الأخذ بالقياس، فما كان له كمية معينة من السماع يطلق عليه اسم يختص به في ميدان القياس، يقــول ابــن جني: "واعلم أن من قوة القياس عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب

---

[1]. ابن جني. الخصائص، ج: 2، ص: 44.

[2]. انظر: رواشدة. الفكر اللغوي عند ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح، ص: 93.

[3]. ابن جني. الخصائص، ج: 2، ص: 45.

فهو عندهم من كلام العرب، نحو قولك في قوله كيف تبني من ضرب مثل جعفر : ضربب، هذا من كلام العرب، ولو بنيت مثل : ضيرب، أو ضورب، أو ضروب، أو نحو ذلك، لم يعتقد من كلام العرب؛ لأنه قياس على الأقل استعمالاً، والأضعف قياساً"[1].

فكلام ابن جني السابق يقودنا إلى النظر الممعن في تقسيم النحاة لبعض المسموعات بأنها كثيرة، والحكم على بعضها الآخر بالقلة، و الفيصل في ذلك هو الاستعمال، فما كان مستعملاً كثيراً عند العرب فهو مقيس، وما لم يكن كثير الاستعمال عند العرب فهو ليس بمقيس.

ولأهمية القياس في الدرس اللغوي جعله بعضهم النحو كله، فجعل من القياس الأساس الأوحد الذي قام عليه النحو، وبالتالي فإنه لا سبيل لأي شخص كان أن ينكر أهمية القياس في النحو، ومن بين العلماء الذين ذكروا صراحة بأن النحو هو القياس أبو البركات الأنباري، حيث يقول : "اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق؛ لأن النحو كله قياس، ولهذا قيل في حده : النحو علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو، ولا نعلم أحداً من العلماء أنكره، لثبوته بالدلائل القاطعة، والبراهين الساطعة"[2].

ولقد عرف النحاة الأوائل القياس واستعملوه، ولكن استعمالهم له لم يكن على الهيئة التي وصلت إلينا، أو التي وصلت بعد قرون من نشأة النحو، وإنما كان استعمالهم للقياس يعتمد على ما استقر في أذهانهم، وعرفته قرائحهم من سيران نظام اللغة على حد معين، ومجيء الكلام وفق قياس محدد، وبالتالي استفادوا من هذه المعرفة الانطباعية للقياس في إصدار أحكامهم اللغوية المختلفة، وفي تمييز الصواب مما سواه من كلام المتكلمين، وبالتالي الوصول إلى حالة من استقرار الفهم الذاتي للقياس في ذلك الوقت المبكر من نشأة النحو العربي[3].

---

[1]. ابن جني. الخصائص، ج: 1، ص: 115.

[2]. الأنباري. لمع الأدلة. ص: 95.

[3]. الحديثي، خديجة (1974م)الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، جامعة الكويت، الكويت ص: 224.

ومن بين أهم العلماء وأولهم في استعمال القياس أبو الأسود الدؤلي، الذي كان أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضح قياسها [1]، ومن ثم تبعه عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، والذي كان أشد تجريداً للقياس من عيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء [2]، ولقد كان من المولعين بالقياس، إذ تواترت الأخبار عنه بأنه أول من بعج النحو، ومد القياس والعلل[3].

أما تلميذه عيسى بن عمر فقد نهج نهجه في استعمال القياس، والتمسك به، بل لم يكتفِ بذلك، وإنما كان يعيب على بعض العرب الفصحاء إذا ما نطقوا بكلام يخالف ما عنده من قياس[4].

في حين كان معاصره أبو عمرو بن العلاء يأخذ بالمطرد من القواعد، ويتشدد في القياس[5].

أما الخليل بن أحمد فقد كان "الغاية في استخراج مسائل النحو، وتصحيح القياس، واستخراج مسائل النحو، وتعليله[6] وقد كانت أقيسته تسيل سيلاً كما تسيل تعليلاته "[7]، ولقد تحدث ابن جني عن الخليل بن أحمد فقال : "سيد قومه، وكاشف قناع القياس في علمه"[8].

وحقيقة الأمر أن الخليل وتلميذه سيبويه يمثلان المرحلة التي تتسم بالقياس الطبيعي في ع لم اللغة بشكل عام، وفي النحو بشكل خاص، وذلك قبل أن تدخل

---

[1]. الجمحي. طبقات فحول الشعراء، ج: 1، ص: 12.

[2]. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (1985م). أخبا النحويين البصريين ومراقبتهم وأخذ بعضهم عن بعض، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الأولى ص: 54.

[3]. الجمحي. طبقات فحول الشعراء، ج: 1، ص: 14.

[4]. الحديثي. الشاهد وأصول النحو، ص: 226.

[5]. الحديثي. الشاهد وأصول النحو، ص: 227.

[6]. السيرافي. أخبار النحويين البصريين، ص: 54.

[7]. ضيف، شوقي (د.ت). المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة ــ مصر ص: 51.

[8]. ابن جني. الخصائص، ج: 1، ص: 362.

الفلسفة في أمور القياس، وتعقيده نتيجة لإدخال الفلسفة فيه، وهما يمثلان ذروة هذه المرحلة من مراحل استخدام القياس، والتي تتمثل بالقرن الثاني الهجري[1].

ولقد استمر القياس في النحو على هذه الحال الذي رسمه الخليل بن أحمد وسيبويه، حتى جاء القرن الرابع الهجري، ليجد القياس عالمين فذين نهضا بالقياس نهضة لم يبلغها لا قبل ولا بعد، وهؤلاء العالمان هما أبو علي الفارسي وتلميذه ابن جني[2].

ويتحدث لنا ابن جني في كلام له يوضح لنا فيه أهمية القياس عند أستاذه أبي علي الفارسي، حيث يقول : "لأن أخطئ في خمسين مسألة في اللغة، ولا أخطئ في واحدة من القياس"[3].

ومما تجدر الإشارة إليه أن مدرسة البصرة سبقت مدرسة الكوفة إلى القياس، وعمدت إلى التشدد في تطبيق القياس على المسموع من كلام العرب، في سبيل وضع قواعد كلية تنتظمه ،ابعد أن جعلت السماع الكثير أساساً لما وضعته من قواعد، أما الشواذ، فما أمكن تأويله أُلحِق بالقاعدة، وما لم يمكن نُبذ واطُّرح دون أن يحظى باهتمام[4].

ولعل من أسباب اهتمام المدرسة البصرية بالقياس ما عُرف عنهم بأنهم أصحاب عقل، في حين أن المدرسة الكوفية عُرف عنها أنهم أصحاب نقل، وبالتالي فإن المدرسة البصرية بما أنها تعتمد على العقل فهذا يجعلهم يعتمدون القياس أكثر من اعتمادهم للسماع في نظرتهم إلى تقعيد القواعد، في حين أن الكوفيين كانوا يحترمون كلام العرب أكثر من البصريين، وبالتالي فإنهم لم يهتموا كثيراً بالقياس.

---

[1]. ترزي، فؤاد حنا (د.ت)في أصول اللغة والنحو، مطبعة دار الكتب، بيروت ــ لبنان ص: 121.

[2]. انظر: الأفغاني. في أصول النحو، ص: 68 ــ 69.

[3]. ابن جني. الخصائص، ج: 2، ص: 90.

[4]. ترزي. في أصول اللغة والنحو، ص: 121.

ولما كان الأمر على ذلك فإن نحو البصرة كُتب له البقاء والديمومة على ألـــسنة الناس، وذلك لمناسبته طبيعة التفكير العام عند الباحثين، ولاهتمامه بالعقل والقياس، فلذا فإننا نجد أغلب ما هو بين أيدينا من نحو بصرياً[1].

ولقد كان الكسائي من بين علماء الكوفة من أكثرهم تساهلاً في القياس والرواية، فلذا كانت أكثر الحملات من البصريين تجاه الكوفيين تتقصد هذا العالم اللغوي مـــن المدرسة الكوفية[2].

وهكذا يتبين لنا ما هو الحال الذي نشأ عليه القياس، وكيف تطور عبـــر قـــرون اللغة العربية المختلفة، وعبر حقب التطور الحاصل في الدراسات اللغوية ، ولقد تبين لنا أن القياس كان حاضراً منذ بدايات الدرس اللغوي العربي، ومنذ السطور الأولى في كتابات النحاة العرب الأوائل.

3.2 أركان القياس:

والقياس بطبيعته التي نشأ بها وتطور إليها عبر قرون النحو المتوالية، لا بد لـــه من أن يقام على أركان، وهذه الأركان تمثل الركائز الأساسية التي يمكن من خلالها إصدار حكم ما على حالة لغوية معينة، وأركان القياس أربعة هي : الأصل، والفرع، والعلة، والحكم، فمثلاً إذا أردنا أن ننشئ قياساً للفعل الذي لم يُسمَّ فاعله فإننا نقـــول : اسم أسند الفعل إليه، مقدماً عليه، فوجب أن يكون مرفوعاً ، قياســـاً علـــى الفاعـــل، فالأصل هو الفاعل، والفرع هو ما لم يسمَّ فاعله، والعلة الجامعـــة هـــي الإســـناد، والحكم هو الرفع[3].

ومن نافلة القول فإنه يجدر بنا أن نوجز بعض الحديث عن أركان القياس الأربعة التي رأيناها في المثال السابق.

---

[1]. انظر: الأفغاني، سعيد (د.ت). من تاريخ النحو العربي، مكتبة الفلاح ص: 73.

[2]. انظر: الحديثي. الشاهد وأصول النحو، ص: 230 ــ 231.

[3]. ابن الأنباري. لمع الأدلة، ص: 93.

أولاً: الأصل:

وهو المقيس عليه ، وهو عند النحاة يمثل: النصوص اللغوية التي أُخِذت عن العرب بواسطة السماع والرواية، وقد قسمها ابن جني إلى عدة أقسام هي[1]:

1. مطرد في القياس والاستعمال جميعاً: وهذا هو الغاية المطلوبة، والمثابة المنوبة، وذلك نحو: قام زيدٌ، ورأيت عمراً، ومررت بسعيدٍ.
2. مطرد في القياس شاذ في الاستعمال: كالماضي من "يدَع"، الذي عده بعض العلماء قليلاً في الاستعمال، لكنه جوز القياس عليه.
3. مطرد في الاستعمال شاذ في القياس: مثل تصحيح "استصوب"، و"استحوذ"، و"استنوق"، يقال: استصوبت الشيء، ولا يقال: استصبتُ، ومن ذلك النسب إلى ثقيف، وسليم، وقريش"، على: ثقفي، وسلمي، قُرشي، فهو وإن كان كثيراً إلا أنه ضعيف في القياس عند سيبويه، يمتنع القياس عليه، لمخالفته القياس، إذ اللغة الفصيحة إثبات الياء، وهي أن تقول: ثقيفي، وسليمي، وقريشي.
4. شاذ في القياس والاستعمال جميعاً: مثل: تتميم "مفعول" فيما عينه واو، مثل: ثوبٌ مصوون، وفرسٌ مقوود، فهذا لا يجوز القياس عليه.

ثانياً: الفرع:

وهو المقيس، وهو الركن الثاني من أركان القياس المحمول على كلام العرب تركيباً وحكماً[2]، والمقيس عده العلماء من كلام العرب؛ لأننا لم نسمع اسم كل فاعل، واسم مفعول كل فعل، وإنما سمعنا بعضه فقسنا عليه غيره، فإذا سمعت: قام زيدٌ، أجزت: ظرُف بِشرٌ، وكرم خالدٌ[3].

والرؤية التي تتمثل عند ابن جني تتمثل أيضاً عند أبي علي الفارسي، حيث يقول: "والقياس لا يجوز أن تبني على أمثلة العرب؛ لأن في بنائك إياه إدخالاً له في كلام

---

[1]. ابن جني. الخصائص، ج: 1، ص: 98 ــ 100.

[2]. الزبيدي، سعيد جاسم (1997م). القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، دار الشروق، عمان- الأردن، الطبعة الأولى ص: 25.

[3]. ابن جني. الخصائص، ج: 1، ص: 158.

العرب، والدليل على ذلك أنك تقول: طاب الخشكنان[1]، فترفعه وإن كان أعجمياً؛ لأن كل فاعل عربي مرفوع، فإنما تقيس على ما جاء وصح"[2].

ومن خلال ما سبق يتبين لنا أن المتكلم يمكنه أن يقيس على ما نطقت به العرب، بصرف النظر سمع ذلك أم لم يسمع، ولكن الشرط يتمثل في أن يكون هذا المنقول من كلام العرب الموثوق بكلامهم، وأن يكون هذا المسموع قد صح عن العرب، وإلا فلا يجوز القياس عليه.

ويندرج المقيس عند النحاة تحت قسمين أساسيين هما : نصوص تحمل على نصوص، أو أحكام تُحمل على أحكام، ومن ثم يمكن أن نقسم القياس بناء على نوع المقيس إلى: قياس النصوص، وقياس الظواهر[3].

وبناء على العلاقة بين المقيس والمقيس عليه في العربية تم تقسيم القياس إلى أربعة أقسام هي[4]:

1. حمل الفرع على الأصل : ومن أمثلته، إعلال الجمع حملاً على المفرد، كقيمة وقيم، وديمة وديم.
2. حمل الأصل على الفرع : ومن الأمثلة عليه، إعلال المصدر حملاً على إعلال فعله، كقمت قياماً، وتصحيحه إلحاقاً له بتصحيح فعله، كقاومت قواماً، وحذف الحروف في الجزم وهي أصول حملاً على حذف الحركات وهي فروع.
3. حمل النظير على النظير : ويكون إما في اللفظ، أو في المعنى أو فيهما، ومن أمثلة الأول: حذف فاعل "أفعلْ به" في التعجب، لما كان مشبهاً بفعل الأمر في

---

[1]. الخشكنان: خبزة تصنع من خالص دقيق الحنطة، وتملأ بالسكر واللوز، أو الفستق وتقلى، وهي لفظة فارسية، انظر : مصطفى، إبراهيم وآخرون (د.ت) المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية المصري، دار الدعوة للنشر والتوزيع، القاهرة ـ مصر ج: 1، ص: 236.

[2]. ابن جني. المنصف، شرح كتاب التصريف للمازني، ج: 1، ص: 18.

[3]. أبو المكارم، علي (1973م). أصول التفكير النحوي، منشورات الجامعة الليبية، طرابلس ـ ليبيا ص: 83.

[4]. السيوطي. الاقتراح، ص: 94 ـ 96.

اللفظ، ومن أمثلة الثاني : إهمال أن المصدرية مع المضارع حملاً على "ما" المصدرية، ومن أمثلة الثالث : منع أفعل التفضيل أن يرفع الظاهر لشبهه بـ "أفعل" في التعجب أصلاً ووزناً، وإفادة للمبالغة.

4حمل ضد على ضد : كالنصب بـ "لم"، حملاً على الجزم بـ "إنْ" فإن الأولى لنفي الماضي، والثانية لنفي المستقبل.

ثالثاً: الحكم:

وهو الركن الثالث من أركان القياس، وهو غاية عملية القياس ونتاجها، فإذا ما عرف النحاة الحكم، فإنهم يبحثون عن الأدلة التي تدل على صحته، وإذا ما صح الحكم فإن اتباعه يكون واجباً ويمتنع الخروج عنه[1].

وهو إلحاق المقيس بالمقيس عليه، وفيه مسألتان : جواز القياس على حكم ثبت استعماله عن الغير، وجواز القياس على الأصل المختلف في حكمه، كقولهم في "إلا" إنها قامت مقام فعل، عمل النصب، فهي تعمل عمله قياساً على "يا في النداء، مختلف فيه[2].

والحكم النحوي عند السيوطي ينقسم إلى أقسام ستة هي[3]:

1. الحكم الواجب: فالواجب كرفع الفاعل وتأخيره عن الفعل.
2. الحكم الممنوع: والممنوع كأضداد ذلك.
3. الحكم الحسن: والحسن كرفع المضارع الواقع جزاءً بعد شرط ماضٍ.
4. الحكم القبيح: والقبح كرفعه بعد شرط المضارع.
5. خلاف الأولى: وخلاف الأولى كتقديم الفاعل في نحو: ضرب غلامُه زيداً.
6. الحكم الجائز: والجائز على سواء، كحذف المبتدأ أو الخبر، وإثباته، حيث لا مانع من الحذف ولا مقتضى له.

ويمكننا أن نلاحظ من خلال ما سبق من تعداد أنواع الأحكام النحوية المتعلقة بالقياس التأثر الكبير بالأحكام المنبثقة من القياس الفقيهي، فهناك بعض الأحكام

---

[1]. رواشدة. الفكر اللغوي عند ابن مالك، ص: 99.

[2]. السيوطي. الاقتراح، ص: 44.

[3]. السيوطي. الاقتراح، ص: 102 ـ 103.

المتشابهة في الاسم وطبيعة التعامل، كالواجب، والجائز، فهذان الحكمـــان نجـــدهما أيضاً عند الفقهاء، ويتعاملون معها بالطريقة نفسها التي يتعامل بها النحاة مع المسائل الداخلة في إطارهما.

رابعاً: العلة:

وهي الركن الأخير من أركان القياس، ويقصد بها الحالة التي دفعت بالنحاة مـــن أجل إلحاق المقيس بالمقيس عليه، وهي السبب الكامن وراء إعطاء المقـــيس حكـــم المقيس عليه، والعلة الجامعة هي ما يراه النحاة من أشياء استحق بها المقيس حكـــم المقيس عليه، وهي الصفة أو الميزة التي من أجلها أُعطي المقيس الحكم الذي هـــو في المقيس عليه[1].

والقياس حسب الاستعمال ينقسم إلى ما يلي:

1. القياس المطرد: وهو ما استمر من الكلام في الإعراب وغيره من مواضـــع الصناعة مطرداً[2].

وقد ذكر سيبويه هذا النوع من القياس في كتابه[3]، وهو عنده ما اجتمعت العـــرب عليه، وليس هناك أقوى من اجتماعهم على أسلوب معين من التعبير فـــي اعتبـــاره أصلاً يقاس عليه غيره مما شابهه[4].

أما المبرد فيرى أن الرواية الضعيفة لا تعترض القياس المطـــرد[5]، وهـــذا هـــو الصواب؛ لأن المراد بالقياس المطرد عموم القاعدة الضابطة في أيـــة مـــسألة مـــن مسائل النحو[6]، فلا يعترض النادر أو الشاذ المطرد من القياس في قواعد العربية.

2. القياس الشاذ: وهو ما فارق ما عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيـــره[1]، وهو بذلك الخارج عن القاعدة[2].

---

[1]. انظر: الحديثي. الشاهد وأصول النحو، ص: 317.

[2]. ابن جني. الخصائص، ج: 1، ص: 107.

[3]. انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 4، ص: 306.

[4]. انظر: الحديثي. الشاهد وأصول النحو، ص: 259.

[5]. المبرد. الكامل، ج: 1، ص: 185.

[6]. الزبيدي. القياس في النحو العربي، ص: 37.

ولقد عده العلماء خارجاً عن القياس، كما ذهب إلى ذلك سيبويه، فلا ينبغي أن يقاس على الشاذ المنكر في القياس[3]، وذلك لخروجه عن القاعدة النحوية العامة.

3. القياس المتروك: ويطلق عليه لفظ آخر هو لفظ "المهجور"، ولم يحدده النحاة، بل ذكروه، وضربوا له الأمثلة، ويقصدون به الأصل الذي كان ينبغي أن يكون في الكلام[4]، إلا أنه لم يستخدم مثل: أحبّ، وحبَّ.

وينقسم القياس عند ابن الأنباري باعتبار الجامع إلى ثلاثة أقسام هي[5]:

1. قياس العلة: وهو حمل الفرع على الأصل بالعلة التي عُلق عليها الحكم في الأصل، ويستدل على صحة هذه العلة بشيئين: التأثير وشهادة الأصول.
2. قياس الشبه: حمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلة التي عُلق عليها الحكم في الأصل، وذلك مثل أن يدل على إعراب الفعل المضارع بأنه يتخصص بعد شياعه، كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه، فكان معرباً كالاسم.
3. قياس الطرد: وهو الذي يوجد معه الحكم، وتفقد الإخالة في العلة، كبناء "ليس"، وإعراب ما لا ينصرف.

4.2 القياس عند ابن كمال باشا في كتابه "أسرار النحو":

اعتمد ابن كمال باشا كغيره من النحاة واللغويين على القياس، فلقد رأينا أهميته في الدرس النحوي، وما أدى إليه من تطور لمفهومه منذ القرون الأولى للدراسة النحوية عند العرب بشكل خاص، والدراسة اللغوية بشكل عام، ومن هنا فإننا سنبرز

---

[1]. ابن جني. الخصائص، ج: 1، ص: 98.

[2]. الدجني، فتحي عبد الفتاح (د.ت). ظاهرة الشذوذ في النحو العربي، وكالة المطبوعات الكويتية، الكويت ص: 158.

[3]. سيبويه. الكتاب، ج: 2، ص: 402.

[4]. انظر: الزبيدي. القياس في النحو العربي، ص: 41.

[5]. ابن الأنباري. لمع الأدلة، ص: 105 ــ 110.

فيما يلي أهم المواضع التي اعتمد فيها ابن كمال باشا على القياس في حديثه عن طبيعة القاعدة اللغوية والنحوية التي يتكلم عنها.

ولقد استعمل ابن كمال باشا القياس في مواضع عدة، نذكر منها ما يلي:

1. الجمع بالواو والنون:

من المعروف لدى النحاة أ ن الجمع بالواو والنون هو جمع المذكر السالم، وهذا الجمع كما هو معروف أيضاً يُعرب بالحركات الفرعية، وهي الواو للرفع، والياء للنصب والجر، وهناك بعض الكلمات التي ألحقت بجمع المذكر السالم، وبالتالي أعربت إعرابه، وابن كمال باشا يجعل من إلحاقها لجمع المذكر السالم حالة من بين حالات القياس، حيث يقول : "ومنها الجمع بالواو والنون وأولو، وهو جمع "ذو" من غير لفظه، وعشرون ونظائره السبعة، وهي ثلاثون إلى تسعين، وعشرون ليست جمع عشرة، وإنما أفردناها بالذكر؛ لأنها ليست بجمع، وأعربت إعراب الجمع لمشابهتها بالجمع"[1].

فابن كمال باشا في نصه السابق يبين لنا أن لفظ "عشرون" ملحق بجمع المذكر السالم، ولحاقه إنما جاء بسبب المشابهة بينهما، ولقد أشار ابن كمال إلى أمر يتعلق بأن "عشرون" ليس جمعاً لعشرة، ولكنه لم يبين لنا سبب نفيه هذا الحكم عن عشرين.

والسبب في ظننا أن "عشرين" ليست جمعاً لعشرة لأنها لو كانت جمعاً لعشرة لكانت "عشرون" دالة على جمع عشرة، ولكنها لما لم تدل على جمع عشرة فإنها ليست جمعاً لها، وبطريقة أخرى نوضح ذلك كما يلي:

كلمة "مسلمون" جمع لمسلم، ومسلم، ومسلم، إلى أن نبلغ العدد المطلوب من جمع المسلمين، غير أن كلمة "عشرون" ليست جمعاً لـ عشرة، وعشرة، وعشرة، فمن هنا يبرز الفرق واضحاً جلياً بين الكلمتين.

ويتضح لنا القياس بأركانه الأربعة في المثال السابق على النحو الآتي:

المقيس: عشرون.

المقيس عليه: جمع المذكر السالم.

---

[1]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 80.

العلة: الشبه بينهما في الحركات وطبيعة الإعراب.

الحكم: أُلحقت "عشرون" بجمع المذكر السالم، وبالتالي فإنها أخذت إعرابه، فرفعــت بالواو، ونصبت وجرت بالياء، والأمر ذاته حصل مع أخواتها الــسبعة، فثلاثــون، وأربعون، وخمسون، وستون، وسبعون، وثمانون، وتسعون، أعربت إعراب جمــع المذكر السالم لأمر من أمرين : إما لأنها حصل معها كما حصل مع "عشرون" مــن أنها شابهت الجمع، فأعربت إعرابه، أو لأنها أُلحقت بــ عشرون " في إعرابها طرداً للباب على وتيرة واحدة.

2. حذف الضمير العائد على المبتدأ:

أما هذه المسألة فإن ابن كمال باشا يتحدث فيها عن حذف الضمير العائــد علــى المبتدأ من الخبر، حيث يقول : "ويجوز حذف الضمير العائد على المبتــدأ إذا عُلِــمَ، والقياس فيه أن كلَّ موضع يكون الضمير مجروراً بــ "من" والخبر جملة اســمية، والمبتدأ مع الخبر خبر من المبتدأ الأول، نحو :البر الكر بستين، أي : الكــر منــه، وإنما يُحذف لأن كون المبتدأ الثاني خبراً من المبتدأ الأول يــدل علــى الــضمير، فيحذف الجار والمجرور معاً"[1].

يشير ابن كمال باشا في نصه السابق إلى حذف الضمير العائد على المبتدأ مــن جملة الخبر، فالقياس في حالة الجملة التي مثل بها أن يُحذف الضمير، ولقــد بــين الشيخ محيي الدين عبد الحميد في تعليقه على شرح الأشموني لألفيــة ابــن مالــك الأسباب التي تكمن وراء جواز الحذف، فالأصل ألا يُحذف الضمير العائــد علــى المبتدأ مطلقاً، إلا أن بعض العلماء قد جوز ذلك لوقوع هذا الأمر في كلام العــرب في سعة الكلام ودون ضرورة، ومنه قول العرب :البر الكر بستين، أي : الكر منــه بستين، والسمن منوان بدرهم، أي المنوان منه بدرهم[2].

إن حديث ابن كمال ــ فيما نظن ــ في نصه السابق يدخل في باب القياس الــذي عرفه الخليل وسيبويه، وهو القياس الذي يقوم في أساسه على قياس غير المــسموع

---

[1]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 109.

[2]. الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد (1998م):شرح الأشموني على ألفية ابــن مالــك، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى ج: 1، ص: 184 ــ 185، "حاشية الصفحة".

على المسموع، وبالتالي فإنه قال : القياس فيه، أي أن ما عُرف عن العرب يتمثل بما ذكر، وهذه العبارة تـ دلنا على أن ابن كمال لم يجرِ هذه المسألة حسب أنظمة القياس الفلسفي القائم على الأركان الأربعة.

لذا فإننا لو بحثنا في كلام ابن كمال باشا السابق فإننا لن نستطيع أن نعثر علـــى أركان القياس، فلو قلنا بأن المقيس عليه كلام العرب، فما المقيس؟ وما العلة؟ ومـــا الحكم الذي استحقه المقيس تبعاً للمقيس عليه؟

وبالتالي فإن كلمة ابن كمال التي ذكرها وهي قولـه : "القياس فيه" إنما عنـــى بهـــا طريقة العرب في كلامها، والأصل الذي جاء عن العرب، ولـــيس المقـــصود بهـــا القياس المنطقي المعروف لدينا.

3. حذف فعل المنادى:

كما نعلم في العربـ ية فإن الأصل أن لا نذكر فعل المنادى، وإنما يتوجـــب علينـــا حذف ذلك الفعل، وابن كمال ذكر هذه المسألة، وبيّن أن القياس في الكلام أن نحذف فعل المنادى، حيث يقول: "ويجب حذف فعل المنادى قياساً، لقيام حرف النداء مقامه، مع عدم جواز الجمع بينهما"[1].

يبيّن ابن كمال في النص السابق الحالة القياسية التي يكون عليها المنـــادى، فـــلا يمكن الجمع بين فعل المنادى وأداة النداء، وبالتالي فإن هذا السبب يحول دون ذكـــر فعل المنادى، والاكتفاء بأداة النداء؛ لأنها عِوض عن فعل النداء، وبالتـــالي فإنـــه لا يمكن الجمع بين العوض والمعوّض، فيكون الأمر في هذه الحالة واجب الحذف.

إن الحكم في هذه المسألة واجب، كما بيّن ابن كمال، والسبب في ذلـــك أنـــه لا يجوز الجمع بين أداة النداء وفعل النداء، وبتعذر ذلك يجب حذف أحدهما، فإذا حذفنا فعل النداء تكون الجملة على هذا النحو:

يا زيدُ.

---

[1]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 121.

فتحل أداة النداء محل فعل النداء المحذوف، ويكون التركيب تركيب المنادى المعروف لدينا، والمخصوص بالدرس، أما لو حذفنا أداة النداء فإنَّ التركيب يكون على هذا النحو:

أدعو زيداً.

وفي هذه الحالة يكون "زيداً" مفعولاً به وليس منادى، والتركيب يختلف اختلافاً كلياً عن تركيب النداء.

وقصد ابن كمال باشا بقوله :حُذف فعل النداء قياساً " إنما يقصد القياس على كلام العرب، وليس القياس المنطقي المخصوص، وبالتالي فإن هذه الحالة أيضاً تتمثل لنا بالقياس على كلام العرب بالطريقة الأولية التي كان عليها النحاة أثناء القرنين الأول والثاني الهجريين، أو قل هي المرحلة الأولى من مراحل القياس في النحو العربي.

4 . حذف ياء أبتِ وأُمَّتِ":

يقول ابن كمال باشا في هذه المسألة النحوية : "وإذا كان المنادى المضاف إلى ياء المتكلم أباً وأماً يجوز فيه ما جاز في سائر الأسماء المضافة إليه ووجه : يا أبتِ، وأمتِ، بقلب الياء تاءً على غير القياس، بفتح التاء، لكونها بدلاً من المفتوح، وبكسرها، لقلبها من الياء، وبالألف مع التاء، نحو : يا أبتا، ويا أمتا، تعويضاً عن الياء بهما"[1].

يبين ابن كمال في النص السابق أن الأصل والقياس في إضافة "أب وأم" إلى ياء المتكلم أن يجعلا كغيرهما من الأسماء التي تضاف إلى ياء المتكلم، وهو أمر حاصل، وثمة وجه يختص بأب وأم، وهو أن تُقلب ياء المتكلم تاءً، وهو على غير القياس، كما وصفه ابن كمال.

يعني ذلك أن القياس في مثل هذه الحالة ألا تُقلب الياء تاءً، ولكن لخروج هذه الحالة عن القياس ظهر عندنا الوجه الجديد.

---

[1]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 125.

وابن كمال باشا يقصد بالقياس هاهنا القياس على كلام العرب، وليس القياس المنطقي المعروف بأركانه الأربعة، على الرغم من وجود بعض أركانه، فالمقيس الكلام غير المسموع من العرب، أما المقيس عليه فهو كلام العرب، وبالتالي فإن العلة غير ظاهرة، والحكم غير ظاهر.

وبالتالي فإن ابن كمال باشا في نصه السابق يستعمل كلمة "قياس" حسب ما كانت تستعمل عند النحاة الأوائل، وليس كما آل إليه هذا المصطلح في القرون المتأخرة من النحو العربي.

5 . نداء يا ابن أم، ويا ابن عم:

وهذه الحالة من حالات النداء لها وجه خاص بها، يتمثل في قول ابن كمال : "وإذا كان المنادى ابنا أو ابنتا مضافاً إلى أم أو عم، مضافين إلى ياء المتكلم جاز فيه ما يجوز في غلامي، وجوّزوا فيه وجهاً شاذاً هو يا ابنَ أمَّ، ويا ابنَ عمَّ، بغير ألف اكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وثقل التضعيف"[1].

فهذا الوجه الذي ذكره ا بن كمال يدخل في باب القياس أنه وصفه بالشذوذ، والشذوذ إنما يقصد به النحاة ما كان خارجاً عن القياس، وهو مصطلح يستعمله الأوائل من النحاة كما يستعمله المتأخرون، يقول الجرجاني في تعريف الشاذ : "الشاذ: ما يكون مخالفًا للقياس، من غير نظر إلى قلة وجوده وكثرته"[2].

فوجه مخالفته للقياس تدخله في إطار القياس، فلقد رأى ابن كمال أن نداء "ابن أم، وابن عم" بالفتحة في "أم وعم" شذوذ على القياس والقاعدة الأصلية، ولقد قصد بالقياس هاهنا القياس على كلام العرب كما ذكرنا في الأمثلة السابقة، والشذوذ أيضاً إنما هو شذوذ عن كلام العرب وعادتهم في سننهم ونطقهم.

ولقد بيّن ابن كمال أن سبب اكتفاء العرب بالفتحة دون الألف يعود إلى أمرين، هما: الأول: أنهم حذفوا الألف لكثرة الاستعمال، فلما كثر استعمال نداء "ابن أم، وابن عم" حذفوا الألف في آخره، أما السبب الثاني فيتمثل في أنهم استثقلوا الألف

---

[1]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 125.

[2]. الجرجاني. التعريفات، ص: 124.

مع التضعيف الواقع في الميم في آخر كل من "أمّ، وعمّ" فمن هنا حذفوا الألف، واكتفوا بالفتحة.

وفي هذا المثال أيضاً يتمثل لنا بكل وضوح اعتماد ابن كمال باشا على القياس في مرحلته الأولى، وأن كلمة "قياس" عنده في أغلب المواضع يعني بها القياس العادي القائم على كثرة الاستعمال اللغوي عند العرب، والماثل من خلال مطابقة ما كان غير مسموع، مع ما كان مسموعاً، ليخرجوا في النهاية بقاعدة جامعة بين المقيس والمقيس عليه.

6 . إعراب وبناؤه المندوب:

أما الموضع الأخير الذي سنتحدث عنه مثالاً على القياس عند ابن كمال باشا في كتابه أسرار النحو، فيتمثل في حكم بناء وإعراب المندوب، فلقد أشار ابن كمال إلى أن المندوب في إعرابه وبنائه شأنه شأن المنادى، وما ينطبق على المنادى ينطبق عليه، يقول في ذلك "والمندوب في الإعراب والبناء كالمنادى، فيقال : وا زيدُ، وا عبدَ اللهِ، ووا طالعاً جبلاً، إذا كان معروفاً"[1].

فلقد تبين لنا من خلال نص ابن كمال باشا السابق أنه قد أعطى المندوب حكم المنادى للشبه بينهما، وبالتالي فإنه قد قاس المندوب على المنادى، ليتحصل في النهاية على حكم معين للمندوب، فيما يختص ببنائه وإعرابه.

ويمكن لنا أن نلحظ أركان القياس الأربعة على النحو الآتي:

المقيس: المندوب.

المقيس عليه: المنادى.

العلة الجامعة: الشكل، فكل منهما يقتضي حرفاً قبله، وكل منهما يعد دعاءً لشخص من شخص آخر.

الحكم: يتمثل في الحكم البنائي والإعرابي، فلقد أخذ المندوب حكم المنادى في هاتين الحالتين.

---

[1]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 127.

وبالتالي يتبين لنا من خلال ذلك أركان القياس المنطقي التي اعتمدها ابن كمال في هذه المسألة.

يظهر لنا من خلال ما سبق أن ابن كمال باشا قد اعتمد في كتابه "أسرار النحو" على القياس بشكل كبير، غير أن معالم القياس لم تكن واضحة عنده في كل المسائل، فهو ربما لم يكن مفرطاً في جانب القياس كما هو الحال عند كثير ممن سبقوه.

اعتمد ابن كمال باشا على ذكره للقياس الأولي الذي كان معروفاً لدى النحاة الأوائل، وهم الذين كانوا في القرنين الأول والثاني الهجريين، مثل ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، والخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه، وهذا النوع من القياس يعتمد على كلام العرب، فهم يقيسون ما لم يُسمَع عن العرب بما سمعوه منهم، وبالتالي إعطاء الأول حكم الثاني قياساً عليه، فأغلب المواضع التي ذكر فيها ابن كمال باشا القياس كانت من هذا النوع.

الفصل الثالث

استصحاب الحال والإجماع والتأويل

يتناول هذا الفصل بالبحث والدراسة ما كان من أصول نحوية تتعلق باستصحاب الحال والإجماع والتأويل عند ابن كمال باشا في كتابه : "أسرار النحو"، وهي أصول ثلاثة اعتمدها النحاة في وضع مؤلفاتهم النحوية المختلفة، وكذلك فإن هذه الأصول اعتمدها ابن كمال باشا في كتابه، ولقد وجدنا أمثلة عليها.

ومما سبق الإشارة إليه يتبين لنا من خلال عنوان هذا الفصل أنه يبحث في الأصول الآتية:

1 . استصحاب الحال.

2 . الإجماع.

3 . التأويل.

وهي أصول ثلاثة، ولقد رأينا أن نجمعها في فصلٍ معاً؛ لأن كلاً منها لا يشكل فصلاًبحد ذاته بسبب قلة الأمثلة عليه من كتاب : "أسرار النحو" لابن كمال باشا؛ ومن هنا ارتأينا أن نجمع هذه الأصول الثلاثة معاً في فصل واحد.

1.3 استصحاب الحال:

ونتكلم فيما يلي عن أصل آخر من الأصول التي اعتمدها النحاة في وضع قواعدهم النحوية واللغوية، وهو أصل لا شك له تأثير في بناء القواعد، وفي تنظيم القوانين النحوية التي سار عليها النحاة، وابن كمال كغيره من هؤلاء النحاة الذين استفادوا من علم الأصول في وضع قواعدهم النحوية واللغوية، والتي بنوا عليها كتبهم المختلفة.

1.1.3 الاستصحاب لغة:

استصحب الرجل، دعاه إلى الصحبة، وكل ما لازم شيئاً فقد استصحبه، قال الشاعر[1]:

إنَّ لَكَ الفَضْلَ على صُحْبَتي وَالمِسْكُ قَدْ يَسْتَصْحِبُ الرَّامِكا

وهو طلب المصاحبة والمرافقة[2].

2.1.3 المعنى الاصطلاحي:

عبارة عن إبقاء ما كان على ما كان عليه لانعدام المغيِّر، وهو الحكم الذي يثبت في الزمان الثاني بناء على الزمان الأول[3].

يعد استصحاب الحال أحد الأصول الفقهية الستة، التي اختلف الفقهاء في الأخذ بها أدلة للأحكام، وهي : الاستحسان، والمصالح المرسلة، والاستصحاب، والعرف، وشرع من قبلنا، ومذهب الصحابي، وقد صرح الفقهاء كذلك بـ أنه لا يعد من الأدلة القوية في الاستنباط؛ لبنائه على غلبة الظن باستمرار الحال، فينبغي استمرار حكمها، ومن ثم كانوا إذا وجدوا دليلاً آخر يعارض الاستصحاب قدموه عليه[4].

أما الاستصحاب في عرف النحاة العرب فهو : "إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل، عند عدم د ليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر إنما كان مبنياً لأن الأصل في الأفعال البناء، وإنما يعرب منها لشبه الاسم، ولا دليل يدل على وجود الشبه، فكان باقياً على الأصل في البناء"[5].

ويختلف علماء النحو في عدد الأدلة والأصول في النحو، فمثلاً ابن جني لا يعد الاستصحاب أصلاً من أصول النحو، وهي عنده ثلاثة أصول هي : السماع والإجماع

---

1. ابن منظور. لسان العرب، ج: 7، ص: 287، مادة: "صحب". والبيت مجهول القائل.
2. مجمع اللغة العربية. المعجم الوسيط، ج: 1، ص: 532، مادة: "صحب".
3. الجرجاني. التعريفات، ص: 29.
4. نحلة. أصول النحو العربي، ص: 141.
5. ابن ابن الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (1971م). الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثانية ص: 46.

والقياس، أما ابن الأنباري فهو يعدها ثلاثة أصول أيضاً، ولكنه اختلف بواحدة عن ابن جني، وهي عنده النقل والقياس والاستصحاب، أما السيوطي فيرى أنها أربعة أصول، وهي: السماع والإجماع والقياس والاستصحاب[1].

ولابن الأنباري كلام في تعليله لعد الاستصحاب أصلاً من أصول النحو، حيث يقول: "من تمسك به خرج عن عهدة المطالبة بالدليل، ومن عدل عن الأصل افتقر إلى إقامة الدليل، لعدوله عن الأصل، واستصحاب الحال أحد الأدلة المعتبرة"[2].

والغريب أننا نجد ابن الأنباري يورد نصاً آخر عن الاستصحاب يجعل فيه الاستصحاب من أضعف الأدلة، وهو أمر مناقض لما رأيناه في نصه السابق، حيث يقول في كتابه لمع الأدلة: "واستصحاب الحال من أضعف الأدلة، ولهذا لا يجوز التمسك به، ما يوجد هناك دليل"[3].

2.3 استصحاب الحال عند ابن كمال باشا:

لا نجد ابن كمال باشا يسمي الاستصحاب باسمه في كتابه "أسرار النحو"، وإنما يورد بعض الأمثلة عليه، ولكنه استخدم لفظ "الأصل" بدلاً من الاستصحاب، وهذا اللفظ كان يستخدمه كثير من اللغويين عند حديثهم عن الاستصحاب، ومن أمثال أولئك ابن مالك[4]، ونحن في هذا الجزء من الدراسة سوف نعرض لأهم المواضع التي ذكر فيها ابن كمال الاستصحاب وإن كان ذكره لها دون أن يسميها باستصحاب الحال.

يقول ابن كمال باشا في حديثه عن "كلا وكلتا": "وكلا إذا أضيف إلى مضمر فإعرابه بالحروف، وإذا أضيف إلى مظهر، فإعرابه بالحركة، لأن لفظ كلا ولفظ اثنانٌ مفردان، إذ ليس لهما مفرد، وهما باعتبار معناهما تثنيتان، وباعتبار لفظهما مفردان، وكِلاً إذا أضيف إلى المضمر رُوعي جانب معناه، فأعرب بالحروف،

---

[1]. ابن الأنباري. الإغراب في جدل الإعراب، ص: 35.

[2]. ابن الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 279.

[3]. ابن الأنباري. لمع الأدلة، ص: 142.

[4]. رواشدة. انظر: رواشدة. الفكر اللغوي عند ابن مالك، ص: 116.

فرفعه بالألف ونصبه وجره بالياء، وإذا أضيف إلى المُظَهَر، رُوعي جانب لفظـــه، فأعرب بالحركات؛ لأن المظهر أصل كالمفرد، ويكو ن إعرابه تقديراً لأن آخره ألف تسقط بالتقاء الساكنين"[1].

وكلام ابن كمال كما نرى يبين لنا فيه أن المظهر أصل، فلما أضيفت "كلا وكلتا" إلى المظهر عادت إلى أصلها، فأعربت بالحركات المقدرة، وهذا التفسير بإعادة "كلا وكلتا" إلى أصلها هو حديث عن استصحاب الحال، غير أننا نرى أن ابن كمال لـــم يذكر الاستصحاب صراحة، بل استعاض عنه بقوله : "أصل كالمفرد"، فكلمة "أصل" تدل على الاستصحاب.

وفي موضع آخر يقول ابن كمال في إضمار الفاعل: "أما لزوماً ففي أربعة أفعال: أفعلُ ونفعل للمتكلم، وتفعل وافعلْ للمخاطب، والأصل أن يكون الفاعل عُ قيب الفعل؛ لأن الفاعل كالجزء من الفعل، لأن أحدهما لا يفيد الآخر، فلذلك جاز وقوع الفعــل بين الفاعل وحركته، وهي نون التثنية"[2].

وفي النص السابق يتحدث لنا ابن كمال باشا عن الأصل في رتبة الجملة الفعلية، والتي تتكون من فعل ثم الفاعل، والأصل أن يأتي الفاعل بعد الفعل مباشـــرة، فـــلا يفصل بينهما فاصل، ولا يحول بينهما حائل، لذا فإن ألف التثنية وهي الفاعـــل قـــد جاءت بين الفعل وحركته، لأنها جاءت على الأصل، دون أن يفصل بينهـــا وبـــين فعلها شيء.

وحديث ابن كمال باشا هذا عن الأصل في الفاعل إنما هـــو استـــصحاب لحـــال الفاعل، ولكن ابن كمال باشا أتى بها بلفظ "الأصل"، ولم يذكر قضية الاستـــصحاب

---

[1]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 79 ــ 80و ابن السراج، أبو بكر محمد بـــن الـــسري (د.ت). الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان ج: 2، ص: 17، و ابن جني، أبو الفتح عثمان (د.ت). اللمع في العربية، تحقيق: فـــائز فـــارس، دار الكتب الثقافية، ا لكويت ص: 85، وابن جني، أبو الفتح عثمـــان (د.ت). علـــل التثنيـــة، تحقيق: صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ــ مصر ص: 54 ــ 55.

[2]. ابن كمال. أسرار النحو، ص: 95.

صراحة، بل جاء بمعناها على أساس لفظ آخر، وهو ما أشرنا إليه في بداية هذا الجزء من هذا الفصل.

يقول ابن كمال باشا في حديثه عن المفعول معه : "وإن كان الفعل معنى وجاز العطف، تعين العطف لضعف العامل؛ ولأن الأصل في الواو العطف، ويجوز أن يكون المفعول معه ضميراً منفصلاً كما في قول الشاعر:

وكانَ وإيَّاها كَحَرَّانَ لَمْ يُفِقْ عَنِ الماءِ إذْ لاقاهُ حتى تَقَدَّدا [1]

و"إياها" في حيز النصب على أنه مفعول معه"[2].

وحديث ابن كمال باشا السابق يبين لنا فيه الأصل الذي تأتي عليه الواو في اللغة، وهو العطف، ولكنها قد تخرج عن هذا الأصل فتدل على أمور أخرى غير العطف، ومن بينها المعية، كما أشار بيت الشعر الذي جاء به ابن كمال باشا دليلاً على هذا الخروج.

وكعادة ابن كمال، فإنه لم يسمِّ الاستصحاب باسمه، وإنما سماه بالأصل، وهذا الأصل هو الاستصحاب ذاته، غير أنه استعمل له مصطلحاً آخر، وبالتالي فإن الاستصحاب ظاهر لنا في الكلام عند ابن كمال، الذي ذكر الأصل الذي تأتي عليه الواو.

ويقول ابن كمال باشا في موضع آخر : "وقد تكون الحال جملة خبرية؛ لأن الإنشائية لا تقع حالاً ولا خبراً، ولا صفة، ولا صلة، وهي على نوعين : منتقلة ومؤكدة، ولهما أصل في العمل وطريق في الاستعمال، وأصل المؤكدة أن تكون وصفاً ثابتاً، وأصل المنتقلة أن تكون صفة منتقلة غير ثابتة، وطريقتها في الاستعمال أن تستعمل بغير حرف النفي، وحق النوعين ألا تدخلهما الواو؛ لأنها في الأصل للعطف، فالضابط في دخول الواو وجوباً امتناعاً وجوازاً، أنها إنْ كانت الحال مؤكدة فلا تدخل الواو لكمال الاتصال، وإن كانت غيرها فإما أن تكون على أصل الحال، وطريقها، فالوجه فيه ترك الواو، وإن لم يكن على أصل الحال، سواء كانت على

---

[1]. انظر البيت في : سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 150، والزجاجي. الجمل، ص : 307 وقد نسبته المصادر إلى كعب بن جُعيل.

[2]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 136.

طريقها أم لا، فالوجه فيه الواو، وإن كانت على أصل الحال دون طريقها يجوز فيه الواو وعدمها"[1].

وابن كمال في حديثه السابق تحدث عن موضعين للاستصحاب، الأول : يتمثل في حديثه مرة أخرى عن الواو، حيث ذكر أن أصلها للعطف، وهو حديث تالٍ لما قد سبق، حيث رأينا في الموضع السابق حديثه عن أصل الواو وهو العطف لما تحدث عن المفعول معه، وهاهو يعيد الكلام عن الأصل في الواو في هذا الموضع أيضاً.

أما الموضع الثاني : فحديثه عن الأصل في الحال المؤكدة والمنتقلة، فأما المؤكدة فالأصل فيها أن تكون وصفاً ثابتاً، هذا بالنسبة للأصل، وقد تخرج عن أصلها، أما النوع الثاني من الحال فهي الحال المنتقلة، فالأصل فيها أن تكون حالاً منتقلة، أو صفة متغيرة، وهو أصل فيها، وقد تخرج عن أصلها.

إن الحديث السابق لابن كمال باشا عن الأصل في الحال والواو، إنما هو حديث عن الاستصحاب، ولكنه يسميه بغير اسمه المعنون له، وهو استعماله للفظ "الأصل"، وهو ما أشرنا إليه سابقاً.

وأخيراً فإننا نرى أن ابن كمال باشا لم يذكر كثيراً الاستصحاب في مسائل كتابه أسرار النحو، وإنما كان ذكره واعتماده قليلاً في الحديث عن قواعد النحو، ولكن هذا الكلام لا ينفي موقف ابن كمال من الاستصحاب، وأنه أخذ به أصلاً من أصول النحو، واعتمد عليه فيما ذهب إليه من فكر نحوي لغوي.

3.3 الإجماع:

وهذا الأصل من الأصول التي اعتمدها بعض النحويين، فلقد كان لرأي أغلبية النحاة حضور في عملية التقعيد، وبالتالي إذا أجمع النحاة على أمر ما، فإن كثيراً من المؤلفين يأخذون بهذا الإجماع، وطبيعي جداً أن يكون الأمر المُجمَع عليه من الأمور التي لا يقع فيها خلاف، وليس فيها مدخل لجدال، ومن هنا يُجمع النحاة على تلك المسألة.

---

[1]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 139.

1.3.3 الإجماع لغة:

الجمع: تجمع شيئاً إلى شيء، والإجماع، أن تُجمع الشيء المتفرق جميعاً، قال الفراء: الإجماع الإعداد والعزيمة على الأمر [1]، وهو ضم الشيء بتقريب بعضه من بعض، ويقال: جمعناه فاجتمع[2]، والإجماع، أي إجماع الأمة "اتفاق"، يقال: هذا أمر مُجمَع عليه، أي: مُتفَّق عليه[3]. وأجمع القوم اتَّفقوا، أي: اتّفاق الخاصَّة أو العامّة على أمر من الأمور، وعُدَّ ذلك دليلاً على صحته[4].

2.3.3 الإجماع اصطلاحاً:

هو اتفاق المجتهدين من أمة محمد ــ صلى الله عليه وسلم ــ في عصر على أمر ديني، والعزم التام على أمر من جماعة أهل الحل والعقد[5].

والمراد بالإجماع عند علماء العربية: إجماع أهل البلدين: البصرة والكوفة[6].

ويعد الإجماع واحداً من أصول النحو، غير أن هذا الأصل لم يلقَ قبولاً عند جميع النحويين، بل قبله بعضهم، ورفضه بعضهم الآخر، نص عليه ابن جني فيما ذكره السيوطي[7]، في حين أن ابن الأنباري لم يعتد كثيراً بهذا الأصل في النحو، وإنما اعتد به في أصول الفقه، يقول: "الإجماع حجة قاطعة"[8].

---

[1]. ابن منظور. لسان العرب، ج: 2، ص: 358، مادة "جمع".

[2]. الأصفهاني، الراغب (1992م). مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق: صفوان عدنان دوري، دار القلم، دمشق ــ سوريا، والدار الشامية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى ص: 201.

[3]. الزبيدي. تاج العروس، ج: 20/ ص" 463، مادة: "جمع".

[4]. مجمع اللغة العربية. المعجم الوسيط، ج: 1، ص: 155 ــ 156.

[5]. الجرجاني. التعريفات، ص: 21.

[6]. ابن جني. الخصائص، ج: 1، ص: 190.

[7]. انظر: السيوطي. الاقتراح، ص: 83.

[8]. ابن الأنباري. لمع الأدلة، ص: 98.

ومن ناحية أخرى فإن الإجماع يعد أصلاً من أصول الفقه التي يعتد بها أغلب الفقهاء، حيث عدوه أصلاً نقلياً يأتي في المرتبة الثالثة بعد القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والسنة النبوية، حيث إن الأمر الذي لم يرد فيه نص من قرآن أو سنة، فإن هذا النص يخضع لاجتهاد علماء الأمة، فإذا كانت الأمة قد اجتهدت في قضية ما، ثم نقل اجتهادها وما آل إليه من نتيجة إلى من بعدها، فلا يمكن الاجتهاد فيما اجتُهِد فيه[1].

أما الإجماع عند أهل اللغة، فإن كثيراً من النحاة أخذ بهذا الأصل النحوي، ومن بين هؤلاء النحاة سيبويه، والذي ذكر في أكثر من موضع من كتابه ألفاظاً مثل: أجمع، ومجمعون، وكل النحاة، وكل العرب، إلى غير ذلك من الألفاظ والكلمات[2].

وعقد ابن جني فصلاً خاصاً بالإجماع، سماه: "القول على إجماع أهل العربية متى يكون حجة،" حيث جعل الإجماع حجة إذا توافر فيه شرطان، الأول: ألا يخالف المنصوص، والثاني ألا يخالف المقيس على المنصوص[3]، وأجاز فيه مخالفة الإجماع ما دامت لا تخالف أوائل العلماء، وفي ذلك يقول: "إلا أننا مع هذا الذي رأيناه، وسوغنا مرتكبه، لا نسمح له بالإقدام على مخالفة الجماعة التي قد طال بحثها، وتقدم نظرها، وتتالت أواخر على أوائل، وأعجازاً على كلاكل ... ولا يخلد إلى سانح خاطره، ولا إلى نزوة من نزوات تفكره، فإذا هو حذا على هذا المثال، وباشر بإنعام تصفحه أحناء الحال، أفضى الرأي في ما يريه الله منه غير معاز به، ولا غاض من السلف ــ رحمهم الله ــ في شيء منه، فإنه إذا فعل ذلك سدد رأيه، وشيع خاطره، وكان بالصواب مئنة، ومن التوفيق مضنة"[4].

والنص السابق لابن جني يبين فيه أنه يجيز الخروج على الإجماع في حال أن تكون الفكرة مدعومة بطول النظر والتدبر، وفيها تدقيق وتحقيق، وليست مجرد

---

[1]. انظر: أبو زهرة، محمد (د.ت)أصول الفقه، دار الفكر، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى ص: 156.

[2]. انظر: سيبويه. الكتاب، ج: 2، ص: 267، وج: 3، ص: 281، وج: 3، ص: 530.

[3]. ابن جني. الخصائص، ج: 1، ص: 190.

[4]. ابن جني. الخصائص، ج: 1، ص: 191.

نزوات خاطر، أو مجرد مخالفة لمن قبله من العلماء والنحاة، وبالتالي فإن ابن جني لا يرفض الإجماع، ولا يجعله أمراً مقدساً لا يمكن الخروج عليه، بل إذا كان هناك صاحب فكرة مستنيرة فإنه يمكنه الخروج على ما أجمع عليه النحاة الأوائل.

ولقد أجاز ابن جني مخالفة الإجماع في بعض الحالات، ومن ذلك مثاله على قولهم: هذا جحرُ ضبٍّ خربٍ [1]، وممن أجاز مخالفة الإجماع أيضاً ابن مضاء القرطبي، الذي يقول في كتابه الرد على النحاة: "فإن قيل: فقد أجمع النحويون — على بكرة أبيهم — على القول بالعوامل، وإن اختلفوا، فبعضهم يقول: العامل في كذا وكذا، وبعضهم يقول: العامل فيه ليس كذا، وإنما هو كذا ... قيل: إجماع النحويين ليس بحجة على من خالفهم"[2].

4.3 الإجماع عند ابن كمال باشا:

لقد استعمل ابن كمال باشا ألفاظاً تختلف عن لفظ "الإجماع" في حديثه عن بعض القضايا النحوية واللغوية، ولكن معنى تلك الألفاظ يدخل في إطار الحديث عن إجماع النحاة، ولم يكن عدد تلك المواضع كثيراً، بل استعمل ابن كمال باشا الإجماع في عدد قليل من المواضع، وفيما يلي بيان تلك المواضع التي استعمل فيها ابن كمال الإجماع.

1. يقول ابن كمال في ترخيم المنادى: "وحكم المرخم حكم غير المرخم عند أكثر النحاة، فالحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبل الترخيم عندهم، فيقولون في حارث: يا حارِ، بكسر الراء، وبعضهم يجعل المرخم اسماً برأسه، فيقولون: يا حارُ بضم الراء، فيجرون الإعراب على الراء"[3].

---

[1]. ابن جني. الخصائص، ج: 1، ص: 192.

[2]. القرطبي، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن (1979م) الرد على النحاة، دراسة وتحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الأولى ص: 74.

[3]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 127.

والنص السابق الذي أوردناه لابن كمال باشا يتحدث فيه عن ترخيم المنادى، ويذكر فيه اللغتين اللتين تستعملان فيه، وهما لغة من ينتظر، ولغة من لا ينتظر، وصدّر ابن كمال كلامه بقوله : "عند أكثر النحاة "، هذا يعني أن النحاة في أكثرهم قالوا بهذا القول، وبالتالي فإن كلمة "أكثر" دلتنا على القول بالإجماع، فمعنى أكثر، أي أن أغلب النحاة قالوا بهذا القول، وهو شبيه بالإجماع.

2. وفي موضع آخر يقول في أثناء حديثه عن الحال : "وإذا تخصص صاحب الحال نكرة وجب تقديم الحال عليه لإلتباسها بالصفة في حالة النصب، فقُدمت عند الرفع والجر للاطراد، وكذا إذا تضمنت معنى الاستفهام للصدارة، نحو : كيف فعلت؟ ولا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور بالإضافة المعنوية بالاتفاق، وباللفظية على الأصح"[1].

يمكننا أن نرى بوضوح قول ابن كمال "بالاتفاق" أنها كلمة تدل على إجماع العلماء على فكرة القاعدة، فإن هذه الكلمة تدل على أن العلماء قد اتفقوا على أنه لا يجوز أن تت قدم الحال على صاحبها في حال أن تكون الإضافة معنوية، واللفظية على الأصح، وهو أخذ بالإجماع في هذه المسألة كما نرى، واعتمده أصلاً من أصول النحو في ذلك.

3. أما الموضع الأخير الذي أخذ فيه ابن كمال باشا بالإجماع فهو قوله في الاستثناء: "والمستثنى بما عدا، وما خلا، وبليس، وبلا يكون، من كلام بالاتفاق"[2].

نرى في النص السابق ابن كمال باشا يأخذ بالإجماع، ولكنه لم يسمّه باسمه، بل قال كلمة "بالاتفاق"، وهذه العبارة تعني أن النحاة قد اتفقوا على أمر نحوي ما، وبالتالي فإن الاتفاق هو نفسه الإجماع، وهذا يعني مرة أخرى أن ابن كمال باشا قد أخذ بالإجماع إلى حد ما.

---

[1]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 138.

[2]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 145.

وهكذا نرى أن ابن كمال باشا قد أتى ببعض المواضع التي اعتمد فيها على الإجماع في وضع القاعدة اللغوية أو التعليق عليها، ولكن هذه المواضع لم تكن كثيرة إلى حد ما، بل كان عددها قليلاً، ولكن رغم قلتها فإنها تمثل أصلاً من أصول النحو التي أخذ بها ابن كمال باشا في كتابه "أسرار النحو".

5.3 التأويل:

والتأويل أصل من أصول التفكير النحوي، حيث استطاع العلماء واللغويون أن يحققوا من خلاله بعض التخريجات لبعض الشواهد الشعرية، أو النصوص اللغوية التي تبدو في ظاهرها لا تخضع لقواعد اللغة الموضوعة، فاستطاع النحاة واللغويون والمفكرون في ميدان اللغة والنحو أن يخرجوا بتأويلات منطقية تدخل في إطار القواعد، هذه التأويلات سمحت لمساحة كبيرة من الشواهد أن تدخل في جسم القاعدة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى سمحت هذه الشواهد للقاعدة بالتوسع بما يخدم طبيعة اللغة، والدراسة النحوية.

ونحن في هذا الجزء من الدراسة سوف نقوم بعرض عدد قليل من الشواهد التي أوردها ابن كمال باشا من باب التأويل، وهي كما ذكرنا من قبل شواهد تبدو للعيان من باب الخروج على القاعدة، وهي لا تدخل في جسم القاعدة بشكل مباشر، بل تأتي على ناحية من نواحيها.

1.5.3 التأويل لغة:

يقول ابن منظور في بيان معنى التأويل : " التَّأْوِيل المَرجِع والمَصير مأْخوذ مِنْ آلَ يَؤُولُ إِلى كَذَا أَي صَارَ إِليه. وأَوَّلْتُهُ: صَيَّرته إِليه. الْجَوْهَرِيُّ: التَّأْوِيل تَفْسِيرُ مَا يؤول إِليه الشَّيْءُ، وَقَدْ أَوّلته تَأْوِيلًا وتَأَوَّلْته بِمَعْنًى"[1].

والتأويل مأخوذ من "أوّل"وفي اللغة يقال أوّل الكلام تأويلاً، وتأوّله، دبّره

[1]. ابن منظور. لسان العرب، ج: 11، ص: 34.

وقدره وفسّره، والكلمة مأخوذة من المآل، وهو العاقبة والمصير[1].

2.5.3 التأويل في الاصطلاح:

لقد رأينا معنى التأويل في اللغة، أما معناه في الاصطلاح فلقد تحدث عنه أبو المكارم بشكل مفصل، حيث يقول : "ومعنى هذا أن التأويل يعني تبيين النص بصورة تجعله ــ آخر الأمر ــ متفقاً مع القواعد المتبعة، ومن هنا اتخذ التأويل النحوي مفهومه في التراث النحوي، وأصبح يطلق على الأساليب المختلفة التي تهدف لإسباغ صفة الاتساق على العلاقة بين النصوص والقواعد، وصار ــ كظاهرة نحوية ــ يعني صب ظواهر اللغة المنافية للقواعد في قوالب هذه القواعد"[2].

أما معنى التأويل عند الجرجاني فهو : " التأويل: في الأصل: الترجيع. وفي الشرع: صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله، إذا كان المحتمل الذي يراه موافقًا للكتاب والسنة، مثل قوله تعالى: {يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ} إن أراد به إخراج الطير من البيضة كان تفسيرًا، وإن أراد به إخراج المؤمن من الكافر، أو العالم من الجاهل؛ كان تأويلًا"[3].

أما أبو حيان الأندلسي ف يبين الحالة التي يلتجئ فيها العالم إلى التأويل، وهي أن يكون ثمة قاعدة معينة يُحتكَم إليها، وجاءنا نص لا يدخل في إطار تلك القاعدة، ففي هذه الحالة نؤول ذلك النص، يقول أبو حيان الأندلسي في ذلك : "لا يصح ولا يُسوغ إلا إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة، فيتأول"[4].

ومن الحديث السابق عن معنى التأويل في اللغة والاصطلح يتبين لنا أن التأويل بشكل عام يختص بالنصوص التي لا تدخل في إطار القاعدة، وهي تحتاج إلى شيء

---

[1]. الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن أيوب (1980). القاموس المُحيطنسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميريَّة، الهيئة المصريَّة للكتاب ج: 3، ص: 331.

[2]. أبو المكارم. أصول التفكير النحوي، ص: 262.

[3]. الجرجاني. كتاب التعريفات، ص: 50 ــ 51.

[4]. السيوطي. الاقتراح، ص: 39، ولم نعثر لهذا الكلام عند أبي حيان.

من التبيين والتفسير والتوضيح، بلطف الصنعة، ودقة الملاحظة كي تُردَّ إلى جـادة القاعدة، وإيجاد مخرج نحوي سليم لها، فهذا هو الأساس الذي يعتمد عليه التأويل

ويختص التأويل بشكل طبيعي بالنصوص اللغوية، وهذه النصوص تدخل ضـمن إطار الشواهد اللغوية، سواء أكان الشاهد قرآناً، أم حديثاً نبوياً، أم شعراً، أم نثـراً، ففي هذه الحالات كلها إن جاءنا نص ذو طبيعة مخالفة لما هو متعارف عليـه فـي القاعدة النحوية فإنه لا بد لنا من أن نرد ذلك الشاهد اللغوي إلى جادة القاعدة بطريقة أو بأخرى.

6.3 التأويل عند ابن كمال باشا:

اعتمد وابن كمال التأويل في مواضع قليلة جداً في كتابه "أسرار النحو"، ولكنـه رغم اعتماده القليل عليه أتى ببعض النماذج التي تدخل في باب التأويل، وفيما يلـي سنعرض لأبرز هذه المواضع التي وردت عنده.

1يقول ابن كمال باشا في حديثه عن حذف حرف النداء : "ومتى دخل حـرف النداء على فعل أو على اسم مرفوع، أو منصوب يجوز حذف المنادى، نحو :
ألا يَا اسجدوا، أي ألا يا قومُ اسجدوا؛ لأن الفعل لا يكون منادى، ونحـو يـا بؤس لزيد، أي يا قومُ بؤس لزيد، ولو كان البؤس منادى لوجب بناؤه، وبؤس مبتدأ، وخبره "لزيد"، أو نصب على أنه مصدر حذف عامله"[1].

يتحدث ابن كمال باشا في نصه السابق عن دخول النداء على الفعل، ففـي هـذه الحالة يكون المنادى محذوفاً، ومثل عليه بقوله تعالى : "ألا يا اسجدوا "[2]، أما تأويلـه لها فهو على أنها محذوفة المنادى، فالأصل في رأيه أن تكون في غير القرآن : ألا يا قومُ اسجدوا.

---

[1]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 129.
[2]. سورة النمل، آية: 25.

ولقد أشار الفراء إلى أن هذه القراءة تُقرا بالتخفيف على معنى ألا يا هؤلاء اسجدوا[1] وعلى هذا المعنى ذكر ابن قتيبة الآية، فجعل التقدير : ألا يا هؤلاء اسجدوا، على أساس تقدير منادى محذوف؛ لأن حرف النداء لا يدخل على الفعل[2].

فكما نرى فإن ابن كمال باشا قد اختصر تأويل هذه المسألة، ولقد احتيج للتأويل لأن ما هو ظاهر لنا في النص القرآني يخالف القاعدة الأصلية التي بُنيت عليها قاعدة المنادى، وبالتالي فإنه لا يمكن القول بأن النداء يدخل على الأفعال، فاحتيج إلى التأويل، وهنا جاء تقدير المنادى المحذوف.

2.وفي موضع آخر يقول ابن كمال باشا في الإغراء : " وهو كل مغرى به مكرر أو معطوف بالواو مع معطوفه، أما المكرر نحو قوله:

أخاكَ أخاكَ إنَّ مَنْ لا أَخاً لَهُ   كَساعٍ إلى الهَيْجا بِغَيْرِ سِلاحِ [3]

أي الزم أخاك، والذي مع العطف نحو : ما شأنَك والحجَّ، ونفسَكَ وما يعنيها، والعامل فيها الزم ونحوه"[4].

فابن كمال باشا في البيت السابق، والنص السابق يتحدث عن الإغراء، وجاء عليه بشاهد شعري، هذا الشاهد الشعري احتاج إلى التأويل، فبيّن لنا ابن كمال باشا تأويل ما يحتاج إلى التأويل، وهو نصب "أخاك" في البيت، وعلى أي أساس نُصبت، فالنصب إنما وقع عليها لأنها معمول لعامل محذوف وهو الفعل المقدر بـ "الزم" ونحوه.

---

1. الفراء. معاني القرآن، ج: 2، ص: 290.

2. انظر: ابن قتيبة، أبا محمد عبد الله بن مسلم (د.ت) تأويل مشكل القرآن، تحقيق : إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ص: 141.

3. البيت لمسكين الدارمي أو لإبراهيم بن هرمة، انظر البيت في : الميداني. مجمع الأمثال، ج : 1، ص: 23، والأصفهاني. الأغاني، ج: 20، ص: 171، وابن هشام. أوضح المسالك، ج : 4، ص: 79، وابن هشام. قطر الندى وبل الصدى، ص : 289، والصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج: 3، ص: 192.

4. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 133.

3. وفي موضع آخر يقول ابن كمال باشا مؤولاً الحال الذي آلت إليه بعض النصوص اللغوية، وحديثه كان عن خبر "كان" والذي حذفت فيه كان واسمها، وهذا يأتي عموماً بعد "إنْ" أو "لو" حيث يقول : "وقد تُحذف "كان" خاصة لكثرة استعمالها، كما في : الناس مجزيّون بأعمالهم، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر، أي إن كان خيراً فخير"[1].

أما عبارة ابن كمال باشا "إن خيراً فخير، وإن شراً فشر"، من حديث للرسول ــ صلى الله عليه وسلم ــ حيث يقول: " مَا أَسَرَّ عَبْدٌ بسَرِيرَةً إِلَّا رَدَاهُ اللَّهُ رِدَاءً مِثْلَهَا إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ، وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ"[2].

فظاهر لنا التأويل في هذا النص المنقول عن اللغة، وهو نص يحتج به، فكيف يمكن للنحوي أن يفسر مجيء الاسم المنصوب بعد "إن" في هذا الحديث الشريف؟

من أجل ذلك نظر النحاة في معنى الحديث، أو معنى الكلام، فوجدوا أن هناك تأويلاً يتناسب مع جعل "كان" في خضم المعنى، فجعلوها محذوفة، وجعلوا حذفها حاصلاً بعد "إنْ" الشرطية، أو "لو"، وهذه تأتي "كان" هي واسمها محذوفين، وأما الاسم المنصوب بعدها فهو خبر "كان" المنصوب كما نعرفه.

ومن هنا نجد أن ابن كمال قد استفاد من التأويل في الوصول إلى بعض القواعد وتبيينها للقارئ، فجعل من التأويل في قول الرسول ــ صلى الله عليه وسلم السابق ــ سبيلاً لتوضيح المعنى.

4. وفي موضع آخر يقول ابن كمال باشا حول اسم "إن" وأخواتها: "وهو المسند إليه من معموليها، ولا يحذف اسم هذه الحروف إلا إذا كان ضمير الشأن، فلا يقال: إنَّ قائمٌ، وقيل: يُحذف مطلقاً، ومن ذلك قول الشاعر:

---

[1]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 148.

[2]. أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق (1993م). الزهد لأبي داود، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد، وأبو بلال غنيم بن عباس بن غنيم، وقدمه له وراجعه :محمد عمرو بن عبد اللطيف، دار المشكاة للنشر والتوزيع، حلوان ــ مصر ص: 112.

فَلَوْ كُنْتَ ضَبِّيًّا عَرَفْتَ قَرابَتي ولَكنَّ زِنْجِيٌّ عَظِيْمُ المَشافِرِ [1]

أي: ولكنَّك"[2].

إن الذي دفع النحاة إلى القول بعموم حذف اسم "إن" وأخواتها هو مثل هذه الشواهد التي لا يجدون لها تفسيراً إلا من خلال التأويل، فلما نظروا في مثل هذا الشاهد، وجدوا الاسم الواقع بعد حرف النصب مرفوعاً، فكيف التعليل، من هنا انطلقوا من جعل اسم "إن" أو إحدى أخواتها يمكن أن يحذف أياً كان، ولم يشترطوا أن يكون ضمير شأن فحسب، وهذا ما ذكره ابن كمال باشا في كلامه السابق الذي أورد فيه البيت الشعري.

5. وننتقل إلى موضع آخر من المواضع التي رأينا فيها ابن كمال باشا يستعمل التأويل في حديثه عن القاعدة النحوية، وهذا الموضع يدخل في باب حذف المضاف، حيث يقول ابن كمال باشا: "وقد يُحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه في الإعراب فقط، وفي الإعراب مع اعتبار تذكير المضاف، وتأنيثه، ومع اعتبار الجمع، نحو قوله تعالى: "وكم مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْناها فَجاءَها بَأْسُنا بَيَاتاً أو هُمْ قائِلونَ"[3]، حذف المضاف من "قرية"، أي من أهل قرية، وأُقيم المضاف إليه مقامه في الإعراب، مع اعتبار الجمع، حيث قال: أو هم قائلون بضمير الجمع"[4].

فواضح لنا أن ابن كمال قد أوّل الآية بما يتناسب مع القاعدة النحوية والمعنى، فلا يمكن أن ينظر النحوي إلى التركيب دون النظر إلى المعنى، فهما مكملان يكمل أحدهما الآخر، وبالتالي فإن ابن كمال قد استعمل التأويل في هذه الآية أيضاً.

---

[1]. البيت للفرزدق في ديوانه، ص: 481، و ثعلب. مجالس ثعلب، ج: 1، ص: 105، والأصفهاني. الأغاني، ج: 19، ص: 24، وابن جني. المنصف، ج: 3، ص: 129، وابن الأنباري. الإنصاف في مسائل الخلاف، ج: 1، ص: 182، وابن يعيش. شرح المفصل، ج: 8، ص: 81.

[2]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 149.

[3]. سورة الأعراف، آية: 4.

[4]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 156.

ونرى في نهاية حديثنا عن التأويل عند ابن كمال باشا في كتابه أسرار النحو " أنه قد أورد مجموعة من الأمثلة والشواهد والقضايا التي استخدم فيها التأويل من أجل بيانها، أو عضد القاعدة بها، ولقد رأينا أن التأويل مظهر من مظاهر الفكر اللغوي بشكل عام، والفكر النحوي بشكل خاص عند ابن كمال باشا، وإن كان لم يعتمد عليه كثيراً في الحديث عن قواعده.

ومن ناحية أخرى فإننا نرى بوضوح أن التأويل يدخل ضمن دائرة النصوص اللغوية التي يُحتج بها، والتي تدخل ضمن دائرة الاحتجاج اللغوي، وتدخل في عصر الاحتجاج، ومن هنا رأينا أن ما كان التأويل فيه لا يكون إلا نصاً عن العرب، سواء أكان هذا النص قرآناً أم حديثاً، أم شعراً، ولقد طرحنا أمثلة على كل من هذه الأنواع اللغوية المختلفة.

الفصل الرابع

التعليل عند ابن كمال باشا

يطالعنا ابن كمال باشا بعنوان كتابه : "أسرار النحو"، هذا العنوان لا بــد مــن أن تكون له إيحاء ات معينة، ولا بد أن يكون ابن كمال باشا لم يضعه دون سبب، وبــلا هدف، بل كان يقصد هذا العنوان بعينه، ويريد أن يستفيد من معاني هذا العنوان فيما هو آتٍ من صفحات الكتاب، وبالتالي فإن ابن كمال اختار عنوانه بناء على مضمون الكتاب، واستناداً إلى ما يحتويه من موضوعات.

إننا حين ننظر في عنوان "أسرار النحو"، يبرز لنا أول ما يبرز قــضية التبيــين والتوضيح، وكشف ما هو خفي عن الأذهان، فكلمة "أسرار" تتعلق بالضرورة بمــا هو خفي وخارج عن إطار التفكير العادي، وبالتالي فإن هذا الكتاب سيوضح أموراً سرية خفية تتعلق بالنحو، ومن هنا فإذ نا لا نرى أي شيء أكثر سرية من التعلــيلات التي تُقدم من أجل بيان الإعراب والأحوال النحوية المختلفة، لذا فإن ابن كمال باشا اختار عنواناً ذا طبيعة مميزة من ناحية معنوية.

ونفترض بعد هذا العنوان أن ابن كمال باشا اعتمد اعتماداً كبيراً على التعليل في وضع كتابه هذا، وفعلاً هذا ما وجدناه حقيقة، فابن كمال باشا قد أورد كثيــراً مــن التعليلات في صفحات كتابه المتعددة، وتحت عناوين النحو المختلفة، الأمــر الــذي جعل كتابه يختلف عن كتب النحو كافة بما امتاز به من حديث مفصل عن التعليلات النحوية، وأكثر العلل التي وردت عنده تمثلت في العلة الأولى.

وقبل أن نبدأ بالحديث عن أهم مسائل التعليل التي أوردها ابن كمال باشا في كتابه لا بد لنا من أن نورد حديثاً عن معنى العلة، ونظرة العلماء إلى التعليــل النحــوي بشكل عام.

1.4 مفهوم العلة:

العلة في حياتنا بشكل عام تدل على السبب الكامن و راء حالــة معينــة، ســواء أكانت هذه الحالة تدخل في إطار الأمور المادية الملموســة، أو حتــى فــي إطــار

المعنويات غير المحسوسات، فالإنسان بطبيعته باحث عن السبب، يحاول الوصول إلى المسبب في كل حالة من حالات الحياة.

يقول الجرجاني في بيان معنى العلة : "العلة: لغةً: عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل بلا اختيار، ومنه يسمى المرض علة؛ لأنه بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف، وشريعةً : عبارة عما يجب الحكم به معه، والعلة في العروض: تغيير في الأجزاء الثمانية، إذا كان في العروض والضرب . العلة: هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه . علة الشيء: ما يتوقف عليه ذلك الشيء، وهي قسمان : الأول: ما تقوم به الماهية من أجزائها، وتسمى:علة الماهية، والثاني : ما يتوقف عليه اتصاف الماهية المتقومة بأجزائها بالوجود الخارجي، وتسمى علة الوجود، وعلة الماهية؛ إما لأنه لا يجب بها وجود المعلول بالفعل بل بالقوة، وهي العلة المادية، وإما لأنه يجب بها وجوده، وهي العلة الصورية؛ وعلة الوجود إما أن يوجد منها المعلول، أي يكون مؤثرًا في المعلول موجودًا له، وهي العلة الفاعلية، أو لا، وحينئذ إما أن يكون المعلول لأجلها، وهي العلة الغائية، أو لا، وهي الشرط إن كان وجوديًا، وارتفاع الموانع إن كان عدميًا"[1].

ويتبين لنا من خلال كلام الجرجاني السابق المعنى العام للعلة، سواء أكانت في إطار النحو، أم في إطار الأمور الحياتية الأخرى، وهي تتعلق بوجود الشيء، فهي التي تجعل الشيء موجوداً بوجودها، و عدمها يعني انعدام وجود ذلك الشيء، وهي السبب الذي جعل ذلك الحكم أو تلك الحالة موجودة.

والعلة في النحو تنقسم إلى ثلاثة أقسام : القسم الأول يتمثل بالعلة الأولى، وهي التي يُستفسر بها عن سبب الرفع أو النصب أو الجر أو الجزم، وهي علة تعليمية بحتة، أما القسم الثاني: فيتمثل بالعلل الثواني، وهي ما يُستفسر بها بعد السؤال عن الرفع، كأن يُقال: لماذا جاء الفاعل مرفوعاً؟ أما القسم الثالث : فهي العلل الثوالث،

[1]. الجرجاني. التعريفات،ص: 154.

وهي ما يُستفسر بها عن تفصيلات الحالة الإعرابية [1]، وكما نرى فإن العلل الثواني والثوالث تدخل عموماً بالجدل النحوي، وتعمق فلسفة النحو في أذهان متلقيه.

ولقد دعا بعض النحاة المتأخرين منهم خاصة إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث، والاكتفاء بالعلة الأولى في حديثنا عن القضايا النحوية المختلفة، ومن بين هؤلاء النحاة إن لم يكن أولهم ابن مضاء القرطبي، والذي قال في رده على النحاة عن العلل الثاواني والثوالث : "ومما يجب أن يسقط من النحو العلل الثواني والثوالث، وذلك مثل سؤال السائل عن (زيد) من قولنا (قام زيد) لمَ رُفع؟ فيقال لأنه فاعل، وكل فاعل مرفوع، فيقول ولِمَ رُفع الفاعل؟ فالصواب أن يقال له: كذا نطقت به العرب. ثبت ذلك بالاستقراء من الكلام المتواتر. ولا فرق بين ذلك وبين من عرف أن شيئاً ما حرام بالنص، ولا يُحتاج فيه إلى استنباط علة، لينقل حكمه إلى غيره. فسأل لمَ حُرِّم؟ فإن الجواب على ذلك غير واجب على الفقيه. ولو أجبت السائل عن سؤاله بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه، وقال: فلِمَ لم تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأن الفاعل قليل لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد، والمفعولات كثيرة، فأُعطي الأثقل، الذي هو الرفع، للفاعل، وأُعطي الأخف، الذي هو النصب، للمفعول، لأن الفاعل واحد، والمفعولات كثيرة، ليقلَّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخفون. فلا يزيدنا ذلك علماً بان الفاعل مرفوع، ولو جهلنا ذلك لم يضرَّنا جهله، إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا، باستقراء المتواتر، الذي يوقع العلم"[2].

فابن مضاء في نصه السابق يدعونا إلى التخلص من العلل الثواني والثوالث في النحو؛ لأنه يرى في هذه العلل تعقيداً للعملية النحوية، وإخراجاً لها عن طورها الأصلي الموضوع لها، ومن هنا أصبح النحو مستغلقاً لا يستطيع الناس فهمه، وصار كعملية تجريبية يكون من خلالها اختبار معلومات الإنسان بشكل يشبه الرياضة العقلية الحادة، ومن هنا انطلق ابن مضاء في رده على النحاة.

---

[1]. انظر: أبو المكارم. أصول التفكير النحوي، ص: 153.

[2]. القرطبي. الرد على النحاة، ص: 127.

وقد يبدو لنا أن التعليل لا يدخل ضمن إطار أصول التفكير النحوي، ولكننا إذا ما دققنا النظر في الأسلوب الذي تُعرض من خلاله القضية النحوية نجد أن هذا الأسلوب يدخل ضمن آلية واسعة من آليات التفكير النحوي، فهو يمثل الإطار السببي للقواعد اللغوية، كما يمثل الجانب الفلسفي الذي بُني عليه النحو العربي، ومن هنا فهو داخل في إطار التفكير النحوي، ولا بد للعالم أن يستفيد منه في وضع مؤلفاته، كما نرى عند ابن كمال الذي استفاد من هذا الجانب التفكيري كثيراً، ووجه كثيراً من مسائل النحو عبر هذه الآلية الفكرية العامة.

وبعد هذه المقدمة التي تناولنا فيها معنى العلة، وحاولنا فيها إيراد أبرز الآراء اللغوية من مثل رأي ابن مضاء القرطبي، فسننتقل الآن إلى الحديث عن أهم مواضع التعليل عند ابن كمال باشا، وسنقسم الحديث عن ذلك حسب نوع العلة، أي سنبدأ الحديث عن العلة الأولى، ثم العلة الثانية، ثم العلة الثالثة، كل ذلك في إطار كتاب ابن كمال باشا "أسرار النحو".

2.4 العلل الأُوَل:

والعلة الأولى هي التي تمثل السبب الأول للحالة النحوية أو الحركة الإعرابية، وهي التي يُستفسر عنها في بداية الحديث عن الحالة أو الإعراب، وهذا النوع من العلل قد أكثر النحاة منه، وأفاض فيه اللغويون الكلام، ولقد كان من بين كلام ابن مضاء القرطبي الذي دعا عموماً إلى التخلص من العلل، أنه لم يدعُ إلى التخلص من العلة الأولى[1]، لسبب في ظننا أن العلة الأولى تمثل الفكر النحوي، وتربط المتلقي بروح النحو العربي.

وفيما يلي عرض لبعض المواضع التي ذكر فيها ابن كمال باشا علة نحوية أولى، وهي كما أسلفنا كثيرة جداً، ولو أردنا الإحاطة بها جميعاً لكان أمراً صعباً، ولطال بنا المقام بما لا يخدم هدف الدراسة، ولكننا نورد فيما يلي عدداً من هذه المواضع التي ذكر فيها ابن كمال باشا علة نحوية أولى.

---

[1]. القرطبي. الرد على النحاة، ص: 154.

1. يقول ابن كمال باشا عن جمع المؤنث السالم : "فإن إعرابه بالضمة في حالة الرفع، وبالكسرة في حالتي النصب والجر، وإنما حمل نصبه على جره إجراء للفرع على وتيرة الأصل، الذي هو جمع المذكر السالم، ونصبه محمول على جره"[1].

يبين ابن كمال في نصه السابق سبب مجيء النصب والجر بحركة واحدة في جمع المؤنث السالم، والسبب عنده أنه جعله فرعاً على جمع المذكر السالم، فلما كان جمع المذكر السالم يُجري النصب والجر بعلامة إعرابية واحدة، جُعِل جمع المؤنث السالم تابعاً له في إجراء النصب مجرى الجر في حركة الإعراب.

وجمع المؤنث السالم في اللغة العربية ما انتهى بألف وتاء زائدتين على بنية الكلمة الأساسية، ويرفع هذا الجمع بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة معاً، فالكسرة علامة النصب والجر، ويدخله التنوين، ويسمى تنوين المقابلة؛ لأنه يقابل النون في جمع المذكر السالم[2].

والتعليل الذي أورده ابن كمال في نصه السابق يمثل وجهة نظر القدماء، في حين أن المحدثين يتكلمون عن علة أخرى، وتتمثل هذه العلة بأن الكسرة في حالة النصب في جمع المؤنث السالم إنما جيء بها للمخالفة الصوتية بينها وبين الفتحة الطويلة التي تسبق الـ تاء في بنية الجمع، وبالتالي فإن السبب الكامن وراء نصب جمع المؤنث السالم بالكسرة هو المخالفة الصوتية[3].

وهكذا يتبين لنا التعليل الذي أتى به ابن كمال باشا في كتابه "أسرار النحو" حول حركة جمع المؤنث السالم في حالة النصب، وهو تعليل جاء به بناء على ما لديه من أدوات في ذلك الوقت، ولقد رأينا كيف أن تعليله لم يوافق رأي المحدثين، فهم

---

[1]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 79.

[2]. انظر: ابن هشام. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج : 87، والأشموني.شرح الأشموني لأفية ابن مالك، ج : 1، ص: 70، والصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني، ج : 1، ص: 230.

[3]. انظر: عبد التواب، رمضان،(1997). التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة ص: 72.

يذهبون أبعد مما يذهب هو إليه، نتيجة لتطور الأدوات العلمية التي يستعملها هؤلاء في بناء آرائهم الفكرية والنحوية بشكل خاص.

يقول ابن كمال باشا في حالات تقديم الفاعل على المفعول وجوباً: "ومن حق الفاعل أن يتقدم على مفعوله، وإذا انتفى الإعراب لفظاً فيهما والقرينة سواء كانت القرينة لفظية، نحو : ضربتْ عيسى حبلى، فالقرينة هنا تأنيث الفعل، وهي لفظية، أو معنوية نحو: أكلَ الكمثرى موسى، والقرينة فيها، عدم صلاحية الكمثرى للفاعلية، لكونه جماداً لايقدر الأكل، وهي معنوية نحو : ضرب موسى عيسى، فحينئذٍ لا يُعلم أيهما فاعل، سواء كان الفاعل والمفعول من المعربات التقديرية، أم من المبنيات، أم أحدهما معرب والآخر مبني، وجب تقديم الفاعل لدفع اللبس"[1].

فابن كمال في النص السابق يتحدث عن حالة من حالات الفاعل، وهي تختص بالتقديم والتأخير، فإذا كان لدينا قرينة لفظية أو معنوية تبيّن لنا الفاعل من المفعول فحينئذ لا يتقدم الفاعل وجوباً، بل إذا تقدم فإن تقدمه يكون جوازاً لا وجوباً، أما إذا خلت الجملة من قرينة لفظية أو معنوية تبين لنا الفاعل من المفعول فإننا في هذه الحالة يتوجب علينا أن نقدم الفاعل على المفعول، والسبب وراء ذلك أمن اللبس ودفعه، فكما نرى في عبارة ابن كمال الأخيرة بيان للعلة التي جعلتنا نقدم الفاعل على المفعول في حالة عدم القرينة اللفظية أو المعنوية.

يقول ابن السراج في هذه المسألة من مسائل الفاعل : "التقديم إذا ألبس على السامع أنه مقدم: وذلك نحو قولكَ: "ضربَ عيسى موسى" إذا كان "عيسى" الفاعل لم يجز أن يقدم "موسى" عليه؛ لأنه ملبس لا يبين فيه إعرابٌ، وكذلك: "ضرَبَ العَصا الرحى" لا يجوز التقديم والتأخير، فإن قلت: "كسر الرحى العصا" وكانت الرحى هي الفاعل وقد عُلِمَ أنَّ العَصا لا تكسرُ الرحى جاز التقديم والتأخير، ومن ذلك قولك: "ضربتُ زيدًا قائمًا" إذا كان السامع لا يعلم من القائم, الفاعلُ أم المفعولُ, لم يجز أن تكون الحال مِن صاحبها إلا في وضع الصفة ولم يجز أن تقدم على صاحبها، فإن كنت

---

[1]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 96.

أنتَ القائم قلت: "ضربتُ قائمًا زيدًا" وإن كان زيدٌ القائمَ قلت: ضربتُ زيدًا قائمًا، فإن لم يُلبس جاز التقديمُ والتأخير"[1].

فلقد بيّن ابن السراج في النص السابق ما يأتي عليه الفاعل من تقديم وتأخير في حال أن يتساوى الفاعل والمفعول في القرينة اللفظية والمعنوية، فلا يكون هناك قرينة دالة على الفاعل من المفعول، ففي هذه الحالة يتوجب علينا تقديم الفاعل على المفعول، ولقد أورد ابن السراج أيضاً كلاماً آخر على جعل الحال من الفاعل أو المفعول، فمن أجل أمن اللبس، إذا كان صاحب الحال الفاعل يتوجب تقديمها على المفعول، في حين إذا كان صاحب الحال المفعول فإنه يتوجب أن تؤخر عن المفعول، حتى يتبين للمتلقي صاحب الحال.

ونص ابن كمال باشا يحتوي علة أولى، وهي لو سأل السائل: لماذا وجب تقديم الفاعل على المفعول في حالة عدم وجود القرينة اللفظية أو المعنوية؟

ففي هذه الحال يكون الجواب: من أجل أمن اللبس، أو كما قال ابن كمال: من أجل دفع اللبس، فهذه العبارة تمثل علة أولى للحالة الإعرابية والتركيبية التي يأتي عليها الفاعل مع مفعوله.

3. وفيما يلي ننتقل إلى موضع آخر من مواضع التعليل بالعلة الأولى عند ابن كمال باشا، حيث يقول عن المضاف والمضاف إليه: "ولا يتقدم المضاف إليه على المضاف؛ لأنه بمنزلة التنوين، ولا يجوز تقديم شيء من معمول المضاف إليه على المضاف؛ لأن رتبة العامل قبل مرتبة المعمول، فلا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بظرف أو بغيره في السعة، ويجوز بالظروف في ضرورة الشعر"[2].

لقد أورد ابن كمال باشا في نصه السابق علتين أوليين، وهما:

---

[1]. ابن السراج. الأصول في النحو، ج: 2، ص: 245.

[2]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 155 ـ 156.

أ. لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف لأنه بمنزلة التنوين، فالمضاف إليه بالنسبة للمضاف كالتنوين بالنسبة للاسم، فكما أنه لا يجوز تقديم التنوين على الاسم، فإنه لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف.

يقول ابن جني في ذلك: "ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف, ولا شيء مما اتصل به"[1].

أما ابن عقيل فقد ذكر أنه لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف إلا في حالة الاستفهام، يقول في ذلك : "كما لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف إلا إذا كان المجرور بها اسم استفهام أو مضافا إلى اسم استفهام فإنه يجب حينئذ تقديم من ومجرورها نحو ممن أنت خير ومن أيهم أنت أفضل ومن غلام أيهم أنت أفضل وقد ورد التقديم شذوذا في غير الاستفهام"[2].

ب. أما موضع العلة الثانية فيتمثل في أنه لا يجوز تقديم أي من معمولات المضاف إليه على المضاف، وهو ما ذكره ابن جني في نصه السابق، الذي أشار فيه أنه لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ولا أي شيء من معمولاته[3].

وهكذا نرى ابن كمال باشا قد أورد كثيراً من العلل الأول في حديثه عن التفسيرات النحوية، وهو أمر متوقع، فكما ذكرنا من قبل فإن عنوان الكتاب يشي بأنه سوف يهتم بقضية العلة بشكل كبير، وفعلاً هذا ما وجدناه حقاً في ثنايا الكتاب، فلا يغب عن خاطر ابن كمال باشا أبداً قضية التعليل، فهو دائم إيراد العلل، ولا نكاد نجد باباً من أبواب كتابه إلا وهو زاخر بقضايا التعليل، وأكثر العلل وروداً عنده هي العلة الأولى.

إن الأمثلة التي ذكرناها من قبل على العلة الأولى لا يعني بالضرورة أنها هي التي وردت عند ابن كمال فحسب، بل هناك مواضع كثيرة لا تحصى من المواضع التي ذكر فيها ابن كمال العلة الأولى، من مثل : حديثه عن الاسم المنقوص، ولماذا

---

[1]. ابن جني. الخصائص، ج: 2، ص: 389.

[2]. ابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج: 3، ص: 184.

[3]. انظر: ابن جني. الخصائص، ج: 2، ص: 389.

يأتي مبنياً على الكسر،[1] وتعليله لإعراب كلا وكلتا إعراب المثنى في حال أن تكون مضافة إلى الضمير،[2] وتعليله لسبب الإعراب بالعلامات[3] وحديثه عن الأسماء الممنوعة من الصرف، وتعليله لمنع الجر فيها، لمشابهتها التنوين في الاختصاص بالاسم،[4] تعليله لعدم جواز حذف الفاعل دون الفعل[5]، وغيرها الكثير من المواضع التي ذكر فيها ابن كمال باشا تعليلات أولى لما حصل في التركيب من حالات إعرابية أو تركيبية، أو غير ذلك.

3.4 العلل الثواني:

وفي هذا الجزء من الفصل نتحدث عن العلل الثواني، وهي التي تدخل ضمن إطار العلة الجدلية الفلسفية التي تبتعد باللغة والنحو عن الحالة الطبيعية التي تفرضها عليها النصوص، ولقد عبر عنها ابن مضاء بقوله: جاء زيدٌ، فلو سألنا لماذا زيد مرفوع؟ كان الجواب لأنه فاعل، ولو سألنا لماذا الفاعل مرفوع؟ كان يتوجب علينا أن نجيب بأن اللغة هكذا وردت، وليس علينا أن نتمحل التعليلات والتفسيرات[6]، وبالتالي فإن هذه العلل التي نسأل بها عن سبب اتخاذ التركيب النحوي حالة إعرابية واحدة, أو حركة إعرابية مميزة تسمى بالعلة الثانية، أو العلل الثواني، ومن هنا فإن هذه العلة علة ثانية، وما جاء بعدها بشكل طبيعي تكون علة ثالثة.

وفيما يلي ننتقل للحديث عن المواضع التي أورد فيها ابن كمال باشا حديثاً عن العلة الثانية في كتابه "أسرار النحو" يقول ابن كمال عن المنادى: "والمنادى

---

[1]. انظر: ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 79.

[2]. المرجع نفسه، ص: 80.

[3]. المرجع نفسه، ص: 81.

[4]. المرجع نفسه، ص: 84.

[5]. المرجع نفسه، ص: 98.

[6]. انظر: ابن مضاء. الرد على النحاة، ص: 154.

منصوب لفظاً أو محلاً بفعل مضمر عند سيبويه، وبحرف النداء عند المبرد لقيامه مقام الفعل"[1].

إن النص السابق لابن كمال باشا يبين لنا الحال التي يأتي عليها المنادى في الكلام، وما هو عامل النصب فيه، فهو عند سيبويه فعل مضمر، في حين أنه عند المبرد حرف النداء نفسه، وهذا الكلام لابن كمال باشا يحتوي موضعين من مواضع التعليل، الموضع الأول :ويتمثل بعلة أولى، وهو رأي سيبويه، فقولنا : منصوب بفعل مضمر، يمثل تعليلاً لمن سأل: ما الذي نصب المنادى؟ وهي علة أولى كما نرى.

أما الموضع الثاني من مواضع التعليل في كلام ابن كمال السابق فيتمثل برأي المبرد، حيث إن المبرد يرى أن المنادى منصوب بحرف النداء، وهذا تعليل لمن سأل: ما الذي نصب المنادى؟ وهو تعليل مقابل للعلة الأولى عند سيبويه، أما العلة الثانية فتتمثل بقول ابن كمال :لقيامه مقام الفعل [2]، فهذه العبارة تمثل العلة الثانية لمن سأل: ولماذا نصب حرف النداء المنادى؟

يتضح لنا مما سبق أن الموضع الذي ورد عند ابن كمال يحتوي علتين : علة أولى، وعلة ثانية، هذا الموضع بهذه الحالة يبين لنا مدى اهتمام ابن كمال بالتعليل، الأمر الذي جعله يُدخل كثيراً من نواحي التعليل في كتابه.

وفيما يلي ننتقل إلى موضع آخر من مواضع العلة الثانية عند ابن كمال باشا، حيث يقول في التحذير : "والرابع من المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول التحذير، إنما وجب حذفه لضيق الوقت، لأن مثل ذلك إنما يقال عند مشارفة الهلاك، وشدة الخوف، وهو معمول معه معمول غيره"[3].

يتحدث ابن كمال في نصه السابق عن التحذير، وهو موضع من مواضع حذف عامل النصب في المفعول به، وهو أيضاً من الحالات التي تدخل ضمن الجمل غير الإسنادية في اللغة العربية، ويقول سيبويه عن التحذير والذي أفرد له باباً خاصاً به في كتابه: "هذا باب ما جرى منه على الأمر والتحذير، وذلك قولك إذا كنت تحذر :

[1]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 121.

[2]. المرجع نفسه، ص: 121.

[3]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 132.

إياك، كأنك قلت : إياك تنحَّ، وإياك باعد، وإياك اتقِ، وما أشـبه ذا، ومـن ذلـك أن تقول نفسَك يا فلان، أي : اتقِ نفسَك، إلا أن هذا لا يـجوز فـيه إظهـار مـا أضمرت، ولكن ذكرته لأمثل لك ما لا يظهر إضماره "[1].

ودلالة التحذير تختص بتحذير المخاطب ونهيه عن القرب من أمر مكـروه ؛ لأن ذلك الأمر قد يشكل له سبباً من أسباب الأذى، وهو منصوب بفعل متروك إظهاره، لكثرة ورود ذلك في كلام العرب، وهو ما يفهم من كلام ابن يعيش عـن التحـذير حيث يقول: " اعلم أن هذا الضرب مما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره وذلك قولك في التحذير : الأسدَ الأسدَ، الجدارَ الجدارَ، إذا كنت تحذره من الأسـد أن يصادفه, ومن الجدار المتداعي أن يقرب منه؛ لئلا يقع عليه أو يناله، وانتصاب هذه الأسماء بفعل مضمر تقديره اتقِ الأسد أن يصادفك، واتقِ الجدار أن ينالك، فحُـذفت هذه الأفعال لكثرتها في كلامهم، ودلالة الحال, وما جرى من الذكر عليها"[2].

ونعود إلى كلام ابن كمال باشا، فهو قد ذكر في حديثه عن التحذير علـة أولـى وعلة ثانية، أما العلة الأولى، فتتمثل في قوله بـ أن التحذير إنما جاء محذوف الفعـل وهو عامل النصب بسبب ضيق الوقت، فهذه العلة تأتي جواباً لمن سأل : لماذا حُذف عامل النصب في المفعول به في التحذير؟ فيأتي الجواب : لضيق الوقت، وهي كمـا نرى علة أولى في هذا الموضع.

أما العلة الثانية فتتمثل في سؤال من سأل : وما سـبب ضـيق الوقـت؟ فيكـون الجواب: لشدة الخوف، كما ذكر ابن كمال، فهذا الجواب يمثل تعليلاً للسؤال السابق، وبالتالي فهو علة ثانية تدخل ضمن إطار هذا الموضع النحوي.

ونرى في النص السابق أن ابن كمال قد اعتمد التعليل بالعلة الثانية، وهو شـيء من الجدل في العملية النحوية، بالإضافة إلى أن هذا الجدل يكشف بعض الأسـرار النحوية، وهو عنوان كتاب ابن كمال الذي نحن في صدد الحديث عنه.

---

1. سيبويه. الكتاب، ج: 1، ص: 273.
2. ابن يعيش. شرح المفصل، ج: 2، ص: 29.

وننتقل إلى موضع آخر من مواضع العلل الثواني في كتاب ابن كمال، حيث يتحدث لنا عن أسماء الإشارة والأسماء الموصولة، ولماذا بُنيت، حيث يقول : "وهي المبهم المحتاج إلى الصفة، والمبهم ما تضمن الإشارة بحسب الوضع، وهو لا يخلو من أن يحتاج إلى صفة أو قصة، وهي الصلة، والأول أسماء الإشارة، والثاني الموصولات، وإنما بُنيتا لشبههما الحروف في الاحتياج إلى الصفة أو الصلة"[1].

يتحدث ابن كمال عن سبب بناء الموصولات وأسماء الإشارة، والسبب هو الافتقار، أي افتقارهما إلى ما يتمم معناهما، كافتقار الحرف إلى ما بعده كي يتم معناه، وهذا الافتقار يجعل من الموصولات وأسماء الإشارة شبيهة بالحروف، فبنيت[2].

ويتبين لنا من النص السابق التعليل بالعلة الأولى والعلة الثانية عند ابن كمال باشا في حديثه عن الموصولات وأسماء الإشارة، فأما العلة الأولى : فتتمثل في قول ابن كمال: لشبههما بالحروف، فهذا الكلام يمثل جواباً لمن سأل : لماذا بُنيت أسماء الإشارة والأسماء الموصولة؟ فتكون الإجابة لشبههما بالحروف، وهي علة أولى، وتمثل الإجابة الأولى التي قد تخطر بالذهن عند المتلقي.

أما العلة الثانية فتتمثل بقول ابن كمال : في الاحتياج إلى الصفة أو الصلة، فهذا الكلام يمثل جواباً لمن سأل : بأي شيء شابهت الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة الحروف؟ فتكون الإجابة ما سبق.

ويظهر لنا أيضاً في النص السابق كما رأينا في الموضع السابق أن ابن كمال يرتكز بشكل كبير وواضح على التعليل في كتابه، الأمر الذي شكّل صبغة مميزة لهذا الكتاب.

---

[1]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 179 ــ 180.

[2]. انظر: المرادي. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 300، وابن عقيل. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج : 1، ص: 31، والأشموني. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج : 1، ص: 43، والصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: 1، ص: 77.

وبعد أن تحدثنا عن العلل الثواني في كتاب ابن كمال باشا يتضح لنا أن ابن كمال قد اعتمد في وضعه لكتابه على التعليل، ولم يقصر اعتماده عليه فقط على العلل الأولى، وإنما تحدث أيضاً عن العلل الثواني، غير أن حديثه عنها لم يكن بالطريقة نفسها التي تحدث فيها عن العلل الأوَل، ولا بالكم نفسه، حيث إن ابن كمال تحدث كثيراً عن العلل الأوَل، وفي أغلب مواضع كتابه ورد الحديث عنها، في حين أن العلل الثواني لم يتحدث عنه ا كثيراً، ولم يكن الكم كبيراً من الأمثلة عليها، واكتفى بذكر عدد غير قليل منها، ولم يشكل ذلك الأمر ديدناً عنده؛ لأنه لو ارتكز كثيراً عليه لأصبح الكتاب مستغلقاً وفلسفياً بعيداً عن الأذهان.

4.4 العلل الثوالث:

وهذا النوع الأخير من أنواع العلة النحوية يعد أكثر تعمقاً، وأشد إيغالاً في الفلسفة والجدلية النحوية، إذ إنه يأتي جواباً لسؤال ثالث عن الحالة الإعرابية التي يكون عليها الاسم أو الفعل.

ولقد وجدنا أن هذا القسم من العلل النحوية أقل الأقسام الثلاثة وروداً عند ابن كمال باشاوالسبب عائد في ظننا إلى بعد الفكرة عن ذهن المتلقي، فالمتلقي ربما يسأل عن سبب، وربما يسأل عن سبب ثانٍ، أما أن يسأل عن ثالث فهذا غاية في الجدل، وليس حالة طبيعية في التلقي وأخذ المعلومة، ومن هنا فإن هذه العلة دعا ابن مضاء إلى التخلص منها، واتخاذ العلة الأولى هي فقط الأساس في عملية التع ليل النحوي، واستبعاد العلل الثواني والثوالث[1].

ومن هنا فإنه لم تقع عيننا على مواضع كثيرة من مواضع العلل الثوالث عند ابن كمال باشا، ولم نجد سوى موضع واحد من مواضع العلل الثوالث عنده، حيث يقول في حديثه عن حذف حرف النداء، حيث يقول : ويَّجب أيضاً بعد حروف التـ حضيض بوجوب دخولها على الفعل لفظاً أو تقديراً، وهي أربعة : ألا، وهلا، ولولا، ولوما، نحوألا زيداً ضربته، وقال الكسائي والفراء : إن العامل في مثل : زيداً ضربته، هو

---

[1]. ابن مضاء. الرد على النحاة، ص: 154.

ضربته، لأن المضمر عبارة عن المظهر، إنما كُتب ضميراً للاختصار، فيكون عامل المضمر عاملاً في المظهر"[1].

ويذكر المرادي أن حروف التحضيض لا تدخل إلا على الأفعال، ولكنها قد تدخل على المضمرات، وهو ما نراه في المثال السابق، وهو قولنا : ألا زيداً ضربته، فلقد دخلت "ألا" وهو أحد حروف التحضيض على المضمر[2].

ونرى في النص السابق لابن كمال باشا موضعاً للعلل الثوالث ، وهو ما سنوضحه فيما يلي:

العلة الأولى تتمثل بالجواب عن سؤال من سأل : ما الذي نصب "زيداً" في المثال السابق؟

فيكون الجواب: ما نصبه هو الفعل "ضربته"، وهو فعل متأخر عنه، وهو متقدم عليه.

أما العلة الثانية فتتمثل بالجواب عن سؤال من سأل : ولماذا نصب "ضربته" زيداً وهو متأخر عنه؟

فيكون الجواب: لأن المضمر هو نفسه المظهر، فالهاء اللاحقة لـ "ضربت" ضمير عائد على "زيداً" السابق للفعل، وبالتالي فإن هذا الجواب يمثل علة ثانية.

أما العلة الثالثة فتتمثل بالجواب عن سؤال من سأل: ولماذا جاء ضميراً؟

فيكون الجواب عن هذا السؤال: إنه كُتِب ضميراً للاختصار، فهذا الجواب يمثل العلة الثالثة في هذه المسألة.

ونرى بوضوح التعقيد الكبير الذي وصلت إليه المسألة نتيجة إغراقها في العلة، وهذا التعقيد يؤدي إلى الاستغلاق في الفهم لدى المتلقي، ويدخل النحو العربي في دائرة الرياضة العقلية الحادة، والتي قد لا تجدي نفعاً في مسيرة الدراسة النحوية بشكل عام في نحونا العربي.

---

[1]. ابن كمال باشا. أسرار النحو، ص: 131 ــ 132.

[2]. المرادي، أبو محمد حسن بن قاسم (1992م). الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى ص: 509، وانظر: السيوطي. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج: 2، ص: 576.

ولقد أشرنا سابقاً أن ابن كمال باشا لم يهتم كثيراً بالعلل الثوالث في كتابه : "أسرار النحو"، والسبب عائد في ظننا إلى تعقيد هذه العلة من ناحية الفهم لـدى المتلقـي، فابتعد عنها ابن كمال باشا في محاولة منه لإخراج الكتاب في صورة مشرقة، وقابلة للفهم عند كافة أطراف العملية النحوية، ولكي يكون كتابه كتاباً نحويـاً معقـولاً، لا كتاباً فلسفياً معقداً.

وبعد أن انتهينا من الحديث عن العلة النحوية عند ابن كمال باشا يجـدر بنـا أن نوجز ما توصلنا إليه من نتائج فيما هو آت:

لقد اعتمد ابن كمال باشا على التعليل اعتماداً كثيراً في كتابه، حتى أصبح التعليل ميزة خاصة لكتابه الذي نحن في صدد الحديث عنه، وأكثر ما اهتم ابن كمال بالعلل الأولى، وهي العلة التي تمثل الجانب النحوي البحت في لغتنا العربية، وهذه العلة لم تجد معارضة عند النحاة من ذكرها، خصوصاً ابن مضاء القرطبي، والذي دعا إلى إلغاء العلل الثواني والثوالث دون العلة الأولى، ومن هنا فإنه يظهر لنا أهمية هـذا النوع من العلل نتيجة تركيز ابن كمال باشا عليه في كتابه.

لم يكن اهتمام ابن كمال بالعلل الثواني والثوالث كاهتمامه بالعلل الأولى، ولقـد رأينا أن الاهتمام يتناقص كلما ازداد عمق العلة، فالعلة الأولى كان اهتمام ابن كمال كبيراً بها، أما العلة الثانية فلقد كان اهتمام ابن كمال بها أقل بقليل من العلة الأولى، وكان حضور هذا النوع من العلة بارزاً في كتابه، في حين أن اهتمامه بالعلة الثالثة كان قليلاً جداً، إن لم يكن نادراً، حيث إننا لم نعثر إلا موضع واحد نمثل بـه علـى العلل الثوالث في كتابه، والسبب الراجع إلى عدم اهتمام ابن كمال باشا بهذا النـوع من العلل هو فلسفية هذا النوع، وإغراقه في الجدل النحوي، وعدم جدواه في الدرس التعليمي.

وأخيراً فإننا نرى أنه ثمة ارتباط وثيق بين عنوان كتاب ابن كمال، وهو : "أسرار النحو"، واهتمامه بالتعليل، فكلمة أسرار تعني ما خفي عن الناس، فابن كمـال أراد بأن يكون كتابه كاشفاً لما خفي عن الناس من أسرار النحو، ولا يكون ذلك ــ فـي ظننا ــ إلا من خلال التعليل، وبالتالي فإن ابن كمال قد اهتم به اهتماماً كبيراً.

وبعد أن انتهينا من عرض هذا الفصل نجد أن ابن كمال قد جاء بالتعليل في كتابه على وجه من الدرس النحوي الجميل، وبطريقة عرض بسيطة وميسرة، وقابلة للفهم من قبل طلبة علم النحو.

الخاتمة

وبعد أن انتهينا من عرض هذه الدراسة فإنه لا بد لنا من أن نسجل بعض النتائج والاستنتاجات التي نرى فيها ثمرة هذه الدراسة، وهذه النتائج والاستنتاجات مكانها هاهنا.

اعتمد ابن كمال باشا أكثر ما اعتمد من الأصول النحوية في كتابه على السماع، بصفته المعين ا لذي لا ينضب من كلام العرب، وأهم النصوص اللغوية التي اهتم ابن كمال باشا بها القرآن الكريم، حيث كان يهتم كثيراً بالشاهد القرآني، ثم يأتي في الدرجة الثانية الشعر العربي، بوصفه أهم ما نُقل عن العرب من كلامهم.

ولقد كانت طبيعة الاستشهاد عند ابن كمال باشا تتمثل بأن يأتي بشاهد واحد على المسألة اللغوية، سواء أكان هذا الشاهد من القرآن الكريم، أو من الشعر العربي، أم من الحديث النبوي، أو من كلام العرب النثري، ففي كافة الأحوال كان يأتي بشاهد واحد فقط، وقلما كان يعضد هذا الشاهد بشاهد آخر من النصوص اللغوية المحتج بها.

ومن الطبيعي أن يكون ابن كمال باشا قد اطلع على نتاج من قبله من النحاة واللغويين، من أمثال سيبويه، وبالتالي قد تأثر بعدد من شواهدهم السماعية، فجاء عدد من الأبيات الشعرية التي استشهد بها مطابقة لما عند سيبويه من استشهادات.

إن الكم الذي أتى به ابن كمال باشا من الشواهد النصية السماعية من كلام العرب بشكل عام لم يكن كبيراً، بل كان عدد الشواهد قليلاً إذا ما قورن بموضوعات النحو المختلفة، وهذا الحكم ينسحب على الآيات القرآنية، والقراءات القرآنية، والحديث الشريف، وكلام العرب النثري، وكلام العرب الشعري.

لقد استفاد ابن كمال باشا من نوعي القياس النحوي بشكل عام في كتابه، فاستعمل النوع الأول الذي كان معروفاً عند النحاة الأوائل من أمثال ابن أبي إسحاق، وعيسى ابن عمر، فهؤلاء كانوا يستعملون كلمة القياس بمعنى ما يوافق كلام العرب، واستعمل ابن كمال باشا القياس المنطقي بأركانه الأربعة، وبالتالي فإنه قد اعتمد على القياس بشكل واضح في وضع كتابه.

حين يطلق ابن كمال باشا لفظ "القياس" فإنه يقصد به النوع الأول من القياس، والذي يعني إعطاء ما لم يُسمع من كلام العرب حكم ما سُمِع عنهم، وهو تأثر بالسابقين من العلماء والنحويين.

أما بالنسبة لاستصحاب الحال فإن ابن كمال باشا لم يعتمد عليه كثيراً كأصل من أصول النحو المختلفة، ولكنه في الوقت ذاته لم يستبعده من التأصيل النحوي الذي اتبعه في كتابه، بل جعل منه أصلاً متبعاً، واتخذ عليه بعض الأمثلة، والأمر ذاته ينطبق على الإجماع والتأويل النحوي، حيث إن ابن كمال باشا لم يعتمد على هذين الأصلين كثيراً في وضع قواعده وأحكامه اللغوية، بل أورد أمثلة قليلة على ذينك الأصلين.

لقد اهتم ابن كمال باشا بالتعليل اهتماماً كبيراً، وجعل منه الأصل الذي لا يفارقه طوال صفحات الكتاب، حيث إننا لا نكاد نجد مسألة إلا وأورد فيها ابن كمال تعليلات مختلفة، وأكثر تلك العلل التي اعتمد عليها ابن كمال في كتابه هي العلل الأُقل، ولم يعتمد كثيراً على العلل الثواني والثوالث، والسبب في ظننا عائد إلى أن العلل الثواني والثوالث تدخل في جدلية النحو وفلسفته، وهذا ما لم يكن يقصد إليه.

وأخيراً فإننا نرى أنه ثمة ارتباطاً وثيقاً بين عنوان الكتاب : "أسرار النحو" واهتمام ابن كمال باشا بالتعليل، فالأسرار جمع سر، وهو ما خفي على الناس، فأيُّ شيء قد يخفى على النحويين سوى التعليلات النحوية المختلفة؟

وهكذا نرى أن الدراسة قد خرجت بنتائج كثيرة، هذه النتائج عكست لنا الفكر النحوي عند عالم من بين علماء اللغة العربية يستحق منا الدرس والبحث، ونسأل الله تعالى أن يكتب في هذه الدراسة الخير والنفع، والحمد لله رب العالمين.

المراجع

الأخطل، غياث بن غوث، (1890م). **شعر الأخطل**، عني بنشره:الأب أنطون صـــ الحاني اليسوعي، المطبعة الكاثوليكية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثانية.

الأزهري، خالد بن عبد الله، (د.ت). **شرح التصريح على التوضـــيح**، دار إحيـــاء الكتـــب العربية، لصاحبها عيسى البابي الحلبي، القاهرة ــ مصر.

أبو الفضل إبراهيم، محمد، (1974م).**الإتقان في علوم القرآن** ، الهيئة المـــصرية العامـــة للكتاب، القاهرة ــ مصر.

الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد، (1998م). **شرح الأشموني على ألفية ابـــن مالـــك**، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

الأصفهاني، الراغب، (1992م). **مفردات ألفاظ القرآن**، تحقيق: صفوان عـــدنان داوودي، دار القلم، دمشق ــ سوريا، والدار الشامية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

الأصفهاني، أبو الفرج علي بن الحسين، (1960م). **الأغاني**، تحقيق: عبد الستار فراج، دار الثقافة، بيروت ــ لبنان.

ابن الأعرابي، أبو سعيد أحمد بن محمد، (1997م). **معجم ابن الأعرابـــي**، تحقيـــق: عبـــد المحسن بن إ براهيم الحسيني، دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعـــة الأولى.

الأفغاني، سعيد (د.ت). **في أصول النحو**، مكتبة مصطفى الالكترونية.

الأفغاني، سعيد، (د.ت). **من تاريخ النحو العربي**، مكتبة الفلاح.

الألوسي، شهاب الدين محمود (د.ت)**الضرائر وما يسوغ للشاعر دو ن الناثر**، مكتبة دار البيان، بغداد ــ العراق.

امرؤ القيس ابن حجر الكندي (د.ت). **ديوانه**، تحقيق: محمد أبـــي الفـــضل إبـــراهيم، دار المعارف، القاهرة ــ مصر.

أمية بن أبي الصلت (1352هـ). **ديوانه**،جمعه ووقف على طبعه : بشير يموت، بيـــروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد (1955م). **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار السعادة، القاهرة ــ مصر، الطبعة الثالثة.

(1971م). **الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة**، تحقيق: سعيد الأفغاني، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثانية.

البغدادي، عبد القادر بن عمر (1979م). **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ــ مصر، الطبعة الثانية.

بو ملحم، علي، (1993م). **المفصل في صنعة الإعراب**، دار الهلال، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

ترزي، فؤاد حنا (د.ت). **في أصول اللغة والنحو**، مطبعة دار الكتب، بيروت ــ لبنان.

التميمي، تقي الدين بن عبد القادر (1970م). **الطبقات السنية في تراجم الحنفية**، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، القاهرة ــ مصر.

التوحيدي، أبو حيان علي بن محمد (1424هـ). **الإمتاع والمؤانسة**، المكتبة العصرية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد (2002م). **فقه اللغة وسر العربية**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (1948م). **مجالس ثعلب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة ــ مصر.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر (1968م). **البيان والتبيين**، دار الفكر، بيروت ــ لبنان.

(د.ت). **الحيوان**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ــ مصر.

جران العود، عامر بن الحارث (1350هـ). **ديوانه**، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ــ مصر.

الجرجاني، علي بن محمد (1983م). **كتاب التعريفات**، تحقيق: مجموعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

جرير بن عطية (1934م). **شرح ديوان جرير**، شرحه:الصاوي، مطبعة الصاوي، القاهرة ـــ مصر، الطبعة الأولى.

الجمحي، ابن سلام (د.ت). **طبقات فحول الشعراء**، تحقيق وشرح: محمود محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة ـــ مصر.

ابن جني، أبو الفتح عثمان (1954م). **المنصف**، تحقيق: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ـــ مصر، الطبعة الأولى.

السقا، مصطفى وآخرون، (1954م). **سر صناعة الإعراب**، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ـــ مصر.

النجار، محمد، (د. ت). **الخصائص**، دار الهدى، بيروت ـــ لبنان.

التميمي، صبيح، (د.ت). **علل التثنية**، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ـــ مصر.

فارس، فائز، (د.ت). **اللمع في العربية**، دار الكتب الثقافية، الكويت.

حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله (1360هـ). **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، مكتبة المثنى، بغداد ـــ العراق.

الحديثي، خديجة (1974م). **الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه**، جامعة الكويت، الكويت.

الحديثي، خديجة (د.ت). **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، الجمهورية العراقية، دار الرشيد للنشر، منشورات وزارة الثقافة والإعلام.

حسان بن ثابت (1961م). **ديوانه**، دار صادر، بيروت ـــ لبنان.

حسانين، عفاف (1996م). **في أدلة النحو**، المكتبة الأكاديمية، القاهرة ـــ مصر.

حسن، عباس (د.ت). **النحو الوافي**، دار المعارف، الطبعة الخامسة عشر.

الحميدي، أبو بكر عبد الله بن الزبير ، (1996م). **مسند الحميدي**، تحقيق: حسن سليم أسد الداراني، دار السقا، دمشق ـــ سوريا، الطبعة الأولى.

ابن حنبل، أحمد بن محمد (2001م). **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: شعيب رالأأؤوط، وعادل مرشد، وآخرين، إشراف : عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت ـــ لبنان، الطبعة الأولى.

أبو حيان، محمد بن يوسف (د.ت). **تفسير البحر المحيط**، مكتبة مطابع النصر الحديثة، الرياض ــ السعودية.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد ، (د.ت). **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، تقديم: آرثر جفري، مكتبة المتنبي، القاهرة ــ مصر.

الخضر، حسين محمد (1960م). **دراسات في العربية وتاريخها**، مكتبة دار الفلاح، دمشق ــ سوريا، الطبعة الثانية.

الخضري، محمد (د.ت). **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، لصاحبها عيسى البابي الحلبي، القاهرة ــ مصر.

أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق (1993م). **الزهد لأبي داود**، تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد، وأبو بلال غنيم بن عباس بن غنيم، وقدمه له وراجعه : محمد عمرو بن عبد اللطيف، دار المشكاة للنشر والتوزيع، حلوان ــ مصر.

الدجني، فتحي عبد الفتاح (د.ت). **ظاهرة الشذوذ في النحو العربي**، وكالة المطبوعات الكويتية، الكويت.

رؤبة بن العجاج (د.ت). **ديوان رؤبة بن العجاج**، اعتنى به وصححه ورتبه: وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة للنشر والتوزيع، الكويت.

الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبد القادر (1967م). **مختار الصحاح**، دار الكتاب العربي، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

ابن رشيق، أبو علي الحسن القيرواني (1988م). **العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده**، تحقيق: محمد قرقزان، دار المعرفة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (1984م). **رسالتان في اللغة**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، عمان ــ الأردن.

الرواشدة، أحمد عبد السلام (2007م). **الفكر اللغوي عند ابن مالك في كتابه : "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح "**، رسالة جامعية غير منشورة، جامعة مؤتة، إشراف: محمد أمين الروابدة، الكرك ــ الأردن.

الزبيدي، سعيد جاسم (1997م). **القياس في النحو العربي نشأته وتطوره**، دار الشروق، عمان ــ الأردن، الطبعة الأولى.

الزَبِيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق المرتضى الحسيني (1983م). **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق:عبد الكريم العزباوي، راجعه : عبد العليم الطحاوي، وعبد الستار فراج، دار الجيل، بيروت ــ لبنان.

الزُبَيدي، أبو بكر محمد بن الحسن (1954م). **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ــ مصر.

الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (1964م). **إعراب القرآن المنسوب للزجاج**، تحقيق: إبراهيم الإبياري، المطابع الأميرية، القاهرة ــ مصر.

الزركشي، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن بهادر (1957م). **البرهان في علوم القرآن**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1987م). **المستقصى في أمثال العرب**، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثانية.

أبو زهرة، محمد (د.ت). **أصول الفقه**، دار الفكر، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى.

زيدان، جرجي (د.ت). **تاريخ آداب اللغة العربية**، دار الهلال، القاهرة ــ مصر.

سعد، طه عبدالرؤوف، (1999م). **الاقتراح في علم أصول النحو وجدله**، مكتبة الصفا، القاهرة ــ مصر.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري (د.ت). **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان.

ابن سلام، أبو عبيد القاسم (1980م). **الأمثال**، تحقيق: عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (1988م). **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة ــ مصر، الطبعة الثالثة.

السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (1985م). **أخبار النحويين البصريين ومراقبتهم وأخذ بعضهم عن بعض**، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الأولى.

السيوطي، جلال الدين (1966م). **شرح شواهد المغني**، لجنة التراث العربي، القاهرة ــ مصر.

السيوطي، جلال الدين، (1988م). **معترك الأقران في إعجاز القرآن**، دار الكتب العلميــة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

الشاعر، حسن موسى (1980م). **النحاة والحديث النبوي**، الطبعة الأولى, عمّان.

الشافعي، أبو عبد الله محمد بن أدريس (1400هـ). **المسند**، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان.

الصالح، صبحي (2000م). **مباحث في علوم القرآن**، دار العلم للملايين، بيروت ــ لبنان، الطبعة الرابعة والعشرون.

الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (د.ت) . **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ــ مصر.

الضبي،المفضل بن محمد بن يعلى (1983م). **أمثال العرب**، تحقيق: إحــسان عبــاس، دار الرائد العربي، بيروت ــ لبنان، الطبعة الثانية.

ضيف، شوقي (د.ت). **المدارس النحوية**، دار المعارف، القاهرة ــ مصر.

طاش كبرى زاده، أحمد بن مصطفى (د.ت). **الشقائق النعمانية بذيل وفيات الأعيان لابــن خلكان**، دار الكتاب العربي، بيروت ــ لبنان.

الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد (1994م). **شرح معاني الآثار**، تحقيق: محمد زاهــي النجار، ومحمد سيد جاد الحق، راجعه : يوسف عبد الرحمن، عالم الكتب، الطبعــة الأولى.

عبد التواب، رمضان،(1997). **التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه**، مكتبة الخــانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة.

عبد التواب، رمضان، (1999م). **فصول في فقه العربية**، مكتبــة الخــانجي، القــاهرة ــ مصر، الطبعة السادسة.

ابن عبد ربه، أبو عمر أحمد بن محمد (1404هـ). **العقد الفريــد**، دار الكتــب العلميــة، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله (د.ت). **جمهرة الأمثال**، دار الفكــر، بيــروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

عمر، أحمد مختار (1988م). **البحث اللغوي عند العرب**، دار عالم الكتب، الطبعة السادسة، القاهرة ــ مصر.

عمرو بن معد يكرب الزبيدي (1970م). **ديوان عمرو**، تحقيق: هاشم الطعان، مطبعة الجمهورية، بغداد ــ العراق.

ابن فارس، أبو زكريا أحمد (1991م). **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

ابن فارس، أبو زكريا أحمد، (1997م). **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، منشورات محمد علي بيضون، الطبعة الأولى.

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (1969م). **الإيضاح العضدي**، تحقيق: حسن الشاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد (د.ت). **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الدار المصرية للطباعة والنشر، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى.

الفرزدق، همام بن غالب (1936م). **ديوان الفرزدق**، تحقيق: عبد الله الصاوي، القاهرة ــ مصر.

الفيروزآبادي، مجد الدين محمد بن أيوب (1980). **القاموس المُحيط**، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميريَّة، الهيئة المصريَّة للكتاب.

القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم (1926م). **الأمالي**، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة ــ مصر.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (د.ت). **تأويل مشكل القرآن**، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان.

القرطبي، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن (1979م). **الرد على النحاة**،دراسة وتحقيق : محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الأولى.

الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني (د.ت). **الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية**، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ــ لبنان.

ابن كمال باشا، شمس الدين أحمد بن سليمان (د.ت). **أسرار النحو**، تحقيق: أحمد حسن حامد، جامعة النجاح الوطنية، نابلس ــ فلسطين، منشورات دار الفكر، عمان ــ الأردن.

اللكنوي، أبو الحسنات محمد بن عبد الحي (1324هـ). **الفوائد البهية في تراجم الحنفية**، مطبعة السعادة، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى.

ابن مالك، محمد بن عبد الله (د.ت). **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، كلية الشريعة، مكة المكرمة ــ السعودية، الطبعة الأولى.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد (1936م). **الكامل في اللغة والأدب**، تحقيق: زكي مبارك وأحمد شاكر، القاهرة ــ مصر.

أبو العباس محمد بن يزيد، (د.ت). **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت ــ لبنان.

المرادي، أبو محمد حسن بن قاسم (1992م). **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

المرادي، أبو محمد حسن بن قاسم، (2008م). **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى.

المرزوقي، أبو علي أحمد بن محمد (1952م). **شرح ديوان الحماسة**، نشر أحمد أمين وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ــ مصر، الطبعة الأولى.

منصور، علي فؤاد، (1998م). **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

مسلم، أبو الحسن بن الحجاج (د.ت). **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ــ لبنان.

مصطفى، إبراهيم وآخرون (د.ت). **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية المصري، دار الدعوة للنشر والتوزيع، القاهرة ــ مصر.

أبو المكارم، علي (1973م). **أصول التفكير النحوي**، منشورات الجامعة الليبية، طرابلس ــ ليبيا.

ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري (د.ت). **لسان العرب**، دار صادر، بيروت ــ لبنان.

الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد (1959م). **مجمع الأمثال**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة ــ مصر.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (1974م). **كتاب شرح أبيات سيبويه**، تحقيق: زهير غازي زاهد، مطبعة الغرى الحديثة، النجف ــ العراق، الطبعة الأولى.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد (1409هـ). **معاني القرآن**، تحقيق: محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ــ السعودية، الطبعة الأولى.

نحلة، محمود (1987م). **أصول النحو العربي**، دار العلوم العربية، بيروت ــ لبنان، الطبعة الأولى.

النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب (1986م)**المجتبى من السنن أ و السنن الصغرى للنسائي**، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب ــ سوريا، الطبعة الأولى.

هنداوي، عبدالحميد (د.ت). **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، المكتبة التوفيقية، القاهرة ــ مصر.

الهاشمي، أبو الخير زيد بن عبد الله (1423هـ). **الأمثال**، دار سعد الدين، دمشق ــ سوريا.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين (1949م). **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ــ مصر.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين (1957م). **قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، وعبد السلام محمد هارون، مطبعة السعادة، القاهرة ــ مصر، الطبعة التاسعة.

ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف جمال الدين، (1985م). **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق ــ سوريا، الطبعة السادسة.

يعقوب، إيميل بديع (د.ت). **الأمثال الشعبية اللبنانية دراسة وتصنيف**، منشورات جروس، بيروت ــ لبنان.

ابن يعيش، يعيش بن علي (د.ت). **شرح المفصل**، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة ــ مصر.

المعلومات الشخصية:

الاسم:	**عبدالله محمد الشمراني**
الكلية:	**الآداب**
الدرجة العلمية:	**ماجستير**
السنة:	2011
الفصل:	**الأول**
هاتف:	0096654126990